

کتاب

مرشد الحیران الی معرفة أحوال الانسان

فی العلم بذات النفس وعلی مذهب الامام الاعظم أبی حنیفة النعمان
ملائیما المعروف بالدار المصریة وسمائی الامام الاسلامیة
المؤلفه المغتوره (محمد قدری باشا)

قررت نظارة المعارف العمومیة بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤

لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الامیریة

وخلال مدة تصدیق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتی الدار المصریة
وحضرة الشیخ حسونة انزاوی مدرس الشریعة الاسلامیة لدرستیة اراءه ولوم والحقوق
کما یعلم من سرور التکلیفات التي جرت بشأنه خلال المدرجة فی اول هذا الكتاب

Kitāb murs̥hid al-hayrān

(مفتوح الطبع محفوظه نظارة المعارف العمومیة)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الکبری الامیریة یولایف مصر الشیخة

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ مفریجیه

K

M9525K5

1891



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الأول في الاموال

الباب الأول (في أنواع الاموال)

(مادة ١)

المال ما يمكن انتفاعه لوقت الحاجة وهو نوعان: متعارف ومتداول

(مادة ٢)

المتعارف كل ما له أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

(مادة ٣)

المتداول بطائفي على كل ما لا يدرك من ثمنه وشهرته فيشتمل العروضة والحوائط والمنكيات
والموروثات والذهب والفضة ويشتمل ايضا والغراس النائية في ارض مملوكة أو موقوفة

(مادة ٤)

الحقوق التي لا يكون التصرف ولا انتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الأول - حق الحبس رقيق العين ومتاعها

الثاني - حق مناسلة الانتفاع بالعين دون الرقبة

الثالث - حق الشرب والمسيل والمروءة والتعدي ونحو ذلك من الحقوق

(مادة ٥)

اذبحرمان المملوكة الرئيسية والمنفعة هي مكان ملاكها حتى التصرف فيها عينا ومنفعة
ومن الاراضي العشرية قنباغ ونور ونغار ونوب ونوبك ونور ونورث

(مادة ٦)

اراضي مدرج راجية مملوكة في الاصل لاريام وما آلت منها الى بيت المال بسبب موت ملاك
ملا ولا وارث فربما مملوكة لبيت المال ولا امام ان يجعل منفعة الى المزارعين في تطهير
اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضي الاسرية التي يعدها في الامر بسوغها وبثك وفيها للسجن متى تحققت
المنفعة في بيعها تكون مملوكة بغير منفعة لشترها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وقفها على اشد أو على جهته لا تقبل لانها رقبته ولا تقبل
في الاستيعاق ولا توجب ولا ترضى ولا توارث بل تصرف منفعتها وعظمت الى الجهات الموقوفة
عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافق (المؤخر) من الحالات المدة لحفظ الحدود والنقود ولا خلاف لاجل

(مادة ١٠)

القنابل وانظر في الشافعية والشوارع العامة التي ليست بملك الجبل لا يجوز لاحد ان يختص بها
ولا ان يمنع غيره من الاستمتاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

الباب الثاني

(في الملكية)

(مادة ١١)

المالك التملك من شأنه ان يتصرف به كما لا يقتصر فانه يملكه عينا ومنفعة واستغلالا
فيستطيع بالعين المملوكة ان يملكها ويغارها وان يملكها ويصرف في عينه بجميع التصرفات الباطنة

(١) المسمى في الملكية كمن آلتها من التطوير الموضع مرأ وبهم انه قدوس
(٢) هذه المصلحة فمما هو من الاية صوبه وقد في لفظه الخواص

(مادة ١٢)

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلا يمكن لأحدهما من التمتع بالعين بحد ذاته والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالآخرين ولا استغلالها أو بيعها بشيء حيث كانت معلومة لتقدير غير إذن التبريد

الباب الثالث

(في المنافعة وحقوق الانتفاع)

(مادة ١٣)

الانتفاع إما أن يترتب على حق الانتفاع في استعمال العين واستغلالها مادامت قائمة على حالها وإن لم تكن رقبته بالملكية

(مادة ١٤)

يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبتهما سواء كانت عقاراً أو منفقلاً

(مادة ١٥)

فقدان المنافعة ينعض وبغير عوض

(مادة ١٦)

يصح أن يكون ثلثان المنافعة فاحصاً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لهما معاً

(مادة ١٧)

يجوز أن يجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس رافقها فينتفع بهما إن اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنتقل إلى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن يجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجنبائه

ويجوز جعلها لشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الأحوال جهة لا تقطع

(مادة ١٨)

يجوز أن يوصي بجهة العين لشخص معين مع بقائه وقت الورثة أو وصي كما يجوز الوصية بالرقبة لشخص وبعدها لشخص آخر كلاًهما أجنبيان من المشرع ولا يجوز الاستثناء من جهة العين من الوصية بجهة الشخص أجنبي، أتبق المنفعة على ملأ الورثة

(١) يستلزم حكمه عدم صحة الاستثناء المذكور من المير ورثة الميراث أو وصي كما يستلزم في البيع بيعاً رملانياً غير قربة وقربة أو لا، ويستلزم حكمه عدم صحة الاستثناء المذكور في الوصية بالرقبة كذا في الخ

{ مادة ١٩ }

يجب أن تراعى شروط ما عهده المذبح الذريع، عليه حق الانتفاع بالنظر لحق في المنتفع، ولما يجب عليه من الواجبات

{ مادة ٢٠ }

من استحق بعد وصية ناله أرض أو بيتاً، فله المصلحة الثابتة وقت موت الموصي والغدا التي تعد في السنة قبل فينتفع به المصلحة النافذة في العقد على الأبد أو المصلحة بدوت تعيين مدة ولو أوصى بغيره وأطلق كلمة التنازع فقط دون ما يحدث وإن قيدت بعده فله الانتفاع بالغلز والمزيد إلى انقضاء تلك المدة، وبعد هاتري الغلة والمرة إلى من له الرغبة والمراد به كل ما يحصل من ريع الأرض وكرائها ونمرة البستان

{ مادة ٢١ }

المدة وقت الوقوف كالكسرات والموزونات والجرث العسوق يوقفها يجوز بيعه أو دفع ثمنها مطاربه أو بضاعة كما تدفع التقدرة الوقوف لذلك ويعطى ثمنها الموقوف عليه

{ مادة ٢٢ }

فلا تنفع أن يـ تهلك ما استعاره من المدة ولا أن لا يمكن الانتفاع به إلا باستئجارها كالتقديرات والمكيمات والموزونات ونحوها، وعليه رد مثله أو قيمته له الانتفاع ويكون عليه ثمنه إذا هلك قبل الانتفاع به أو بغيره، فله ثمنه ولو لم يكن ثمنه

{ مادة ٢٣ }

إذا مات المنتفع بالمشيولات المتقدمة ذكر ما قبل أن يرثه حاله أحسن عليه ثمن ما لها أو قيمتها في تركته

الأسباب الرابع

{ في حق السكنى }

{ مادة ٢٤ }

من استحق السكنى في مرفوعة فإن سكنها مدة حياته بأجله وحده، وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أحببها وبعد موته ينتقل حق السكنى إلى أولادها ما كان لها الوافد قبل موته، ولا إلى المرفوعة الذي جعلها الوافد له

(مادة ٢٥)

من استحق بقصد رصيدة سكنى دار فإن كانت رقبته الدار يخرج من ثلث مال الوصية فإذا أن بسكنها
بماله وحسنه وخدمه مدة حياته كان ثلث الوصية مضافة أو منصوصا على الأبد أو بسكنها
أو انقضاء المدة إن كانت مدة الانتفاع بعينه وبغيره لا يرد حتى السكنى إلى الورثة ولو بسكنى (١)
فإن لم يخرج رقبته الدار من الثلث فلم يوصى له لأن السكنى في مقدار ما يخرج من الثلث إن لم يخرج
لورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة
ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من الدار
ولو اقتسموا الدار مهادنة بحسب الزمان صح والأصل أن عمل

(مادة ٢٦)

إذا انعقدت المستحقة في سكنى دار أو حرفة على من مكناها وكانت الدار كبيرة ذات عشاء كنى إما
أبواب تغلق عليها لرجال المستحقين أن يسكنوا ويخرجهم معهم وللنساء المستحقات أن يسكن
أزواجهن معهم فإن مكلمات الدار صغيرة لا توجد بها أما كنى كنبه للسكنى فلا يسكنها
الا المستحقون من الرجال دون نسائهم أو من النساء دون رجالهن

(مادة ٢٧)

إذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعبادة فصار لها على من له حق السكنى من ماله ويكون
ما يبيده من ماله ملكا له وللورثة من بعده وإن امتنع من تغييرها فلا تقاضى أن يدفعها لغيره
إلا بإذن الأجرة ويغيرها بأمرها وبعد من حق المدبرة أو صاحب السكنى

فصل

(فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان)

(مادة ٢٨)

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المنفعة بها صيانة لها

(مادة ٢٩)

الملك المنفعة دون العين بعقد تبرع أو جارة أن تصرف في العين المنفعة بها التصرف للمعاد
ذا كان عقد المنفعة مطلقا غير مقيد بشئ
فإن كان مقيدا بشئ فلا أن يستوفيه بهيمة أو يستوفى منه أو ينادونه وليس له أن يتجاوزوه
إلى ما فوقه

(١) يستفاد حكم نفي السكنى من أوائل الباب التاسع في الرصيدة والسكنى الخ من المندوبة فقرة ١٢٤

{ مادة ٣٠ }

فلا يجوز للمالك المنفعة بعد تدبيره أن يبيع العيين التي له من مكانه أولاً أن يرضها وأن يبيعها
أعازها

{ مادة ٣١ }

المصاريف اللازمة لمأونة العين المنفعة به أو لتطهيرها من صاحب المنفعة والكسوة على المالك

{ مادة ٣٢ }

إذا كانت منفعة الأرض موصى بها بالخصص وريقها بالخصص آخر فإن كل واحد منهما لا يرضى
يستعمل يكون عشرهما أو خراجها ما يلبس من المصاريف لتسميهما أو لصاحبهما على صاحب المنفعة
وإن لم يكن لها شيء يستعمل في نفقتها على صاحب الرقبة

{ مادة ٣٣ }

إذا تلفت العين المنفعة به أو تلفت بدون تعدى المنفعة أو تلفت به في المحافظة عليه فلا ضمان
عليه

{ مادة ٣٤ }

إذا كانت المنفعة مبيعة فبذلك تعدى لمؤدبها أن المنفعة العين بعد التقاضي تلك المدة ولم تعد
للمالكها مع إمكان الردة بذلك فباعه فيه إن قيمته لم يزد مستعملها بعد التقاضي المدة وإن لم يطالبها
المالك (١)

فصل

{ في انتهاء حتى الانتفاع }

{ مادة ٣٥ }

ينتهي حتى الانتفاع بموت المنفعة وبانقضاء المدة المبينة له أن كان له تدبيره لالة العين المنفعة بها

{ مادة ٣٦ }

إذا انتقضت المدة المبينة للانتفاع أو تلفت المنفعة في أثناءها وكانت الأرض مستغلة بزرعه
والزراع يقل فيسأل بئر له الزرع له في الصورة الأولى ولو رثته في الصورة الثانية إلى حين إدراكه
وحصاده بأجر المثل إلا أن كان الانتفاع مستأجر فانه ينزل الزرع لو رثته في الصورة الثانية بالمسعى
إلى حين إدراكه وحصاده

{ ١ } يستعمله كملكها من ثمرها والياب السام إلى استردادها على ما لم يرد من المصلحة فخره far

أبواب الخامس

(في حشر وقت الارضيات)

الفصل الاول

(في الشرب)

(مادة ٣٧)

الارضيات هو حق مزرعة على عتلاته عتلاته نص آخر

(مادة ٣٨)

الشرب هو تربية الاتفاع بالماء سفيالذرع أو الشجر أو الزرع

(مادة ٣٩)

مياه انهر الاعظم وفروعه والترع نوات المنفعة العامة التي ليست مملوكة لأحد ميلحة لكل أحد حتى لو كان يبنى منها دوابه وأرضه وأبن يبنى منها أحد ولا حتى أرضه ما لم يكن ذلك ضررا بالعامة

(مادة ٤٠)

الترع واشجار المياه مملوكة ملكا عاما أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقي دوابه بها إلا إذا خيف غش فيها الكثير أو ليس لأحد من غير الشركاء أن يسقي أرضه منها لأن ذلك اختياره وليس لأحد من الشركاء أن يسقي منها بريح أو ينسب عليها آلة بخارية أو غارة بالزراعة بقية الشركاء الآلة وضع في ملكه وكانت ساقنا انهر ويطعمه ولا يضرب بها دوابه

(مادة ٤١)

الماء المنقوع في الآواني كالخياض والاصهار من المياه مملوكة لأحد في الاتفاقيات الا بان كان صاحبه

(مادة ٤٢)

من أنشأ بئر من ماله يسقي أرضه فله الاتفاقيات بها كيف شاء وليس للغير أن يسقي أرضه بها الا بان المتشهي والغيران يشرب منها ويسقي دوابه

(مادة ٤٣)

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بقدر الأراضي المنتظى ريهام مع مراعاة عدم الضرر بالعامة

(مادة ٤٤)

ليس لصاحب الأرض التي تسمى بالآلات أو الترع أن يجبر أصحاب الأراضي التي دوله على
تصريف مياهها في أرضهم إن لم يكن له حق المسيل فيها

(مادة ٤٥)

إذا كان لأحد حق في أرض آخر فليس لرب الأرض أن يمنع عن إيرادها في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقيا معتادا أو سقى ماله سقيا سائما في أرض غيره فانه لا يرفع دعوى الاضرار
عليه وإن اشتهاها مغباء غير معتاد فعليه التمسك

(مادة ٤٧)

حق الشرب بآبار أو بغيره في الأقطاع به ولا يباع الأليم للأرض كحق المسيل ولا يوجب ولا يؤثر

القسم الثاني

(في حق المرور والجري والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبقى على قسمة في حق المرور والجري والمسيل ما لم يكن غير مشروط من أمه فان كان
كذلك فلا اعتبار له وبإل أن كان فيه تفردين

فإن كان ثار مسيل يفرق في الطريق العام وكان صغيرا بالعامة يرفع ضرره ولو كان قديما
ولا يعتبر دونه

(مادة ٤٩)

إذا كان لأحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنع من المرور بها وإن
يشود دوابه وغيره إذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

يُمنع أن يرجع عن اجابته ولا يلزم بالآذن والرضا فإن لم يكن لأحد حق المرور في عرصه أو موضع
فإنه لا يذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق لغيره لصاحب العرصه أن يمنع من المرور يعني بها

(مادة ٥١)

من كان له مجرى أو سياتر ماء يجرى في قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

(مادة ٥٢)

إذا كان للأول مسيل مقرر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

(مادة ٥٣)

إذا كان لأحد حجر أو سائر ما في دار آخر فصل به دخل بسبب عنه للجار شرر فله الجأز أن يغير صاحبه على دفع الضرر عنه بتغييره وإصلاحه أو عدمه لأجره عليه وإذا أراد صاحب إصلاحه فنهه الجار من الدخول في داره بتغيير صاحب الدار بين أن يتفكر بدخول ويصلح وبين أن يفعل صاحب الدار ذلك بماله.

(مادة ٥٤)

إذا سكن لدار مسبل قدر في أنظار بقى الخصاص وكان مضراً فله رفع ضرره ولو كان قديماً ولأهله برقمته.

(مادة ٥٥)

لا يجوز لأحد أن يحرق مسبل محول المحدث إلى دار آخر بدون إذن له الحق في ذلك.

(مادة ٥٦)

لا يجوز لأحد أحداث شيء من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة إلا على إذن من المصالح العامة وإن أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز إلا بإذن أهله سواء أدرهم أم لا.

الفصل الثالث

(في حق مسوق المعاملات الجارية)

(مادة ٥٧)

المسلك أن يصرف كنهه ما في خالص ذلك الذي ليس الغير حق فيه شيء في حائله وبين ما يريد عالمه يمكن تصرفه بمقتضى ما لا يضره فاحشاً.

(مادة ٥٨)

إذا فعل حق الغير بالثمن فليس للمالك أن يصرف فيه تصرفاً يضره إلا بإذن صاحب الحق.

(مادة ٥٩)

الضرر الناشئ عما يكون سبباً من البناء أو غيره أو يتبع الخواص الأصلية أي المتافع المقصودة من البناء وأعمال يتبع المتافع التي ليست من الخواص الأصلية فليس من يترفعها.

(مادة ٦٠)

بالضرر الناشئ سواء كان قديماً أو حديثاً.

{ 71 534 }

سد الفياض على اجوار بعض رايحات المذسوع لاحد العدا بالاسلحة التي
 جازها من الصواعق وان فعل ذلك فليار ان مكافه رفع الياء ففعل الصبر رحمه

(१८ अ. १०)

روية الحبل الذي هو من النساء بعد ظهرها فاحشا فلا يربو في عذرات شربك أو ينام يجعل فيه
شربا كما لا تفرط الا على شغل شربا معجزة. وان احدث ذلك يؤمن برفع الضربة اعمامه الشربا
أو ينام معتر فإن كل النساء احدث من فها فوق قائمة الانسان فامس الجوارح سده

(۱۵۰)

ان كان لاجد دار تصرف فيها ثمنه فامسره بحافله من ثمنه ويجوز ان يناء مجددا فليس للجدد
ان يضر من شيئا بل الدار القديمة ولو كانت مطلة على مشرفها بل هو الذي يلامه دفع الضرر
عن نفسه

$$(71 \frac{1}{2} \text{ in})$$

إذا كان لا جد على ولا ترسفل فاصحاب العوض في القرار في السفيل والمفتق من صاحب
السفل واهب الصالح في الاتباع بعد انقضاء اعداد ولصاحب السفيل حق في العلو
نسبته من الشجر وفيه من العلو

(۱۵۳۱)

ثُمَّ كُنْ بِأَيِّ السُّفْلِ وَالْعُزَّى وَاحِدًا فَلَئِنْ مِنْ صَاحِبِهِمَا لَمَنْ يَشْتَرِيكَ فَلَئِنْ يَسُوغُ لَكَ دَمُهُمَا
أَنْ يَمُوتَ الْأَحْمَرُ مِنَ الْإِنْفَاعِ بِهِ دُخُولًا وَخُرُوجًا

(۸۱ مآء)

إذا سلم مع صاحب الدليل سقطت تعدد ما يجب بما فيه تجويد ما فيه وتحتوي على ذلك

(ماده ٦٧)

انما هم دم البشل بالاضمح صاحبه فويله ينفذ في جفيرة فاف او تمنع صاحب السلس من اعمير
وعمره صاحب العالم بالبن صاحبه او باثن القاشني فله الرجوع على صاحب السلس عما اذنته
على المبالاة بالاعمال فله قدوه

وان عمر جلا اذن صاحبه او ائمة القادسي فليس له الرجوع الى بقعة البناء وانفذ الشيخ عرفة
 اذ باب الخيرة ومن البناء اذ من الرجوع

والصالح الملتزم بجمع في ما عاين صاحب الابل من مذكور الاتباع به حتى يوفيه حقه وله ان
اؤخره بلان العاشي ويستخلص حقه من ابعده

(مادة ٦٨)

لا يجوز لذي العلو أن ينفق في علوه بناء جديدا ولا أن يزيد في ارتفاعه بخير لأن صاحب المنزل
الاشاعلم أنه لا يضره ما ينفق فيه ذلك بغير إذن صاحب المنزل

(مادة ٦٩)

لا يجوز للجار أن يغير جداره على أطلاله ما لم يضره على حدوده ولا على أن يهبطه من رأس
حائطه أو من الأرض التابعة عليه الساقطة

(مادة ٧٠)

إذا كان الحائط مشتركا بين اثنين فإن يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بما لا يضر زيادة في البناء
عليه بل أن لا يضر سوا كان يتصرفه بغيره بالآخر أم لا

(مادة ٧١)

لكل من الترتيبين في الحائط أن يرفع عليه خشبا ما يشاء بشرط أن لا يضره ولا يضر
منه ما لا يضره بالارتفاع وليس لأحد منهم أن يزيد في خشبه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد
منهما أن يحول محل خشبه إلى الحائط بينا أو عمدا ولا من أسفل إلى أعلى ولو من أعلى
إلى أسفل جاز وإذا كان لكل منهما حائط فالحائط الذي لا يرفع خشبه يرفع خشبه يرفع
صاحب الحائط الذي لا يضر بالحائط وكذا صاحب الأعلى أن يرفع خشبه إن لم يضر بالحائط

لا يجوز لأحد أن يرفع خشبه على حائط الآخر

الكتاب الثاني

(في أبواب الملك)

(مادة ٧٢)

أبواب الملك هي العذون والموجبة ونقل العين من ملك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث
ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مال له وانفعة

الفصل الأول

(في العسقود)

(مادة ٧٣)

يصح أن تملك الأعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقارا أو منقولا

{ مادة ٧٤ }

بشغل ملك العين المبيعة للشئى مجرد حصول عقد المداوضة ووقوعه مع بقاءها بالافدا لازما
سواء كانت عقارا أو متقولا

{ مادة ٧٥ }

للشئى أن تصرف في العين المبيعة بالبيع قبل استلامها ان كانت عقارا لا يحصى بذلك
وليس له أن يجرها قبل قبضها كالأشئى له أن تصرف في المبيع قبل قبضه لا ماولا لا جارة
الآن من متقولا

{ مادة ٧٦ }

إذا استلم الشئى العين المبيعة عقارا كانت أو متقولا على أنها مملوكة للبائع فله أن تصرف فيها
بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين لمستحقها إذا ظهر أنها مستحقة للغير
وثبت حقه فيها

الفصل الثانى

{ فى التهمة } (راجع المسائل الخاصة)

{ مادة ٧٧ }

البينة ذلك العيب بلا عرض وقد تكون بموثر

{ مادة ٧٨ }

يشترط فى صحة التهمة أن يكون الواجب حرا يالفا عقلا مائلا للعين المبيعة بغيرها غير مجبور
عليه

{ مادة ٧٩ }

إذا كان المائل غلاما للتبرع ولم يكن مجبورا عليه بدين أو دمه بآله أن يهب وهو فى حال صحته
كل ماله أو بعضه لمن يشاء

{ مادة ٨٠ }

لا يثبت ملك العين الموعودة إلا إذا قبض العين الموعودة قبضا كاملا فى شئى موعودا أو موعودا
لا يتقبل التهمة

{ مادة ٨١ }

إذا أصاب الموعود مائة يتقبل التهمة ولا تقيد بمدة الملك بالقبض إلا إذا قسم الواجب

الموهوب وعلمه فقرر أن غير الموهوب لا بد له ولا مستغولاً عليك فإن علمه شائعاً للموهوب
له فلا عليك ولا يتقدّم فيه ووجهه أن علمه أوسع من
ويكون الواجب حق التصرف فيه وإن أراد الله أو ورثته

(مادة ٨٢)

إذا مات الموهوب قبل تسليم العين للموهوب لم يطلت الهمية

(مادة ٨٣)

إذا مات الموهوب قبل استلام العين الموهوبة بطلت الهمية ولا حق ورثته فيها

(مادة ٨٤)

إذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلاً لقبولها أو وليه أو وصيه أو من هو في حجره أن يقبل الهمية
ويقبلها عنه

وإذا كان الوصي الموهوب له مميزاً بقبوله وقبضه معتبران ولو دمج وجوباً فيه

(مادة ٨٥)

حكم الوصية في من مات بعد انقضاء ثمراتها قبل إكمال الوصية في اعتبارها من التنازل
وقبضها أو لأحد الورثة

الفصل الثالث

(في الوصية) (راجع الأحوال الشخصية)

(مادة ٨٦)

الوصية قليل من مال الميت بطريق التبرع

(مادة ٨٧)

بشرط صحة الوصية كونه الوصي حراً بالغاً عاقلًا مختاراً أهلاً للتبرع والموصى له حياً
قريباً أو ذنباً والموصى به قابلاً للتبليغ بعد موت الوصي

(مادة ٨٨)

يجوز لمن لا دين عليه ولا ورثة له أن يوصي بماله كله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا يجوز وصيته إلا أن يتركه غير مأثوم

(مادة ٩٠)

لا يجوز الوصية لأكثر من الواحدة إلا إذا أجازتها الورثة إلا أن بعد موت الموصي وعدم من أهل التبرع

(مادة ٩١)

يجوز الوصية بالثلث للأجنبي عند عدم المساقع من غير إجازة الورثة ولا يجوز إجازة على الثلث

إلا إذا أجازتها الورثة بعد موت الموصي وهم من أهل التبرع ولا سيما بإجازتهم على سالحياته

(مادة ٩٢)

أحد طرف الدين المأله لا يبيع بصفة الوصية فيجوز الوصية من المسألة للدين والمستأمن ومنهما المسلم

(مادة ٩٣)

لا يملك الموصي به إلا قبول الوصية من جهة أو لا تكون الوصية له بعد موت الموصي بالقبول

ولا رقة ولا يصح قبولها إلا بعد موت الموصي فإن قبل الوصية له بعد موت الموصي أدت له ماله

الموصي به سواء قبله أو لم يقبله

فإن مات بعد موت الموصي قبل القبول أو الرضا انتقل الموصي به إلى ماله ورثته

الفصل الرابع

(في الميراث)

(مادة ٩٤)

يبيع في الميراث أحكام الشريعة الإسلامية في حق المساكين وأما التتبعين فيبيع في مواردهم

أحكام أصولهم الشخصية وإن تراضوا وترافعوا البتة يحكم بينهم أحكام الأعلام

كتاب الشفعة

الفصل الأول

(في تعريفها وأسبابها واشتقاقها)

(مادة ٩٥)

الشفعة هي حق قبل العقار المبيع أو بعضه ونحوه على المشتري عما قام عليه من الدين والمؤمن

(مادة ٩٦)

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفع بالعمارة المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار

(مادة ٩٧)

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

(مادة ٩٨)

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون لا شفع حصصه شائعة فجميعها كذا كانت أو كثيرة
فإن كانت له حصصه شائعة عن العقار فلا يكون شركاً فيه

والشركة في أرض من حائفة الدار يعتبر مشاركون في نفس العقار

(مادة ٩٩)

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق
الخاص متى كان الطريق في حصة واحدة أو مجموع دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير فاض

فإذا يمتد دار في زقاق غير فاض فجميع أهل الشفعة على مستوى فيه ملاصق والمقابل والأعلى
والأسفل

(مادة ١٠٠)

الجوار الملاصق هو من العقار متصل بالعمارة المبيع أو ملاصق بها أو اتصال عن العقار
المبيع بانفصال تاماً ولو لم يدرش أو أقل فلا يكون جواراً مستحقاً للشفعة

فإذا بيع بيت من دار فملاصق البيت ولا قصي الدار في الشفعة سواء لكونه ملاصقاً به

(مادة ١٠١)

إذا كان المنزل للتحصن والمنزل آخر يعتبر كل منهما جواراً ملاصقاً

وكذلك من كانت له حصة في مجموعة على حائط لدار فيه أو كان شركاً في حصة في مجموعة
على حائط يعتبر جواراً ملاصقاً للشركة

(مادة ١٠٢)

الطريق العام لا شفعة فيه صاحب الملاك المقابل للعقار المبيع ولو كان بيت الإيواء وإنما لا يكون
الشفعة للجوار الملاصق سواء كان باب دأره في هذا الطريق أو في غيره

(مادة ١٠٣)

إذا اجمعت أسباب الشفعة يثبت الاقوى فالأقوى فإذا تم الشرك في نفس العقار ثم الشرك

في أرض الشفعة المشتركة الميراث في حقوق البيع الخاصة ثم الجار فلا يصح
وأى ترك الشفعة أو سقط حصة فيها تنقل الشفعة إلى من يملك في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤسهم لا بقدر أنصبتهم في الملك فإذا باع أحد شركاء
حصة لأحد منهم بحسب الشفري واحدة منهم في الشفعة وتقسيم الحصة المبيعة بينهم

١٠٤

المفصل الثاني

(فيما ثبت فيه الشفعة وما لا يثبت)

(مادة ١٠٥)

لا يثبت الشفعة إلا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(مادة ١٠٦)

يشترط في البيع الذي ثبت فيه الشفعة أن يكون عقاراً مملوكاً ولو غير قابل للتقديس وإن يكون
بيعه صحيحاً نافذاً أو فاسداً انتزاعاً فيدحق لنفسه البايع خيار شرط للبايع وأن يكون
الموضوع مالاً ولا فرق في العقار بين أن يكون داراً أو حائطاً أو أرضاً أو كرمًا أو علواً أو سفلاً

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المشترى عليه ملكاً للبايع وقت إبراء العقار أو المشروع وأن لا يحد درج
الشفيع رطاً بالبيع لأصراحه ولا دلالته

(مادة ١٠٨)

لا شفعة في ملك لا يثبت به بلا عوض مشروط فيها أو عذقة أو إرث أو وصية ولا في عقار ملك يدين
ليس بمالك أو امتيازاً له أو حائطاً

(مادة ١٠٩)

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصداً بدون الأرض القائمة عليها فإذا بيع البناء والشجر رتبما
للأرض ثبتت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لا شفعة في البناء والشجر القائم في أرض محتكرة أو في الأرض في الأميرية

(١١) قوله ثم يثبت في أرض الميراث الخ من عليه في حصة من الإرثية المتأخر في مراتب الشفعة في وأخر

(مادة ١١١)

الأراضي الأميرية التي بأيدي المستعدين الشفعة لا يبيع معهم لها فلا شفعة فيهما

(مادة ١١٢)

إذا باع وإلى الأمر شيئا من الأراضي الأميرية التي ليست في يد أحد من الزرايع أو باع للزرايع شيئا من الأراضي التي في أيديهم بغير بيع شرعي أو وصي البتيم فيبيع جميع شتت فيه الشفعة

(مادة ١١٣)

لا شفعة في الوقف ولا في إذا بيع عقار محذور لوقت أو كلفه بعض المبيع ملكا أو بعضه وقف وبيع الملك فلا شفعة للوقف

(مادة ١١٤)

لا تجري الشفعة في القصة فإذا قسمت دار أو أرض مشتركة بين اثنين فلا يبيع كل واحد منهما شريكه فيها

(مادة ١١٥)

لا شفعة فيما يبيع بغير قاسم إلا إذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري ونصرف فيه فصرفه أو منع دفع البيع كان نوعه أو بئ أو غرس فيه

(مادة ١١٦)

لا شفعة فيما يبيع بشرط الخيار للبائع إلا إذا أمضى الخيار حتى يلزم البيع فتجب فيه الشفعة للبائع إن طلبها عند البيع بشرطها

الفصل في المسائل

(في طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب حوالية وطلب شهادة تقرير وطلب غنك

(مادة ١١٨)

طلب الحوالية هو أن يبرأ المشتري بطلب الشفعة قولا في مجلس علمه بالبيع والشترى والثن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصب در منه ما يند على الاعراض وأن يشهد على طالبه شخصية بجهود المشتري للأزوما

(مادة ١١٩)

طلب التقرير هو أن يشهد الشفع على البائع أن كان له عار بالمبيع في بدء أو على المشتري وإن لم يكن له عار فيه أو عند المبيع بأنه طلب أو طلب فيه الشفعة لأن وازمة التماسين بهذا الطالب الطالب الأول قد سقروا التماسين منه فان تمكن إكتساب أو رد وثله ولم يشهد بطلت شفعته وإن لم يتمكن منه فلا تعلق.

وإن أشهد الشفع في طلب المواشاة عند أحد من هؤلاء المالكين كورين كلفه ذلك إلا شهد فقام مقام العالمين

(مادة ١٢٠)

طلب الثالثة هو طلب التخاصة والقرارة عند التماسين فإذا أقره الشافع بعد طلب المواشاة والتقرير برهه أو أحدا لا يضر بطلت شفعته وإن أقره بعد مقبول فلا تعلق

(مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فإن لم يطلب أو بلغ الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولي ولا وصي يصعب له القاضى قبل الأخذ له بالشفعة فإن لم يصيبه أو بما فاته يبقى على شفعة حتى يبلغ فيأخذها ولو مضى على بيع العار المذخور سنون

(مادة ١٢٢)

التخصم بالشفيع في إثبات الشفعة كل من المشتري والبائع فبطل تسليم المبيع للمشتري وبعد فعله به اليه فالتخصم هو المشتري فقط

(مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وترافع الشفع معه فلا تسمع البينة عليه حتى يحضر المشتري ومضى ثبتت الشفعة مستوفية بشرائطها فيفتح القاضى أمره المشتري ويقضى للشفيع بالعقد المذخور بطلب الشفع

(مادة ١٢٤)

إذا كان أحد اشترى بغير ثمن فلا ينظر قدمه ولا يؤخذ له نصيب بل يقضى للمشتري بجميع المبيع فإن عقر الثمن أو طلب الشفعة مستوفية بشرائط الطلب يقضى له بوجوبه وإن لم يوجد مسقط له فإن كان مثل الأول يشترى له بالنصف وإن كان بقوة يقضى له بجميع المبيع وبطلت شفعه الأول وإن كانت وقته يمنع

المقصود من التواضع

(في حكم الشفعة)

(مادة ١٤٥)

لا يشترط الثالث الشفع في المبيع الاقبضا لتمامه أو تحذره من المشتري بالتواضع

(مادة ١٤٦)

تلك العقار فتمامه كان أو رضاء به بغير شرط تحذير في حق الشفع فله خيار الرؤية والعيب وإن اشترط المشتري بيعه بصفة البرهنة بها

(مادة ١٤٧)

إذا قضى الشفع بالمبيع وكان منه مؤبدا على المشتري بأخذ الشفع من حال كان أداءه للبائع شرط الثمن عن المشتري وإن أداه للشفعي فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الأجل المتفق عليه

(مادة ١٤٨)

إذا قضى الشفع بانهنار المتشع فأدى عنه ثم استحق المبيع فإن كان أداءه للمشتري فله عليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه له أو بعده وإن كان أداءه للبائع واستحق المبيع وعرف به دفعه عليه ضمانه الثمن الشفع

(مادة ١٤٩)

للمشفع أن يقتصر جميع تصرفاته المشتري حتى يورثه العقار المشفع ويخرج أو يورثه مستحداً أو غيره فله

(مادة ١٥٠)

إذا بنى المشتري بناء في الدار أو الأرض المشفوعة أو غرس فيها أشجاراً فالشفع يملكها بغير أنشاء تركها وإن شاء أخذ بها الثمن المعيني ودفع قيمة البنايا والشجر من حقتي الشفع أو يكافئ المشتري قلعهما ولا زاد المشتري على العقار المشفوع شيء أسـ ما لا يان يرضه أو صبه بالوان فإن الشفع يكون بالخيار إن شاء تركه وإن شاء أخذ به الثمن وقيمة الزيادة

(مادة ١٥١)

إذا أهدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيب أو فلع الأشجار التي كانت مرسوسة في الأرض المشفوعة بأخذ الشفع العرصه أو الأرض بمحضها من الثمن إن بقيه من الثمن على قيمة العرصه أو الأرض وقيمة البنايا والشجر وما يخص العرصه أو الأرض منه يدفعه الشفع وإن كان يكون الاتقاض والأختاب للمشتري

(مادة ١٣٢)

إذا خضعت الدار المشبوعة أو ريجت أو جدار إلى سنان المشبوع ، لا تعدى أجرة عليهم إلا إذا أخذوا
 المشبوع بالثمن المستحق
 قالوا : كل ما أضاف أو خشي وأخذ المشبوع تسقط حصته من الثمن ، بأن يقدم الثمن على قيمة
 الدار أو السنان يوم العقد ، وفيه الاتفاق ، واشتد يوم العقد

(مادة ١٣٣)

إذا تعلق بعض الأرض المشبوعة بغيرها ، وغرر سقطت حصته ، كالتلف من أصل الثمن

(مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشفع العفار المشبوع ، وبني قيمته أو غرس فيه أشجار ثم استحق العفار ، فإنه يرجع
 بالثمن فقط ، ولا يرجع له بقية البناء أو الشجر ، في أحد هذين أم لا يرجع بمقتضى ما قطع (١)

(مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل الجزئية ، وليس للشفيع أن يأخذ بعض العفار المشبوع ، ويترك بقية غيره على
 المشتري ، إنما إذا قد المشترون ، والتعد البائع ، وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ، ودفعوا له الثمن
 فالشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ، ويترك الباقي

الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويطلبها)

(مادة ١٣٦)

يسقط الشفعة بطلب المالك أو باختياره بشرط من شروط صحته ، ويسقط أيضا بترك طلب
 التمسير ، والإشهاد مع امكانه ، والقدر من طلبه ، فيما حذر طلب المحاجة شهرا ، إلا أن

(مادة ١٣٧)

إذا سقط الشفع جاز في الشفعة ، وتركه قبل الحكم ، سقط حقه ، ولا شفعة إلا أن يأخذوا
 ما عاقب المبيع ، إن طلبوا الشفعة بشرطها ، وإن أسقط حصته ، لم يحكم له ، فلا يسقط ولا يكون
 لاحد حق فيه

(١) يستلزم حكمهما من أوائل الباب السابع عشر ، في التفرقة من الشفعة ، من المصلحة بقرة ٢٠٦ ومن
 أوائل الفصل السادس عشر ، في الاستحقاق ، والقانون الحان طابع الأصول في قرة ٢١٢

(مادة ١٣٨)

يشترى اجمية الشفعة بأن يطلب الشفيع كل المبيع فإن طلب أحد الأمر بكثرته فله نصفه بناء على أنه لا يحق الشفعة فقط بطلب الشفعة

(مادة ١٣٩)

لا يطل الشفعة بموت المشتري

(مادة ١٤٠)

لا يطل الشفعة بموت الشفيع قبل تلك العتار المشفوع بالفضاء أو الرضامسوا كان حوته قبل الطلب أو بعده ولا ياتقل حصتها الموزنة

(مادة ١٤١)

إذا بلغ الشفيع العتار المشفوع به أو وقعه أو جعله سجيناً قبل تلك العتار المشفوع بطلت شفعته

(مادة ١٤٢)

إذا اشترى الشفيع العتار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فله في دونه أو مثله في الدراجة من الشفعة ما أنى بأخذها بالقد

(مادة ١٤٣)

إذا استأجر الشفيع المبيع أو سارمه به أو أسيرته أو طلب من المشتري بيعه فله في أي يطل الفين الأول سقطت شفعته

(مادة ١٤٤)

إذا أخرج الشفيع عتار الفين فاستكره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الفين بأقل مما أخبر به فله حق الشفعة

(مادة ١٤٥)

إذا علم بسلام المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من سمى فله حق الشفعة

(مادة ١٤٦)

إذا بلغ المبيع شراء نصف العتار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسه لا شفعة له

باب

(في التلاوة وضع اليد على الأموال المباحة)

(مادة ١٤٧)

أذا راعى الموانع أي المباحة التي لا يتفق مع الوثائق في ذلك أحد أن يكون ملكا من وضع يده عليه أو أحياءها فإن ولي الأمر ملزم أن يرضى أو يرضى لامتناعها

فإن أذن له بأعيان أرض موات وكان واحدا منهم ما وثق به بغيره فإن رزقها أو غرس أو غرس فيها فسد ملكها بها ولا يخرج منه بل يربط عليها العشر إن كانت أقرب إلى أرض العشر وكان الحيي مسلما والأفلاج

(مادة ١٤٨)

أذا وجد في أرض عشرية أو خراجية محال ~~سكنه شخص معين~~ أو فضاء أو حديق أو فضاء أو نحو من الجوامد التي تنافع بالنار فتملكه يكون ملكا لملك الأرض وعليه الخمس الحكومة

وإن وجد في أرض محركة لغير معين كالأرض المحكومة تكون كلها للمعكومة

(مادة ١٤٩)

من وجد في أرض من الأراضي المباحة كالأعيان والمساكن كالأراضي أو فضاء أو حديق أو نحو من الجوامد التي تنافع بالنار فتملكه يكون ملكا لملك الأرض وعليه الخمس الحكومة

وإن كان عليه شئ من القروش الإسلامية فهو ملك الأرض التي وجد فيها إن أدى ملكه والا فله وقيل

(مادة ١٥٠)

اليد مباح بها ويحرم ويحرم

باب

(في وضع اليد وعدم صلاح الدعوى بمرور الزمان)

(مادة ١٥١)

من كان واقفا عليه على عقار أو غيره ومعه نصيبه نصيبه الملائكة بزم من عولاه ما مضى مدة ١٥ سنة فلا تسع عليه دعوى الملائكة بغير الأرض من أحد ليس يدعى على غيره إن كان منكرا

(مادة ١٦٠)

من كانت واجبه الميراث على عقار اشتراء فلا تسحب دعوى المالك عليه من كان له في الباد وهو يعلم
 المبيع وزاته وهو يتصرف فيه بناءً ووزعاً غير ذلك وسكت من دعواه ولو لم يرض على وضع اليد
 خمس عشرة سنة ووافى من كلفه المظهر في البيع ويرى المشرق كورثته في علمه مباح
 الله عز وجل

(مادة ١٦١)

لا تسحب دعوى المالك على واضع اليد من ولا الميراث له ولا من آثاره أو زوجته الذين سكنوا
 ما تسمى من وقت بيع العقار له ولا من بعده وسكنوا من دعواه ولو لم يرض على بيعه خمس عشرة سنة

باب

(في نزع المالك)

(مادة ١٦٢)

لا يبرع مالك أحد من يده بغير حق شرعي

(مادة ١٦٣)

اتخاذ نزع المالك من يده صاحبه إذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السابقة للمالك بمجرد
 العقد كالبيع

(مادة ١٦٤)

إذا كان المالك ملوكاً نادياً فابا عليه شرعاً يجوز نزع ملكه الزاد عن حوائجه الضرورية
 الضاحية الميراثي الحال وشها سكنه الضروري إذا لم يسكن له مال من خمس ما عليه من الدين
 الشرعي ويباع قضاء إذا لم تنفع عن بيعه بقوله لقضاء دينه من ثمنه ويبدأ في البيع بالأسير
 قال الأسير بقدر الدين

(مادة ١٦٥)

إذا اقتضت الحاجة العامة أخذ ملك الأسير في طر في إقامته يؤخذ بغيره لكن لا يؤخذ من يده
 صاحبه ما لم يؤذله فانه قد قدر إقامته من يؤخذ بغيره من أهل الميراث (١)

(١) في حاشية في السمو على ما ذكر من لزوم مائة ١٦٥ قوله ملك الأسير في طر في إقامته يؤخذ بغيره لكن لا يؤخذ من يده
 صاحبه قوله الأسير في طر في إقامته يؤخذ بغيره من يؤخذ بغيره من أهل الميراث (١) قوله الأسير في طر في إقامته يؤخذ بغيره من يؤخذ بغيره من أهل الميراث (١)

(مادة ١٦٦)

معاهدة الموقوف عليهم يجب رعايتها فلا يجوز أخذ ممتلكاتها وقف لا تساع طريق العامة إلا إذا استبدل بأحسن منه عقداً وأكثر ربحاً وأغزر ربحاً

(مادة ١٦٧)

إذا اقتضى الحال أخذ أرض من أفراد ذوي الأسماء من يدعي هو مشقة برزاعته إلا إذا التفتها في طريق العامة أو غيره لأحد من المصالح العامة برفع عن صاحبها من المال المردودة ثم ما يؤخذ منه

في العقود والمذاريات والامانات والضمائم

كتاب العقود على العموم

الباب الأول

(في مادة العقد العامة من مبادئه)

(مادة ١٦٨)

العقد هو عبارة عن إيجاب الإيجاب استند من أحد الطرفين إيجاباً الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه

ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدين بما وجب له الآخر

(مادة ١٦٩)

يصح أن يرد العقد على الأعيان منقولة كانت أو متحركة أو على غيرها من أوجه العرض

(مادة ١٧٠)

يصح أن يبرأ العقد على الأعيان منقولة أو متحركة أو على غيرها من أوجه العرض

(مادة ١٧١)

يجوز ورود العقد على شائع الأعيان لا تساع بها العرض اجازة أو بغير عرض اعارة ورد عينا لصاحبها

(مادة ١٧٢)

يصح أن يبرأ العقد على عمل معين من الأعمال الصناعية أو على خدمة معينة

(مادة ١٧٣)

يشترط انعقدي كل عقد يورث الأثر أشباه وهي المعاقدات وصيغة العقد وخلل يضاف إليه
ويشترط انصاف أي شدة أهلية المعاقدين وكون العقد مفيداً وكونه ائتمناً قابلاً لمصلحة كل العتد
وكونه متبادلاً شرعاً

القسم الأول

(في أهلية المعاقدين)

(مادة ١٧٤)

يشترط في انعقاد عقود البيع والشراء والائتمار والاستعجار والتبرك والحوالة والرضى
والوكالة وغيرها من التصرفات القانونية بين التمتع والضرر أن يكون كل من المعاقدين عاقلان
معني العتد وبقصد ولا يشترط بالغة ما غير أن عقود بيع الامتلاك بالمتكافاة كالمشجور والاعليم
(راجع المادة الأخيرة وما بعدها)

(مادة ١٧٥)

الشيء غير عليه قرينة وعلام مميزة تدركه وقد يورثها بالمتكافاة لا شدة أو أصغر أو كانت ناقصة
أو مضمرة أو دائرية بين التمتع والضرر
والكبير المنة ونحوها على عقد له حكمه حكم الصغير الذي لا يورث فلا تنفع عقوده التي
بمقتضاها لا يكون له بالمتكافاة ثبات كان يورثها في أخرى فمقتضى أن يورثها
حال التماثل وهو تمام العقل تكون مضمرة نافذة

(مادة ١٧٦)

إذا كان المجهور عليه صغيراً أو كبيراً معنواهما التمتع فضرره التمتع وتورثه التي تكون نافذة
مختصة بغيره ولو لم يكن من الأولى أو الوصي أو ما تصرفه ويورثه المنة في مقتضى شرعاً
فهو كضرره التمتع الغير مميز وتورثه لا تنفع أصلاً ولو أجاز المولى أو الوصي

(مادة ١٧٧)

الشيء ورثه سواء كان عيباً أم لا أو كبيراً أو صغيراً أو رقبة إذا عقدت من العتد والضرر بين
التمتع والضرر التي لا يشترط بالمتكافاة العقدية ولا يورثه العقد ولا يورثه التمتع حكمه إلا
إذا أجاز المولى أو الوصي أو المولى أجاز دعوى منة فإن أجاز دعوى منة أحكامه وإن لم يجره
أو أجازه وكان في ضرره كان كل قيمة من خارجين زيادة أو قلها فلا يورث ولا يورث أصلاً

(مادة ١٧٨)

الصبي أو العبد إذا تولى التجارة أصبح عقود بيعه وشراؤه ونوكبه وبيعهم بالبيع والشراء
والبزارة وامتجاره ومصارفهم ومساقاتهم وعرضهم وارتفعتهم وشؤونهم كالأقارب الذين أوجب لهم
تقبل شهادتهم أو عارية أو وصية وحظهم من اثنين بعيب قدر ما يحيط التجار وتجوزة الحائلة
وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه إن لم تكن له دينه وليس له أن يقرض ولا يهب
ولا يكتفل من غيره

(مادة ١٧٩)

الحجور وعابه غير أعضاء أبائهم وسواهم صرف في ماله حكمه حكم الصبي المبر في التصرفات التي
تتمثل القسح في عطلها التي لا تنسج والابزارة ونحوها فلا تستلزم عقود في المالا إذا أبازها
القاضي فلان أجازها فقلت والشرع ما يثبت

وأما أصبح تصرفاته التي لا تحصل القسح كالشكاح والطلاق والاعتناق والاستيلاد
والتدبير وعوفي وجوب ركة وفطرة ربح وعبادات ووزايل ولا بد أي أنه أوجد وفي
حصة قراباته عقوبات وفي الاعتناق على من تزعم نفقتهم وفي مصايه بالقرب من ثلث ماله
إن كان له وارث كالنفع

(مادة ١٨٠)

يشترط صحة عقود التبرعات كالبهية والصدقة والوصية أن يكون المبرع عاقلا بالغاً مطلق
التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبرع في المبرع البهية أو صدقة أو وصية

(مادة ١٨١)

يشترط لصحة عقود التبرعات وجوب حفظ الوقائع والامانة والالتزام بأداء الدين المحال به
في الماديات أن يكون كل من الضامن والمستودع والمقرض موقفاً الدين المحال به عليه عاقل بالغاً
غير مجبور عليه ولا يشترط العقل والبرع في صاحب الدين المضمون أو المحال به ولا في صاحب
الوديعة إلا أن يثبت كل منهم المعتد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأمون فإنه لا يستند في الأول
ولا يستند في الثاني إلا إذا أجاز له الوصي أو الوصي

(مادة ١٨٢)

يشترط لصحة عقود المعاوضات الزيادة على الاعيان المالية أو على ماله أن يكون المانع
في المعين الزيادة عليها النقصان المأكول أو نوكبه عن ماله كذا إن كان عاقلاً بالغاً أو ولياً أو وصياً
عليه إن كان صغيراً أو نوكبه أو مجنوناً أو مشوهاً أو لا يعلق بالدين حتى لا يمتنع فيه

(مادة ١٨٣)

يشترط لزوم عقود المفاوضة على الاعيان نوعا على منافعها أن تكون متعارفة عن الطيارات

(مادة ١٨٤)

يجوز للغير الماعقل ان يبيع غير المحبوز عليه أن يشرأى عقد كان منسباً أو يترك به غيره
عن يائس عقدا من العقود بنفسه لنفسه فهو المأذون دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق
والاحكام

(مادة ١٨٥)

من يشر بطريق الوكالة عن غيره عقد فدية أو صدقة أو عارة أو ايداع أو رهن أو قرض
فإن كان وكيله من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقا سواء أضاف الوكيل العقد
لوكله أو لنفسه

وإن كان وكيله من جهة طالب التملك فإن أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له للموكل وإن
أضاف العقد للوكيل يقع العقد للموكل وتنتهي به الحقوق في غير اقرض الا اذا بلغ على سبيل
الرسالة

(مادة ١٨٦)

من يشر بالتوكيل عن غيره عقدا من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والابانة
والصلح عن اقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(مادة ١٨٧)

إذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه أعود حقوق العقد كلها اليه فإن كان يبيع
أو اجارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطلب تسليم ما يباعه أو أجره ويكون له المطالبة
بالتنجز والايحرة وبذلك الصلح وإذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه بكونه لا يشرى
أو استأجر أو الممدى عليه المصالح الرجوع عليه بالتين أو الاجرة أو بذلك الصلح

وإن كان وكيله يشرأى شي أو استأجره أو المصالح عنه من جهة المدعى عليه فلا يقضى ما اشتراه
أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وبذلك المصالح عنه
فإن أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلا مطالبة للوكيل ولا عليه بما يترتب
على اليه قدم من الحقوق والواجبات

(مادة ١٨٨)

الاب المستور عنه إذا تصرف في مال ولده الذخير أو الكبر الحنون أو المعتوه يبيع أو اجارة

وكانت تصرفه على القيمة ويسير العرف في دفع المثل ولو لم ينقصه بعد الادراك أو بعد الاتفاق
من جنسه أو غيره

(مادة ١٨٩)

الابن المأخوذ رأى الذي لا يحسن التصرف في المال إذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير
المأخوذ أو المقتو به فلا يصح بيعه أصلاً إلا إذا كان يضعف أو يفسد أو كان المبيع عقاراً
أو متقو لا غائب عنه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد منه بعد البلوغ أو الاتفاق

(مادة ١٩٠)

الوصي إذا تصرف في عقار الميراث ببيع غير موعود من المستوفات الشرعية فلا يصح تصرفه
ولصغيره نقضه بعد ادراكه وإن تصرف فيه بمسوخ شرعي لم ينقض حكمه وليس له نقضه
وتصرف الوصي في مال الميراث غير المأخوذ قبل القيمة أو يسير العرف به لا يلزم قليس للوصي نقضه
بعد بلوغه وإن تصرف فيه بغير قاض لا يصح تصرفه أصلاً ولا إجازته

الفصل الثاني

(في رضا العاقلين وما يعدم الرضا)

(مادة ١٩١)

يشترط لصحة العقد الوارد على العاقلين المالية أو على نتائجها تراخي العاقلين فلا إكراه ولا إيجاب

(مادة ١٩٢)

الإكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ

فالإكراه الملجئ يعدم الرضا ويشد الاختيار ويكون بالتهديد بالتلف نفس أو غيره أو بعض
نفس أو غيره من غير تعاقب منه تلف نفس أو غيره أو ماله أو كل المال

والإكراه الغير الملجئ يعدم الرضا أيضاً لكنه لا يشد الاختيار ويكون بالتهديد بالنفس والعقل
الذي يدين وبالضرب الغير المتلف على حسب أحوال الناس

(مادة ١٩٣)

الإكراه محسوس الولدين والأولاد وغيرهم من ذوي رحم محرم أو يفسد بهم أو يعدم الرضا أيضاً

(مادة ١٩٤)

يختلف الإكراه باختلاف أحوال الأشخاص ومنهم وضعفهم ومناصبهم وجاههم ودرجة
نأرتهم وماله من الخس والضرب أكثره وقلة وشدة وضعفهم

فإن أكره على عقد سكاك أو على طلاق أو اعتناق ياتو عهد سكاكه ووقع طلاقه وصح اعتناقه
ويرجع العتق كرها جميعا عنه على من أكرهه إذا أعتقه لغير الكفارة وكان عتقه باقوت
لا بالشغل

(مادة ٢٠٢)

من أكره على عهد من العتود أو غيره لا يسقط بإزالته أن يفسخ به ذوال الأكره ولا يطل حق
فسخه بوجوه ولا يثبت من أكرهه ولا يثبت العتد إلا بشرط أن يقوم وزنهم مقامهم

(مادة ٢٠٣)

عقد المكره به ذوقا من الإبطال فيقبل لإزالة آثاره المكره به ذوال الخوف صراحة
أو لالة يتقلب صحيحا

(مادة ٢٠٤)

عقد المكره لا يفسد إذا كان على إبطاله ذوال الأكره بل تنفذ بالوقت وتنفذ المات
بالقبض فإن كان المكره عليه عقد بيع على المشتري المبيع يفسخ بفسخه كفاية أو يصبح فيه كل
تصرف من التصرفات التي لا تكون نفعا وتلزم فسخه ويكون البائع مكرها للخيار أن شاء ضمن
المكره على البيع فبینه يوم تسلبه إلى المشتري وإن شاء ضمن المشتري فبینه يوم قبضه أو يوم
أحدث فيه تصرفا لا يعقل التقض

(مادة ٢٠٥)

البائع المكره ولو ربه من بعده أن يتقض تصرفات المشتري التي تحققت بفسخه ويرد العين التي
أكره على بيعها حيث وجدها وإن نكحها أو لا يدي فإنها ملكت العين في يد المشتري ضمن قبضها
وبالبيع الخيار أن شاء ضمنه وإن شاء ضمن الخيار فإن ضمن الخيار فله الرجوع عنه عنه على المشتري
فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وهلك المبيع في يده فلا تعمد ولا ضمان عليه
وكذا الأجرة إن على البائع المكره أن قبض العين مكرها من خياره في يده فلا تعمد منه

الفصل الثالث

(في الغبن الفاحش وانقضاء التوقيع في العقود)

(مادة ٢٠٦)

الغبن الفاحش لا يفسد بالعقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون إلا إذا كان فيه غرر وانقضاء
العقد وجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم يكن فيه غرر إذا كان المغبون غيبا أو حاضرا
أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الفاحش مال وقت

{ مادة ٢١٣ }

عقد المعاوضة من الإيجابين الوارد على الإيجابات المالية الموقوف على اشتراط المعاوضة يقتضي
ثبوت المالك لكل واحد من العقدين في عين ملكه والتزام كل منهما بما عليه العقد وعليه

{ مادة ٢١٤ }

عقد المعاوضة من الإيجابين الوارد على منافع الأعيان المالية مستوفيا لاشتراط المعاوضة والنقذ
يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمشتري والتزام المشتري بتسليم ما المستحق من بدل
المشتقة من أصل العين

{ مادة ٢١٥ }

عقد التبرع بالوجه بلا عوض لا يتم بغير انعقاده صحته ولا يلزم المبرع حكمه إلا بتسليم العين
الموهوبة للموهوب له وفيه اشتراطان
عقد عقد التبرع بشرط العوض فإنه لا يتم إلا بتسليم العوض

{ مادة ٢١٦ }

إذا انعقد العقد بشروط غير نافذة بأن كان العقد فسخا أو باطلا تصرف في ملك غيره بغير إذنه أو كان
العقد صهيبة أو إذا ظهر أثره ولا يقيد بثبوت المال إلا أنه يجوز للمالك في التصديقات الأولى والثانية
أو الأولى في الصورة الثانية بوقوعه إلا جازة مستوفية لاشتراط المعاوضة

{ مادة ٢١٧ }

العقد الصحيح الذي يظهر أثره بانه نافذ هو العقد المبرور في شأنا أو وصفا
والمبرور بتسليمه أو بصدقه أن يكون ركنه صكرا من أفعاله أو قال في محل قابل لمالكه
وأن تكون أوصافه مختلفة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقروفا بشرط من الشروط النافذة
للعقد

{ مادة ٢١٨ }

العقد القاسد هو ما كان مشروعا بأحد الأوصاف أي أنه يكون صحيا باعتبار أصله لا لآل
في ركنه ولا في محله فأسد باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو به أو به ولا
جهته فأسد أي يكون العقد الباعني أو الفائدة أو يكون مقروفا بشرط من الشروط الموجبة
للعقد أو العقد القاسد لا يثبت المالك في المعقود عليه إلا بشيئة برضا من عليه

(مادة ٤١٩)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعا لأصله ولا يوصفها أي ما كان في تركه أو في محله خلل بان كان
الاحتياج هو التعلق بغير ما ليس أهلا له عقد أو كان العمل غير قابل لمحكم العقد
وغيره لا ينعقد أصلا ولا يفسد المالك في الاحتياز الماتية ولو بالتبض

(مادة ٤٢٠)

العمدة في العقود للقاصد والمعاين لا للأشياء والمباين

المباب الثاني

(في العقود التي يصح إقرارها أو تعليقها بالشرط والتي لا يصح إقرارها أو تعليقها به)
(وفي العقود التي يصح إقرارها أو تعليقها بالشرط والتي لا يصح)

الفصل الأول

(في ما يشبه الشرط والتعليق)

(مادة ٤٢١)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مبدئي يصيغ مخصوصة (١)

والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبلي مع إقراره بأنهما من أدوات الشرط

(مادة ٤٢٢)

العقد بما التجزأ ما كان يصيغه بصفة غير ملزمة بشرط ولا ملزمة بوقوعه إلى وقت مستقبل وهذا يقع
حكمه في الحال

(مادة ٤٢٣)

العقد المعلق هو ما كان ملزما بشرط غير كائن أو حدث مستقبلي

والملحق يتأخر انعقاده سبحانه بوجود الشرط فلهذا وجوده ينعقد سبحانه معقبا إلى حكمه (٢)

(١) الذي في تعريفات السبيل الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون له في معنى ما يشبه ولا يكون له في معنى
فلهذا وجوده وقيل الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء عليه

وهو الشرط ما يشبه في الحكم بالعدم وهو المقتضى وهو لا يوجد له

(٢) يستند الحكم المعلق والمعلق إلا في من كسب الاحتياز من الاحتياز للمعوي ثمرة جهات مطلبه من السلام

(مادة ٢٢٤)

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول الفعل الشرط معذوماً عن شطر الوجود لا شطراً ولا مستقيلاً

(مادة ٢٢٥)

العقد ملحق على أمر محقق يختص في الحال إذا كان له حكمة حكمه ابتداءه والتعليق على مستقبل لغو غير معتبر

(مادة ٢٢٦)

العقد المضاف عموماً ما كان مضافاً إلى وقت مستقبل والمضاف ينفذ بسبب في الحال لكن بشرط وقوع حكمه في حلول الوقت المضاف إليه

(مادة ٢٢٧)

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلائمه ويؤكده ويرسيه بائناً معتبر لم يصح اقترانه بالعقدية وكذلك به هو الشرط المتعارف الذي يرتبه عاقل البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

(مادة ٢٢٨)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولو أقره ولا يلائمه ولا يرسيه كدفع وجه ولا جرى به العرف ولا كتبه أو مع ل أحد العقادين أو لا آدمي غيرهما فهو فاسد والشرط الذي لا يقع فيه لأحد العقادين ولا لا آدمي غيرهما فهو لغو غير معتبر والعقد الذي يكون مقروفاً به صحيح

الفصل الثاني

(في بيان أحوال العقد التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط)

(والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(مادة ٢٢٩)

كل ما كان ميسداً لمال بجملاً كالبيع والشراء والايجار والاستجار والمزارعة والمساواة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط المأسد ولا تعليقه به بل نفسه إذا اقترنت أو علق به

وعن ذلك اجازة هذه البعثة وقد فاتها تفصيل اقترانها بالشرط المأسد وتعليقها به

{ مادة ٢٣١ }

ما كان مبادلة حاله في حال كونه كالحجج والذبح على ما كان أو كان من عترة التبعات كالهيئة والقرض أو من التقييد أو كقول الوكيل أو الحجر على الشيء من التقييد أو كونه يبيع مع اقتراعه بالشرط الفاسد أو بالغوا بالشرط ولا يبيع بغيره بالشرط بل يطل العقد أن يتعلق به وكذلك الرهن والاقالة تقع باقترانها بالشرط الفاسد ويطل التبعة ولا يبيع بغيرها بالشرط

{ مادة ٢٣٢ }

ما كان من الناس مناطق لمصلحة كالمال والعتاق وتسامي التبعة بعد وجودها أو من الاتامات التي يجب بها حكم أو حصة يبيع أو يملك بالشرط من شرطها كمن أو غيره بالشرط مع اقتراعه بالشرط الفاسد ويغور الشرط وكذلك الوكالة والوصية والوصية يبيع بغيرها بالشرط من شرطها وتقع مع اقتراعه بالشرط الفاسد ويغور الشرط

{ مادة ٢٣٣ }

أحواله والكفالة يبيع بغيره بالشرط من شرطها كمن أو غيره بالشرط الفاسد ويغور الشرط وكذلك ما كان من الأطلاق كالآلات السيرة والنجارة

الفصل الثالث

{ في العترة التي يبيع لها أو إلى وقت مستقبل والتي لا يبيع أصلاً }

{ مادة ٢٣٤ }

ما لا يمكن تحريكه في الحال وما كان من الأطلاق والاطلاق والاطلاق يبيع بغيره أصلاً إلى الزمان المستقبل وذلك كالأجرة وقبضها والمزارعة والمساقاة والمشاركة والوكالة والاقالة والوصية والوصية والعتقة والأمانة والطلاق والعتاق والوقف والعمارة والانتفي في التجارة للشيء وحده

{ مادة ٢٣٥ }

كل ما كان تحريكه في الحال فلا يقع أصلاً إلى الزمان المدة قبل وذلك كالبائع والمشتري وقبضه والعتقة والشركة والتهبة وتعدا التكاليف والبيع عن مال ولا يبيع عن الدين

الباب الثالث

(في أنواع الخيارات)

الفصل الأول

(في خيار الشرط)

(مادة ٢٣٥)

يجوز أن يشترط في العقد أن ينفذ ما يشترطه أو يمتنع في مدة ثلاثة أيام لئلا تكون في العتق
كله، إلا في الوقت والسكناء والمساكن فيجوز فيها أكثر من الثلاث وتعتبر مدة الخيار من
وقت العقد ولو كان الشرط فيه غير بعده من وقت انشراح

(مادة ٢٣٦)

خيار الشرط يصح فيما يخص الفسخ من العقود اللازمة كالبيع ولاجارة والمضاربة
والمزادة وقصة القبولات المتعددة واختلافه في ما لا يصلح من مال والرهن والمكفالة
والحوالة والبراءة والوقف والأولية والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطلبين الآخرين

(مادة ٢٣٧)

خيار الشرط لا يصح في التبرع والطلاق والعرف والسلم والاختيار والوكالة والهبة
والوصية

(مادة ٢٣٨)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكلي من المتعاقدين أو لأحد هاتين الأخر أو لأجنبي

(مادة ٢٣٩)

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكلي من المتعاقدين فلا يخرج البطلان عن
ملكهما

وإن جعل خيار الشرط لأحد هاتين الأخرين فلا يخرج سائرهما عن ملكهما ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٢٤٠)

يتقيد العقد بالشرط في صحة الخيار إذا تضمنه من له الخيار قولا أو فعلا في المدة المعينة
و بشرط علم الآخر في المدة في الفسخ الذي لا فعلي

والمراد بالفسخ الذي لا فعلي كل قول أو فعل يصدر من له الخيار إلا على فسخ العقد

(مادة ٢١١)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم إذا أجاز من له الخيار في العقد المعبىة قولاً أو فعلاً ولو لم يعلم الآخر

والإجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضاعن له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٢٤٢)

إذا كان الخيار مشروطاً بالكل من العاقلين فأجازة أحدهما نافذة خياره وحده وبقى خيار الآخر ما بقيت المدة فإن كان أحدهما قد فسخه فليس للأخر إجازة وإن أجازته فلا تعبير بالإجازة سواء سبقه الفسخ أو الإجازة أو وقع معا أو قبل ما يدل على رضاعن له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٢٤٣)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بمضى مدة الخيار بدون فسخ ولا إجازة للعقد عن شرطه الخيار

(مادة ٢٤٤)

يلزم انعقاداً وتماماً من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو إجازته ولا يخلقه وإنه

فإن كان الخيار للبايعين معا وإن أجاز أحدهما لم يتم العقد من جهته وبقى الحق على خياره إلى انتهاء المدة

الفصل الثاني

(في خيار الرؤية وخيار العيب)

(مادة ٢٤٥)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية ينشأ من غير شرط في أربعة مواضع وهي الشرط الأعيان التي يلزم تعيينها ولا يشترط سابق المدة ولا إجازة وقسمة غير المبادىء والتسليم عن مال على شيء بعينه ولا ينشأ خيار الرؤية في القعود ما لم لا يتحمل الفسخ

(مادة ٢٤٦)

من اشترى شيئاً لم يره من الأعيان التي يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قامه شرطه فسخه تراخي ما لا مشركاً من الشجرات المتحددة أو مختلفة في الجنس ولم يكن رأى المال المتقوم أو صالح من دعوى من يدين على شيء يدين لم يره فيه ويخبر في هذه الأمور كلها عند رؤية البعير أو المتأجر أو المحصة التي أصابته في القسمة أو قبل التسليم أن شاء قبل وأمضى العقد وإن شاء فسخه

وتنقض القامحة والحق النسخ والرد قبل الرؤية وما بعدها ما لم يوجد ما يبطئ قبل أو بعد الرؤية
أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية فلا يملكها

(مادة ٢٤٧)

ببارة الرؤية يظل يتصرف من له الخيار في انقضائه فصرفه لا يملك النسخ أو يوجب حقا للغير
كالبيع المطلق عن شرط التيسر للبائع والتمتع واللاجارة والتبعية مع التسليم قبل الرؤية
وبعد ذلك

فإن تصرفه تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار البائع والتمتع بالانقضاء العين الموهوبة
للموهوب لا يملك الخيار بعد الرؤية لا قبلها

وكذلك يظل عوتس من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار إلى غيره

(مادة ٢٤٨)

ثبت حتى فصيح العقد بخيار العيب من غير اشتراط في انقضائه
فإن عقد عتسراء أو اجارة أو أجر مع شرط بركة فسخه مالم يشترط من التمهيد أو التسلية
المقيدة أو الحقة الخلف أو صلح عن دعوى مال معين على شيء معين فله فسخ العقد ونقض
التمتع بخيار العيب الذي وجد في عتسراء أو في الامتنع المستأجرة أو في بدل الصلح أو في المصلحة التي
أصلها من القسمة عتسراء أو اجارة أو أجر مع شرط العقد أو حين القسمة ولو لم يجد منه ما يدل على الرضا
به بعد المصلحة عليه ولم يشترط البراءة من العيوب

فإن وجد شيء من ذلك سقط حق خياره ولم يملك العقد والخصصة التي أصابته في القسمة

كتاب البيع

الفصل الأول

(في عقد البيع)

(مادة ٢٤٩)

عند البيع هو عليك البائع مالا تشتري به مال يكون ثمنًا للبيع

(مادة ٢٥٠)

لا يصح البيع الا براضي العاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالتسراء وتعيين الثمن والتمتع
الا إذا كان لا يحتاج معه إلى التسليم والتسليم ذاته يصح بدون معرفة قدر المبيع

(مادة ٢٥١)

إذا قبل البيع باليجاب وقبول أي بكل الطرفين متدينين عن معنى التملك والحق

(مادة ٢٥٢)

كأنه قد أبيع باليجاب والقبول خطاً بالأصح أو فاداه بهما بشرط أو مكافئة له
ويشترط القبول في مجلس ومحل الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب إلى رجل أن يترتب عليه
هذا العقد فكتب الجواب العبد بعهده ذلك كأن يعا - ويقعد البيع أيضاً لاشارة الأمر وفه
للأمر

(مادة ٢٥٣)

يصح انعقاد البيع بالتنازل والتعاطي ولو بين أحد الجانبين بعد بيان الحق فيما يكون ثمناً غير
معلوم حاله يصح أن يرفع مع التعاطي بعدم الرضا

(مادة ٢٥٤)

يصح أن يكون البيع باتاً منجزاً وأن يكون بشرط خيار
ويجوز أن يكون خيار الشرط للبايع أو للمشترى أو لهما معاً

(مادة ٢٥٥)

يصح البيع بالشرط الذي يقتضيه العقد وبالشرط الذي يلائم العقد ويؤكده ويؤيده
وبالشرط الذي يرى به عرف البلد وعاداتها ويعتبر الشرط
ووضع البيع بالشرط الذي ليس فيه البيع لأحد العاقدين ولا لأحدهما وبما هو الشرط

(مادة ٢٥٦)

لا يصح البيع بالشرط انضمام وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا مما يؤكده ولا يبرئ
به العرف وفيه يقع لأحد العاقدين أو لأحدهما بل يقصد البيع باقتراعه

(مادة ٢٥٧)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثة مستقبله ولا يصح إضافته إلى وقت مستقبل

(مادة ٢٥٨)

يصح بيع المؤجل بالتأجيل في السلم بشرطه

(مادة ٢٥٩)

مصادر يفسد عقد البيع فيما يلي تسليم البيع كإبرة كيل ووزن يبيع إذا بيعهم ما على البائع

وكذا أجرة دلال إذا باع نفسه فليس هي بين المتبايعين حتى باع المال بنفسه بعته والعرف
وشرعية يعلق تسليم الثمن كالأجرة فقد ووزنه على المشتري وكذا أجرة كتابة المبيعات والبيع
تكون على المشتري

الفصل الثاني

(في العقود)

(مادة ٢٦٠)

يشترط لاجتماع البيع أن يكون كل من المتعاقدين أهلاً له (أي بالغاً عاقل) فلا يتعدى بيع
الجنون والصبي الصغير لصغير

(مادة ٢٦١)

يشترط لتمام البيع أن يكون البائع مالاً كالمال بعه أو وكيل المال له أو وصيه وأن يكون
المال له البائع بنفسه غير محجور عليه وأن لا يشترط بالبيع حق الغير

(مادة ٢٦٢)

يشترط لتمام البيع رضا المقتددين بالبيع والتعريض غير كراه ولا إجبار

(مادة ٢٦٣)

إبادة الآخر من خلقه أي إشارته لمعروفة كإبادة الإنسان ذاته باع الآخر من أو إشارته شيء بإشارته
المعروفة صحيح وإشارته وإن كان قادراً على الكتابة وكتابته كإشارة

(مادة ٢٦٤)

بيع المرء في مرض موته أو إقراره موقوف على إجارة بقية الزمان ولو كان يثنى المثل فإن أجازوه
جائز وإن لم يجزوه بطل

(مادة ٢٦٥)

يجوز بيع المرء في مرض موته أو إقراره يثنى أو يثنى بسير ولا يبعد الغبن البسيط صحابة
تشددهم استغراق الدين (١)

(مادة ٢٦٦)

إذا باع المرء في مرض موته أو إقراره يثنى أو يثنى بسير ولا يبعد الغبن البسيط صحابة
تشددهم استغراق الدين (١) فإن كان المال بعد الدين كان الثلث في ماله من البيع وإن كان الثلث لأقربى بها

(١) راجع تعليق المحاميين من أقرار المرء

بأن تادب عليه بغير المشتري، بين أن يدفع ثورته، ثم أئد على الثلث لا يكال مائة من النخل
أو قسح البيع

(مادة ٢٦٧)

إذا باع المرء من ماله بغير شيء من ماله بغيره فالحشة أن يشتريه وكان مدين بدين مستغرق ماله
ولا تصح الحباية سواء أكانت الزينة أم لم يكن زوجه وبيع المشتري من قبل أصحاب الدين فإن شاء
بلغ البيع تمام القيمة والأصح أن يبيع فإن كان قد تصرف قبل البيع قبل التمسك بدينه فإنه
مبايعته (١)

(مادة ٢٦٨)

لا يجوز أن ينادى أن يبيع ماله للقيم ولا أن يشتري ماله من اليتيم لنفسه
ولأن يشتري من الوصي شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقتل وصيه وإن كان هو
اليتيم أو أمه وصياً

(مادة ٢٦٩)

يجوز للاب الذي له ولادة على ولده الصغير أو الكبير الملق به أن يبيع ماله لولده وإن يشتري ماله
ولده لنفسه بثلث قيمته ويقتل بغيره فالحشة
ولا يبرأ الأب في الشراء من الابن حتى يشتريه القليل من ولده قسماً خفياً ممن من الأب ثم يملكه
أبيه أو يملكه لولده
وإن باع مال نفسه لولده فلا يصح فإرساله بغيره فالبيع حتى لو ملك قبل التمسك من قدره فقتله
على الأب

(مادة ٢٧٠)

لا يجوز أن يوصي المقام من قبل الشاهد أن يشتري نفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولا أن
يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا
ولا يشتري هذا الوصي من الناسي أو يبيع من يورث

(مادة ٢٧١)

لا يجوز أن يوصي المقام من قبل الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولا أن يشتري نفسه شيئاً من مال
اليتيم إلا إذا كان في ذلك خير لليتيم والخبر في العتق هو أن يشتريه بدينه ثم يبعه وأن يبعه
بدينه ثم يبعه بدينه والخبر في المقول أن يشتريه بدينه ثم يبعه بدينه وأما الثلث وأن يبعه
إليه بدينه فالحشة بدينه بدينه أيضاً

(١) دليله في فتح المغيث من باب الراد الذي في غير المجلد الأول من شرائع الحسين من قوله:

باب

(في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع)

الفصل الاول

(في شروط المبيع وأوصافه)

(مادة ٢٧٢)

يشترط أن يكون المبيع موجودا وأن يكون مالا متقوما مقدورا للتسليم وأن يكون معانها عند المشتري علما بما فيها للهالة الواجبة

(مادة ٢٧٣)

إذا لم يكن المبيع مع الموعود المشتري بأن كان عا" به فانه يعلم ببيان "حواله" وأوصافه للميزان عن غيره

وإن كان المبيع حاضر في المجلس شك في الأمانة ولا حاجة لوصفه

(مادة ٢٧٤)

المبيع يتعين فيه بيانه في العقد فيلزم البائع أن يسميه

(مادة ٢٧٥)

يسمى المبيع والشرائط المبررة العاقدان وقت العقد بشرط ذكره بوضوح وصفه أو بشرط الإشارة إلى المبيع وإلى مكانه

غير أن المبيع لا يكون تاما ولا يلزم المشتري أن يوقع العقد جميعا

(مادة ٢٧٦)

يشترط لزوم المبيع أن يرى المشتري المبيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه أو قبله ثم اشتراه (١)

ورؤية الوكيل في الشراء أو القبط ورضاه كرضاء الأصل ورضاه

(مادة ٢٧٧)

من اشترى شيئا أو كان قد رآه أو وكيلاه في الشراء فليس له أن يرد ما لا إذا وجد معيبا عن الخلل التي رآه عليها

وشك في رؤيته ما يدل على عدمه أو قد قيل أن شراءه في سوط خياره بعده

(١) يستفاد من هذه النصوص أن المشتري لا يمكن أن يرد ما لا إذا وجد معيبا عن الخلل التي رآه عليها

(مادة ٢٧٨)

من اشترى شيئا ولم يردعه سرانه وقيل قد اشترى انما اراد ان يشاء فليار وان شاء فليبيع ويرده
ولو كان قد رضى به قبل لا يقبل برؤيته

(مادة ٢٧٩)

ثبت للشترى حق فسخ البيع ورجع البيع الذى اشتراه دون ان يراء ولو لم يشترط ذلك فى العقد
ولا يوقوف خيار الرؤية على عقد ما لم يردعه ما يظنه قوفاً أو فعلاً أو بتعيب المبيع ونحو ذلك
ولا خيار له فى البيع بالعمد ونحوه

(مادة ٢٨٠)

يصح شراء الاعيان ويجوز فسخه أو اقسامه ولا يرد ما اشتراه بدون ان يعلم ما يربى به المبيع من
وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه له أو بعد حسبه ورؤيته وشراؤه بعد نظر وكيله
فى الشراء أو وكيله باقتبال اذ قبضه ناظر اليه

(مادة ٢٨١)

الاشياء التى يباع على مقتضى احوالها تكون رؤيتها لا تخرج منها فان ثبت ان المبيع دون
الاتونج الذى اشتراه على مقتضاه يكون خيرا بين قيمه لا يفتى المسمى (رؤيته يفسخ البيع)

(مادة ٢٨٢)

يشترط لزوم البيع ان كان المبيع دارا أو متاعا رؤيته كل خيرة أو فسادا قسمها الا ان كانت مصنوعة
على فسق واحد فيكتفى برؤيته واحدة منها

(مادة ٢٨٣)

اذا بيعت جله اثنى عشر متساوية مصنوعة واحدة فلابد للزوم البيع من رؤيته لكل واحد منها على
حده ولا يكتفى برؤيته بعضها

(مادة ٢٨٤)

من اشترى اشيئا متساوية مصنوعة واحدة ورأى من هذه بدون ان يرى البعض الآخر فلان رآه
ووجدته ان بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه ولو كانت اشتريه قد اشترى من أحد جميع
الاشياء المبيعة بالتمن المسمى لها او بين تسع البيع وردها جميعا وليس له ان يأخذ ما رآه ورضى به
ويترك ما لم يكن رآه

(مادة ٢٨٥)

اذا تصرف لشترى فى البيع الذى اشتراه قبل ان يراءه تصرفا لا يحتمل الفسخ أو رد حقه

لغيره بأن يبيع بغير طائفة عن شرط الطيب أو الرديء أو غيره أو ما في يده أو يملكه أو يعيب
في يده حتى صار محالاً لا يمكن معها منسج البيع سقط حقه في رده بغير الرقبة ولم يملك البيع والثمن
وكنه لا يلزم البيع وحبب الثمن إذا كانت المشتري قبل رقبته المبيع ولا يملك قبل رقبته المورثته
(مادة ٢٨٦)

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رقبته
وله استرداد الثمن الذي نقده إذا منسج المبيع المودود المبيع بغير الرقبة
(مادة ٢٨٧)

إذا بيع مال يوصف من غيوب فيه فوجد المبيع - الباطل عن الوصف الذي يرغب المشتري فيه من
أجله فلا خيار بين أحدهما بكل الثمن المعين أو رده بغير البيع
فإن تصرف فيه تصرف المالك فلا حق له في رده وإن - ذات فيه ما يبيع الرديء يوم المبيع مع
الوصف المزعوم وبدونه ويرجع على البايع بقدر انقضاؤه من الثمن وإن مات قبل خياره
انقضى حتى طلب القسم إلى ورثته

الفصل الثاني في البيع

(فيما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(مادة ٢٨٨)

يجوز بيع كل ما كان مالا موزوناً وداً مقوماً للمال في نفسه مقدوراً للتسليم
(مادة ٢٨٩)

بيع المذموم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع المحل
(مادة ٢٩٠)

المتكسر التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا
(مادة ٢٩١)

ما تلاحق أقرانه وقبره غيباً أكلاً واكلاً لا زهراً وانضمراوات إن كان قد ظهر رأى كثره
يجوز بيعه مع ما سيرا به حاشية واحدة

(مادة ٢٩٢)

بيع ما لا يبعد مالا أصلاً وما ليس مقدوراً للتسليم وما كان غير محروم من المباحات ولو في أرض
ملكه لا بائع باطل

(مادة ٢٩٣)

لا يجوز بيع العود دون السفل الا اذا كان العود انما قابضة لا يجوز بيعه بل يطل

(مادة ٢٩٤)

انما كان العود صاحب السفل يجوز لصاحب السفل ان يبيع العود معه وان لم يكن سطح
السفل لصاحب السفل ولا يشرى حق القرار حتى لو انهم قدموا لمواكف له ان يبي على السفل
علوا آخر مثل الاول

(مادة ٢٩٥)

يصح بيع حصة شائعة معلومة من عقار قبل قسرها

(مادة ٢٩٦)

يبيع أحد الشريكين حصة مشتركة في بناء أو شجرة قائم في أرض مشتركة أو ثلثيها ولا يجزئ

(مادة ٢٩٧)

ما يترتب على بيعه من انفسه بالبيع أو لشريك فلا يصح بيعه متاعا
لمن كان له أرض وله في أرض فلا يصح بيع الأرض قبل ادراكه يذوق الأرض لكن اذا لم يذوق
الحق حتى أدرك الأرض انما يبيع الباقي ولا يبيع الثلثي أو الثلثي من حصة شائعة من الأرض
قبل ادراكه ومن الثمن قبل بدو عمله ومن الشجر قبل بلوغه أو من قطعة من ثوب يبيع الأرض
ويجوز ذلك لشريك

فان لم يفسخ العقد حتى اشوى الثمن وأدرك الأرض وبلغ الشجر انقلب البيع حراما

(مادة ٢٩٨)

ما بين ضرر للبايع والشريك يجوز بيعه متاعا فيصح بيع الثمن به منعه للضرر والبيع بعد ادراكه
والشجر بعد بلوغه أو ان قطعه بدون الأرض سواء يبيع ذلك لشريك أو لأجنبي

(مادة ٢٩٩)

يبيع الموهون والمستأجر بعهده بوقوعه على اجرة المثل من وانما يبيع فان أجاز المستأجر البيع
او منعت لمدة أو انقضت الاجارة ففعل البيع ولا يبيع العتار من المستأجر حتى يستوفي ما قدمه
من الاجرة الغير المستحقة

وكذلك انكم ان أجاز المثل من أو قضى الراهن ديناً أو أجزأ المثل من منه يثم البيع

وليس للمستأجر والمثل من فسخ البيع ولا للموهر والراهن وأما المتسرى فله خيار الفسخ قبل
الاجارة وان كان يعلم بالاجارة والراهن

(مادة ٣٠٠)

من باع مطلق غيره لا تصرف في ذاته العقد بغيره موقوف على إجازة المالك فإن أبى فبطل والإبطال

(مادة ٣٠١)

يشترط إجازة المالك من المالك الذي يبيع ملكه بغيره أن يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حيا وأن يكون المبيع مائلا على حاله لا يتغير بغيره بعد ثبوت البيع الآخر وأن يكون الثمن بالقياس كان محروضا مبيعاً

(مادة ٣٠٢)

إذا أجاز المالك بيع الفضولي الذي تصرف في ماله بغيره لغيره معتبراً بالقول أو بالعلم تعتبر إجازته ولو كماله عنه في البيع ويطلب الفضولي بالثمن إن كان قبضه من المشتري وإن لم يكن قبضه منه فلا يجوز المشتري على أداءه للمالك لكن إن دفعه إليه صح الدفع ويرى وسكون المالك عند بيع الفضولي ماله ملائمة لا يكون رضاه ببيع

(مادة ٣٠٣)

إذا لم يحجز المالك بيع الفضولي وكان المشتري قد أدنى الفضولي الثمن غير الوقت إلا ما أنه فضولي باع، لم يغير بغيره لأنه الرجوع عليه بالثمن إن كان قائماً وعنده إن كان هالكا وإن كان قد أداه إليه علماً أنه فضولي وهذا الثمن في ذمه فلا يرجع له عليه بشئ منه

(مادة ٣٠٤)

إذا سلم الفضولي للمشتري العين التي باعها بغيره دون مالها فهل كانت في يد المشتري فله المالك أم ضمن قيمتها أي ما شاء من الفضولي أو المشتري وأيهما اختار ضمنه يرى الآخر

الفصل الثالث

(في كيفية بيع المبيع)

(مادة ٣٠٥)

المبيع إما أن يكون متلباً أو قبيحاً
فإنه متى ما يوجد له منسل في التجريد يتفاوت بعتابه وبنسبة العدييات المتفاوتة التي لا يكون بين
أغراضه تتفاوت في القيمة
والقبيح ما لا يوجد له منسل في التجريد أو يوجد له منسل في القيمة وبنسبة العدييات المتفاوتة
التي بين أغراضه تتفاوت في القيمة

(مادة ٣١٣)

ما يجوز بيعه منفردا يجوز استثنائه من البيع

(مادة ٣١٤)

كأن يبيع بيعا اعتادوا به بالتجارة والمزارع يصح بيعه بتعيين حدوده

(مادة ٣١٥)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيمتين أو شيئين من جنس مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك
يعين فن كل منها على حدة ويجوز الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ بأشياء فإنه أو المباح
بأن يعطى أيا أراد منه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار لثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

(مادة ٣١٦)

إذا كان خيار التعيين للمباح فله أن يلزم المشتري أم يمانه إلا أنه يعيب أحد المتعينين في يده
فليس له أن يلزمه المعيب إلا برضاه فإن لم يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

(مادة ٣١٧)

إذا كان خيار التعيين للمباح وعمل أحد المتعينين في يده ككل له أن يلزم المشتري بالثاني فإن علم كلا
بما يظن اعتداه

(مادة ٣١٨)

إذا كان خيار التعيين للمشتري وذلك أحد المتعينين في يده فعين عليه أخذه ويكون الاسترخاء في يده
أمانة فإنه إذا كان مائة من نصف كل واحد منهما وإن تعيبا معا فالخيار به لله وإن تعيبا معا فبقا
تعين أخذهما تعيب أولا

(مادة ٣١٩)

إذا امتنع من له الخيار قبل التعيين أن يتقل حقه إلى وارثه ويجوز على تعيين الشيء الذي يريد إعطائه
أن يتقل إلى الخيار لو ارث الباقي أو الذي يريد أخذه أن يتقل لو ارث المشتري ويطلب بثمنه

الفصل الرابع

(في الشراء)

(مادة ٣٢٠)

التمتع هو ما ترضى عليه العاقل أن يسره ذاته على قيمة المبيع أو بعض
والقيمة هي ما تقوم به الشيء بمنزلة القيمة من غير زيادة ولا نقصان

(مادة ٢٢٢)

يشترط اجتماع العتدتين في العقد ومعلومية عتدتهما عند العقد

(مادة ٢٢٣)

إذا كان الثمن حاضرًا يعلم شأه واداءه إليه وإن كان غائبًا يعلم به من قبله

(مادة ٢٢٤)

إذا تعددت أنواع مكوّنات الذخب والمعدن في بلدة واختلفت مالهيم تبعاً لامتزاجها في بروجها يلزم أن يثبت في العقد نوع الثمن واداءه لتبديد العقد انما إذا ادين بعد ذلك في المجلس ورأى به الآخر بشتاب العقد صحة الارتجاع المقابلة قبل التكرار

(مادة ٢٢٥)

إذا لم يوصف الثمن في العقد يلزم المشتري أن يوقّر من حيث التذو والموصوفة

(مادة ٢٢٦)

يعتبر الثمن في مكان العتد وزمنه لاقى زمن الأمانة

(مادة ٢٢٧)

يصح البيع متى حال وهو مؤجل إلى أجل من يوم طرأ على كونه أو تغييراً ويجوز اشتراط تقسيط الثمن إلى أقساط معينة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه إن لم يوف الأقساط في ميعاده يفسخ كل الثمن

(مادة ٢٢٨)

يعتبر ابتداء الأجل من وقت تسليم المبيع في بيع الأجل في نفسه ومن مؤجل لآخر وقت التذو إذا كانت مدة الأجل مذكورة معينة فلهذا خيار فسخ شروط الخيار والمشتري ومن مؤجل إلى مدة مذكورة أجل مسددة ثالثة مدة لم ينع البائع السطوة عن المشتري عليه الأجل المذكر فلا معينة أو لم ينع البائع من التسليم فلا يثبت الأجل في نفسه

(مادة ٢٢٩)

لاجل الأجل دون البائع ويحل بوجوب المشتري

(مادة ٢٣٠)

المبيع القطعي الذي لم يذكر في عتده تأجيل الثمن أو تجزئه بحسب قيمه الثمن مجهولاً يدفع في الحال إلا إذا جرى عرف بالمدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلاً أو مشطلاً بأجل معلوم فإن كان كذلك يلزم البيع العرف (المادة البطارية)

(١) دليل في المسائل المحمدية (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢)

(مادة ٣٣٠)

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحصل تحريمه على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا ، فإذا أكل الثمن ديناً فالتصرف فيه يفسد ربحه ولا يكون إلا فسخاً من قبله الدين لا غير

(مادة ٣٣١)

إذا اشترط البائعان في عقد البيع أن المشتري أن لا يوزن الثمن إلى ثلاثة أيام فربيع بينهما صح البيع والشرط فإن أتى المشتري الثمن في المدة لم يفسد ربحه وإن لم يوزن في المدة فالفسخ أو ما في أمثالها قبل أداء الثمن ففسد البيع (١)

باب

(في حكم البيع)

(مادة ٣٣٢)

حكم البيع المنعقد بعهده الأزمات يثبت في الحال ، وإن المبيع لم يشتريه مالك الثمن فالبائع فيه قبل ذلك البيع لمشتري ولو رتبته أن مادته قبل قبضه سواء كان المبيع موزناً أو غيراً أو غيراً أو غيراً أو غيراً من المذلول أو أنه قار أو سقاس حنوفه

(مادة ٣٣٣)

يترتب على عقد البيع الصحيح اللزوم أمور
الأول الزام المشتري بدفع الثمن إن كان المبيع حقيقياً والثمن من النقود وقد يمتنع خلافه إن كان مالا أو مئة حلول إلا جنى إن كان مالا

الثاني الزام البائع بدفع قبضه الثمن الحال تسليم المبيع للمشتري ولو كان الثمن موزناً أو غيراً العقد الزام البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن

الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري إن استحق المبيع بيبته أو أقر له المذوق من أوجه التي يد البائع أو استبدل بغيره على المشتري أو بفعل فحشي واختار المشتري فسخ البيع

الرابع ضمان المشتري ثمن المبيع أو قبضه قبل دفع الثمن
والبيع الصحيح هو بيع المذوق المشروط بهذا أو وفسدا

(١) قوله أو ما في أمثالها أي ثمنها من ثمنها على ثلاثين مائة شرع للمدين بتحديد الشرط إلا أنه في ذمة المحضون وقوله على صاحبها أي على من يبيع من ثمنها أن كل بطلان العقد يفسد

(مادة ٢٣٤)

إذا انعقد البيع موقوفاً غير لاغز بأن كان العاقدان وليسا باعاً ولا ذنبه بلاذنه أو كذا انعقدت
صياحجه أو صيغة كذا فلا يرد ذلك المبيع للمشتري ولا ثلث الثمن لصاحب المبيع إلا إذا
أجازها المالك في الدورية الأولى والثاني أو الوصي في الدورية الثانية ووقعت الإجازة مستوفية
شرائط الصلة

(مادة ٢٣٥)

إذا انعقد البيع باقداً غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يجوز الرجوع المبيع عن ملكه
إلا إذا كان المشتري إلا إذا أجاز المالك المبيع في مدة الخيار ولا أجرة ولا صراحة أو دلالة أو مضت
المدة بدون قسح أو عات في أثناء المدة
وكذا إذا كان الخيار للمالك والمشتري معاً فلا ينتقل المبيع إلى ذلك المشتري ولا ثلث الثمن إلى ذلك
البائع إلا إذا أجاز المالك المشتري في المدة الخيارية غير قبل تسبقه أو لم يفسد المبيع من المانع أو مضت
المدة أو مضت المشتري في أثناءها كالمالك أو كان الخيار له وحده

(مادة ٢٣٦)

إذا عرفت البيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد أسلمه للمشتري فإن كان الخيار للبائع بطل البيع
وإذا لم يكن للمشتري القيمة يوم قبضه بالعهدة ما بلغت وإن كان الخيار للمشتري وعاد في يده فلا يطل
المبيع ولا يرد الثمن المسمى كتعجيله في يده بعيب لا يرتفع سواء كان باعاً للمشتري أو باعاً من
أجنبي أو باعاً فقهه ثوباً أو ثمناً على المبيع

(مادة ٢٣٧)

إذا وقع البيع قائداً فلا يرد ذلك المشتري المبيع إلا إذا عطف به رخصه أو عطف به رخصه
لوسيلها والأجنبيات معتموم بینه

(مادة ٢٣٨)

إذا وقع البيع باطلاً فلا انعقد أصلاً وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مال كاله وإن عات
في يده ضمن مثله أو وجد أو قيمته

(مادة ٢٣٩)

المبيع الباطل هو ما أوردت خلافاً في مكن البيع أو في محله
والمبيع الفاسد هو ما أوردت خلافاً في غير المكن والمحل (وبه يوافقنا)
المبيع الباطل ما لا يكون مشروعاً أصلاً ولا لاحقاً والمبيع الفاسد ما كان مشروعاً أصلاً ولا لاحقاً

باب
(في تسليم البيع)

الفصل الأول
(في كيفية التسليم ومكانه ووقته)

(مادة ٣٤٠)

التسليم في البيع هو أن يخلّي البائع بين البائع وبين المشتري على وجه يمكن المشتري من قبضه من غير عائل ولا مانع

(مادة ٣٤١)

التخلية قبض حكره في مختلف حسب حال المبيع فإن كان المبيع عقارا كدار أو حائوت أو شجرة فإنه قبل قبضه يكون بدفع المتنازع إلى المشتري مع الأذن له بشيئ منه كما يكون بالتخلية بين المبيع والمشتري والأذن له باستلامه إن كان البيع قربة ياتيه

(مادة ٣٤٢)

إذا كان المبيع أرضا فتسليمه إلى المشتري يكون بالتخلية من البائع على وجه يمكن المشتري من قبضه باتت تكون قربة ياتيه

فإن كانت بعيدة عن المشتري فلا تعتبره ابتعا جعرا وإن البائع له بالتبعض

(مادة ٣٤٣)

إذا كان المبيع منقولاً فتسليمه يكون بتداولته من يد البائع أو وكيله إلى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتخلية والأذن بالتبعض

فإن كان المبيع داخل حائوت أو صندوق يكون تسليمه بدفعه متنازع الحائوت أو الصندوق إلى المشتري مع الأذن له بقبضه

(مادة ٣٤٤)

كذلك المكائيل ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الأوعية والجواز التي هيأها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليما

(مادة ٣٤٥)

إذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل أن يسلمه يتعصب أو يعتد فاسد فاستراها من المالك شيوب التبعض الأول عن الثاني

وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو ودیعة أو رهنا فلا يرد به برفاضة المبيع بل العقد الا ان يكون
المبيع بمحضه أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(مادة ٣٤٦)

بشرط ان التسليم ان يكون المبيع مقررًا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع ذراعا متعولة
بشعاع قلاب أو أرضا مشغولة بغير رخصة فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدائن من المتاع والارسل من
الزوج ويجوز على الغير بيع والتسليم للمشتري اذا عقد ثالث

(مادة ٣٤٧)

اذا قبض المشتري للمبيع ورأه البائع وعي بقبضه ولم يشعه من قبضه يعتبر ذلك اذيانا من البائع
يا قبض

(مادة ٣٤٨)

اذا قبض المشتري للمبيع قبل اذ انقضى المشتري في اذنه بانذاره بانه فلا يكون قبضه معتبرا
والبائع متى استردده فان حال المبيع في يد المشتري بطلب القبض يعتبره واما المبيع المشتري بطلبه
معلق في يده من الغير

(مادة ٣٤٩)

تأجير المشتري للمبيع قبل قبضه ولو من ياتعه أو يبيع قبل قبضه ولو من ياتعه وهو متعول غير جائز
فلا يرد به فالبعض المبيع

وان عجز المشتري المبيع قبل قبضه أو رهنه قبل قبضه المبيع وبالله أو القرض من جائز
فهام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٣٥٠)

مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان
العقد (٢)

(مادة ٣٥١)

اذا كان المشتري لا يعلم محل البيع وقت العقد ثم علمه بعده قبل الخيار ان شاء فصح البيع
وان شاء أمضاه في السلم المبيع حيث كان أو حوذا (٣)

(١) يستأنس بما نقله من أن التسليم لا يتعلق بالقبض بل بالقبض من المالك ويغيره ٢٥٥ وقوله ٢٥٦ من البيوع

(٢) انما الى تسليم المبيع للمشتري في وقت العقد لا في وقت الخيار

(٣) انما الى التسليم من المبيع في وقت العقد لا في وقت الخيار

(مادة ٣٥٢)

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لم يسه قد لحقه في الغل أو فقد كوز (١)

(مادة ٣٥٣)

يجب تسليم المبيع المشتري عند العقد، فمن البائع ونفسه طائفة البائع (٢) في عقد البيع تأجيل المبيع للمعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا يقصد البيع ولو شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع فإن شرطه أخذ المبيع قبل نقد الثمن فلا يعين وقت لا خوفه فسد

(مادة ٣٥٤)

إذا بيعت جله من الممتلكات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في بيعها ضرر أو من الممتلكات المتعارفة أو معين مقدارها مع بيان خطه فلها أو بيان عن كل كبر أو رطل أو فرد مع ما على حدته فإن وجدت الكمية الباقية تامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد فللمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإن ظهر أنها زائفة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

(مادة ٣٥٥)

إذا بيعت جله من الموزونات أو المذروعات التي في بيعها ضرر أو قطعة أرض معين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جلتها فإن وجدت حين وزنها أو ذرعها تامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار الذي بين فللمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين فالزيادة للمشتري والخيار للبائع

(مادة ٣٥٦)

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في بيعها ضرر أو قطعة أرض معين بمائة دار ونية أو ذرع معين فإن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم وإذا أونا نقصا عن القدر المعين من الوزن والذراع فللمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بجميع الثمن الذي يباعه بكل رطل أو ذراع

(١) يستعمل من يدار في الأثمن ورواها في المبيع انعقاد

(٢) قوله ولو شرط البائع الخ في العقد في المصلحة والذات الحاسن من البيع على أي شرط وفيه اختيار من يكتب المبيع أيضا

(٣) قوله ولو شرط المشتري الخ في العقد في المصلحة والذات الحاسن من البيع على أي شرط وفيه اختيار من يكتب المبيع أيضا وفيه اختيار من يكتب المبيع أيضا وفيه اختيار من يكتب المبيع أيضا

(مادة ٢٥٧)

إذا بيع مجموع من الكميات المتفاوتة وبيع مقدار من تلك المجموع فقط فلا ينعقد البيع
تماماً لم يبيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في الصورةين فاسداً

(مادة ٢٥٨)

إذا بيع مجموع من الكميات المتفاوتة وبيع مقدار مع بيان ثمن أو ثمن آخر أو ثمن آخر فلهذا
التسليم تماماً لم يبيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً المشتري مخير في دفع البيع أو في أخذ الباقي
بخصم من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

(مادة ٢٥٩)

في الدور التي تخبر قيم المشتري من لو ادعى استيفاء إذا قبض المشتري المبيع وهو لم ينفذ ناقص
فلا خيار له في الاستيفاء منه المتيقن

الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع المتقن وفي حلاله المبيع)

(مادة ٢٦٠)

للبيع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله ماله
ولو كان المبيع شيئاً أو جزءاً من شيء بصفة واحدة وهي لكل منها نصيباً فلا يحبس المبيع إلا
مصلحة الثمن

(مادة ٢٦١)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع باعطاء المشتري له رهنه أو كفيل أو إقراراً من بعض الناس
بأنه لم يرد المبيع إلى المشتري إلا بماله

(مادة ٢٦٢)

إذا أحاز البائع أحداً على المشتري بكل الثمن إن لم يكن فليس منه شيئاً أو يحال في رهنه إن كان
لم يفيضه كله وقبل المشتري المبيع المستقط حق البائع في حبس المبيع (١)

(مادة ٢٦٣)

إذا أحاز المشتري البائع بالثمن كله إن كان كله في رهنه أو يحال في رهنه إن كان أجزأه وقبل
البائع المبيع المستقط حق حبس المبيع

(١) يستفاد من هذه المادة والمادة التي بعدها أن البائع يحبس المبيع قبل تسليمه إلى المشتري أو قبل
المدة وفي الثانية خلافه فلهذا جازى رافقه

{ ४७१ पृष्ठा }

أذا سئل الثمن مؤبداً في عقد البيع أو رضى البائع بتأجيله على البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم تسليمه إلى المشتري ولا يطالب به المائتة قبل حلول الأجل

{ ५१० ६३६ }

اذ سلم البائع المبيع قيل يرضى المثلث فكذا سقطت حصة فليس له بعد ذلك ان يسترد المبيع

{ ۲۷۷ مآ }
 ۲۷۷ مآ

الاشياء المبيعه عند انبائع بفعلها لا تجعل المبيع أو بالأحرى ثمنه أو قيمة يتطل المبيع ويرجع المئسرى
على البائع بالنقص ان كان ثمنه مدفوعا

(سادہ ۳۶۸)

وان كان الخيار اقل من المبيع فله القبض بقولي المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع سلطانا او غير سلطانا والخيار له

(۲۷۸۳۵۴)

فان هذا الميعاد قبل النسخ لا يحل فانه مستلزم لان شاء فخرج ان يسع وربع البائع
المشتري على المبيع وبقضائه مثله في ثمنه او في ثمنه في ثمنه وان شاء امضى البيع ودفع الثمن ورجع
على المبتدئ

(18-9-21)

ان امانات المشتري متناهية في البيع وقيل تعدل ان قالوا ايع اسوة الخرماء ولو وجد متاعه
 فاداه منه فلا يكون احق به من غيره من ارباب الحلة وقيل على المشتري

$$\left(\frac{1}{\sqrt{2}} \sqrt{\frac{2}{3}} \right)$$

فإذا مات المشتري من قبل قبض البيع ودفع الثمن فالبايع يحق بحقه إلى أن يستوفي الثمن
من تركه المشتري أو يبيعه الله تعالى ويؤدى له البايع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البايع يدفع
الزائد الباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق المأذونة لم يفتكون أسوة الغرماء إلى أنه

(57) حاد

إذا مات البائع قبل ما جاءه قبضه من المبيع وقبل تسليمه للبائعي خالفاً لغيره أحق به من سائر
الغرماء وله أخذون كسبعينه فأما لو أسلف البائع من البائع فله أخذون كسبعينه (١)

(1) يستدل بحكمه بانه اذا غرق في البحر لم يسمع بوجع الخ من زلزال الحجاب. سورة 55

فصل

(في مصاريق المساييم والوزن والقياس)

(مادة ٢٧٢)

المصاريق المنقوشة بالثمن كقدره ووزنه فإثره ما شترى به وحده وكذلك مصاريقها الحول

(مادة ٢٧٣)

على البائع مصاريق المساييم كالجرة الكيل والوزن والقياس وضوء

(مادة ٢٧٤)

أجرة كتابة السندات والخرج وصكوكه المبادعات فإثره ما شترى

فصل

(في ما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل)

(مادة ٢٧٥)

كل ما جرى عرف البائدة على أنه من متاع البيت البيع أو كان متعلقاً بالأرض اتصل بقوارير سواء

كانت أم لا تخلف أو متاعاً يدخل في البيع تبعاً ما لا ذكر

(مادة ٢٧٦)

فإذا دخل في المار بعدودها كل ما كان متعلقاً أو متعلقاً فيها أو متعلقاً فيها، اتصالاً لا ينفك عن

عنه ويدخل في بيعها المداخل فيها لا الخارج عنها ولو كان ياباً فيها إلا إذا كان أصغر منها

فإذا دخل تبعاً

وما لا يكون من متاعها ولا من يوابه المتعلق به فلا يدخل في البيع إلا إذا جرت عادة البلدة وعرف

أهلها على أن البائع لا يبيع به ولا يتعهد عن المشتري

(مادة ٢٧٧)

ويدخل في بيع الأرض ما لا ذكر إلا متعلقاً بالبناء والتأجير سواء كانت صفة

أو كبرى صفة أو غير متعلقة بالأشجار والنباتات التي لا يقطعها ولا يقطعها إلا بغير إذن المالك

فإذا لم يكن وجه الأرض وإنشاء أو كذا من علامة فلهذا لا تدخل في البيع إلا بالتسمية وكل

ما ليس (أ) للقطعة ولادة وتم أي ما لم يولد فلهذا لا يدخل في البيع

(١) قوله بكل ما ليس بالحق كسبول الرطبة والنخيل وغيرها من ثمرات الفسائل التي لا يبيع

الأراضي والمكرومات

{ 444 214 }

كل ما كان من حقوق البيع ومرافقه أي ثوابه التي لا بد له منها ولا تقصد إلا لأجله يدخل
في البيع اذ لا كثر الحقوق والمرافق في العقد

فقد أيسرت دار رحمة وقها ومراعاة أهل في البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق
التسبيل وإن لم يصرف في العطف على بيعها بحدوثها ومراعاة أهل لا تدخل الطريق الخاص بها
ولا الشرب ولا التسبيل

(१४१ ई०)

كل ما تبس من حقوق المسيح وموافقه فلا يدخل في البيع وان ذكرت الحقوق والموافقة
فلا يدخل في بيع الارض تبعاً للزرع الذي تبس وله قبضة وانما يدخل الزرع الذي لم تبس وعاقبت
ولا قبضة له

(५५, ३३५)

لا بد من التأني في بيع النجس إذا اشترطه المبتاع سواء بيع النجس مع الأرض أو وحده وكل
سابقة ملة وتنهاته معلومة في وعادة الفهر

(FAL 22nd)

ما كان في حكم من المسيح فاشا كان لا يتبع والمسيح لا يهتد فانه دخل في البيع بل ذكر
فانه ابعث بقرته لاجل اهل بيته يدخل فابوها الرضيع في البيع نعا

(८५१)

شراء الشجرة لأجل التراب يدخل فيه الأرض القابلة عليها الشجرة وإن قطعها المسلم يرى فليدأ
بغير من في مكانه ثم يغير غيرها وإن اشتراها لأجل قطعها فلا تدخل في بيعها الأرض الحاصلة لها
وإن اشترى الشجرة فباعها وليس له أن يغير الأرض الحاصلة لها وإن اشترى الشجرة فباعها فباعها
الأرض ثم يبيعها فباعها أو من عرفها شجرة فهي حتى يبيع وإن قطعها فباعها أو من عرفها شجرة
فباعها فباعها أو من عرفها شجرة فباعها أو من عرفها شجرة فباعها أو من عرفها شجرة فباعها

(५५५ ५५५)

وانا انشيت شجرة التلح وكنت في قلعة من الاسل ضرر التلح يقطعها من وجه الارض من حيث لا يضر به البناء ويوالجهم في قلاعها تظعن التلح ما تشاء من قلعه

(مائت و ستر)

کل ما یدخل فی البیت ۛ ازاد لاقبل التامیم لا یغالبونی من انهن فایواشتری دارا فایهم
سأوه اقبل التامیم شهر الشتری ان شاء الله فیکل النهن وانته ساقوله (۱)

(مادة ٢٨٥)

إذا لم يدخل المظهر في البيع وليس له صفة في الشارع فالمشتري أن يرد مطالبته إن لم يعلم بطلان وقت البيع (١)

(مادة ٢٨٦)

الزوائد التي تحصل في البيع بعد العقد وقبل القبض كالفائدة والربح تكون حقا للمشتري (٢)

فصل

(في أثناء البيع)

(مادة ٢٨٧)

يجب على المشتري أن يشتد المني أو لا في بيع مملوكة بقصد أن يحضر المبيع للمصلحة ما لم يكن الثمن دينا مؤجلا على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار فلو كان الخيار لا يقع فيه أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يستحق خياره (٣)

(مادة ٢٨٨)

إذا بيعت مملوكة فلهذا أو لغيره فلهذا باسم المبيع والاني (٤)

(مادة ٢٨٩)

إذا كان الثمن مؤجلا أو أجل معلوم يلزم أداءه عند حلول أجله وإن كان مطلقا على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فإن تأخر المشتري عن أدائه فلا نصيب الاقساط الاخرى إلا إذا كان ذلك متأخرا عن حلول العقد

(مادة ٢٩٠)

يجوز للمني المؤجل عود المشتري ولا يجعل الثمن عود المبيع بل يتقرر وقت أو غير مؤجل وحول الاجل لا يدفع الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

(مادة ٢٩١)

إذا كان مكان أداء الثمن سعيه في العقد فأن كان محال على مؤداه فمع التعيين ويلزم أدائه في المكان المشروط أو بعده وإن كان محال على مؤداه فلا يلزم التعيين ويجوز البيع

(١) تنقلها المالك إلى آخره لا يملكه في البيع من غيره كونه مملوكة على المدة ٢١٢

(٢) يستأنف من أداءه في أي وقت لا يملكه في البيع من غيره كونه مملوكة على المدة ٢١٢

(٣) تنقلها المالك إلى آخره لا يملكه في البيع من غيره كونه مملوكة على المدة ٢١٢

(مادة ٣٩٢)

لا يجوز بأي وجه كان المشتري أن يجبر على التمسك بالعقد بعد قبض المبيع إلا إذا استحق المبيع بالينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

(مادة ٣٩٣)

إذا لم يدفع المشتري الثمن حالاً كان مبيعاً أو لم يحدد أجله أن كان مؤجلاً فلا يفسخ البيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فإن امتنع باع من متاع المشتري ما بقي بالثمن المطلوب منه

(مادة ٣٩٤)

لا يجوز لأقاضي أن يعمل المشتري في دفع الثمن البائع ما لم يكن المشتري مدعراً لا يقدر على الوفاء فبذلك تلحق الميسرة

(مادة ٣٩٥)

إذا كان الثمن عيناً يجوز البائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو رسية أو غير ذلك

(مادة ٣٩٦)

إذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لا محلاً غير المشتري الثابت الحري في ذمته ما لم يسلطه على قبضه من المشتري في قبضه منه أو يجعل عليه ثمنه ما لا أحده منه أو يوصي به لأحد فإن أصبح تابعاً له غير المشتري في هذه الصور الثلاث

فصل

(في ضمان المبيع عند الاستحقاق)

(مادة ٣٩٧)

البائع ضامن للمبيع نفسه عند استحقاقه لأهله ولزوجه ولزوجه لغيره من أفراد الأسرة في العقد

(مادة ٣٩٨)

لا يصح اشتراك عدة ضمان البائع الثمن المبيع عند استحقاق المبيع وبهذا البيع بهذا التسوية (١)

(مادة ٣٩٩)

يصح ضمان الثمن للمشتري مع عقد إقراضه والاستحقاق (٢)

(١) اتفاق المدة بين الخاتبة في أوامير الباب العالي في الشروط التي تقيد جميع عقود (١٢)

(٢) وهو أن يكون من رده المختار في الأمانة على المدة قبل التسليم ولا يرجع على بائنه ما لم يجمع عليه ولا على المكفول من أوامير (١٩٠) ويحرم من جميع التصاريح من أوامير السادس عشر في الاستحقاق (٢٢)

$$\{ \varepsilon, 0, \frac{1}{2}, 1 \}$$

إذا استعق السبع على المشرى بالأيمنة فله استرداد النكاح فله من المهر ما لم ينفق فيه السبع
بعد السبع بأي سبب كان (١)

$$\{ \pm 0.7 \bar{\sigma}_2^{100} \}$$

أذا زانت قيمة المبيع عن ثمنه التي اشتره به المبتع فليس المستوفى طلب من الباقي وإنما
عن الثمن الذي أتاه إياه (٢)

فصل

(في محكم القضاء والفـراس)

(१५३५)

والله اعلم بالمستغنى (التي) في المبيع أو غرس فيه أشجار أو ثم استحق المبيع بالبيع يرفع الماشترى على
البيع الثاني وبقية البنية والغراس إن سلمها على البيع وانه يوم قيمته ما فاته من غير مملووع يوم
سليمه لانه البيع فانه يرفع الماشترى الثاني (التي) لوقية البنية والغراس على البيع فلا يرفع هذا
البيع على باقيه إلا الثاني دون بقية البنية وانه غرس

$$\{ \ell, \ell, \frac{1}{2} \}$$

انما يرجع المنزى اذا جئى أو غرس ببقية ما يمكن انقصه وتسلمية فلا نعم أما ما لا يمكن انقصه اليه
ولا تبقى له بقية فانه انقصه كالخمس والطين ويحورهم ما فلا يرجع مع ثلثي بقية على الجائع كأنه
لا يرجع له بقية ما انقصه في المنافع من حفر البئر أو تطهير بالوعة أو مربعة شئ في المبيع المستحق
وتجوز ذلك (٥)

(١) في مطلع القصيدة من قوله: هذا السنين عشر غرة ١٤٠٧ - بعد قوله تترى بتأداة فعلية وفيه من وجوب السبق على ما أتت به ونواحقه الأصح والأسفل من هذا الخبر في المتن بعد جملة قوله أنتم من ورجع المشتري بما أتت به في قوله تترى

(٢٤) التلها في الخبر بقوله أوائل ما بدأ - تحذف في غرة ٢٣٣

(٣) نفاها في المزمع وأجر لا ستمدني غرة ٢٠٠

{ ٤ } ثم أورد أختار من أوائل الاستعقالات التي حرم بيعها ثم وقع الجدل في المباح غرة ٢٠٠
 وهو قول الإمام بخلافه وأورد في حاشية المقصود في السادس عشر غرة ٢١٨ وأختاروه غرة ١٨٩

(٥) يستأمن المهر في أواخر الأستحقاق غيرة ٢٠١

(مادة ٤٠٩)

إذا قطع المشتري البتاء أو النحر الذي كان قائما بالبيع قيل أن بسببه المشتري البائع فالمشتري يرجع بالنظر على البائع ودون الثقة بالخيار إن شاء البائع ورجع عليه بغير ثمن مائة غير منقوض ومنعروا غير منقوض يوم تأليه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالقبض (١)

(مادة ٤١٠)

إذا نزع المشتري أو غرس في البيع الذي اشتراه حال كونه عالما بأن البائع لم يكن مالكه وأنه يباعه إليه بلا أمر مالكه فلا حق له في الرجوع في قوة البتاء والغراس وإن لم يكن له حق في الرجوع بالنظر فقط

فإن كان المشتري جاهلا وقت الذمراء أن البائع يباعه بأمر إمام أو غيره أمره ونهيه البائع بقوله أمرني المالك بالبيع فالمشتري وغرس أو نزع في البيع ثم استخذه مالكه وأمسك الأمر بالبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالنظر في قوة البتاء والغراس (٢)

(مادة ٤١١)

إذا استحق بعض البائع قبض البض لطل البيع في قدر المشتري ويخبر المشتري في الباقي إن شاء رده ويرجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ويرجع بمحضه المستحق سواء أورد الاستحقاق عيبا في الباقي أم لا أي سواء كان عيبا أو مستلحا للفرق العتقة بعد التمس وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق الثاني أو غيره وإن استحق موضع بعد قبض قبض المشتري بالخيار أيضا وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ويرجع بغير المشتري (٣)

(مادة ٤١٢)

إذا قبض البائع كله فاستحق بعضه بطل البيع بطله ثم إن أحدث الاستحقاق عيبا في الباقي يخبر المشتري إن شاء رده ويرجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ويرجع بغير المشتري وإن لم يحدث عيبا في الباقي يأخذ المشتري بالخيار ويرجع بمحضه المستحق كذا بين استحقاق أحداهما أو كليهما أو ورث في استحقاق بعضه ولا يصح بيعه فالمشتري يأخذ الباقي

(١) حكاية حكيم بن جابر الذي هو الخبير من قضاة عصره في أواسط سنة ٢١٨

(٢) يستند على هذا الأساس المأثور من نصوص الاستحقاق في سنة ١٨٩

(٣) يستند على هذه المادة من حاشية الدرر المختار

(مادة ٤١٣)

إذا في المشتري في البيع ثم استحق منه شيء مشاع ورد المشتري ما بقي منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالنقد وأن يدفع قيمة البائع وأن استحق منه شيء بعينه فلا تكون البائع في ذلك الجزاء خاصة يرجع المشتري بجميع قيمة البائع وإن كان في الجزء الآخر فلا يرجع بقيته (١)

(مادة ٤١٤)

إذا استحق أحد الطرفين في المعاينة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبديل الآخر إن كان قائماً أو يعقبتما إن كان في السكالات يعقبتما المستحق (٢)

(مادة ٤١٥)

ما يدخل في البيع به إذا استحق بعد الشجر كان له حصة من الثمن فيرجع المشتري على البائع بحصة من الثمن (٣)

وإذا استحق قبل الشجر فإن كان لا يجوز بيعه وحده كالشجر فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشيء بل يجزئ بين أحدهما البيع بكل الثمن أو تركه وإن كان يجوز بيعه وحده كالشجر وأبناء تكون له حصة من الثمن فيرجع بها على البائع

(مادة ٤١٦)

إذا دلت الدابة المشتري فله الرجوع إلى المشتري ثم احتضت بالبيعة فاستحق يأخذها مع نتائجها أو المشتري يرجع على البائع بالثمن وقبضة النتائج

(مادة ٤١٧)

إذا ورد الاستحقاق بعد ذلك البيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن على قبضه يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة فيرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن (٤)

فصل

(في رد البيع بالعيب تقديم)

(مادة ٤١٨)

البيع المطلق أي المبرور من شرطه غير متضمن لعيب ومن ذكر العيب والسياسة يشترط أن يكون البيع بالسياسة لا بالعين عيب

(١) يستثنى من الآخر ويحق أو غيره إلا استثنى أو غيره ٤٩٠ ٤١ — (٢) يستثنى حكمها من الآخر ولا يشترط من الآخر ٤٩٠ — (٣) يستثنى حكمها من الآخر ولا يشترط من الآخر ٤٩٠ — (٤) حكمها من الآخر ولا يشترط من الآخر ولا يشترط من الآخر ٤٩٠

(۲۵۴۵۵۵)

أذا بيعت جملته أشياء مضمومة واحدة وظهور به مضمونها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في ثمنها
شرف فالمشتري أن يرد العيب منها بحصة من الثمن سائلا وليس له أن يرد الجميع دون رضا البائع
وإن كان في ثمنها شرف فلا أن يرد المصحح كله أو يقيه بكل الثمن

(27th Feb)

إذا كان المبيع كية معينة من التكيلات والموزونات ووجد في بعضها عيبا بعد القياس كان كاشه
في أربعة مخالفة لما ترى أن يرد المراء الذي يوجب رد العيب وحده وإن كانت في غيره واحد
أو لم تكن في غيره فله رد الكل أو أخذه بغيره بكل أنهن وليس له رد ما عيب وحده بحدته من الفئ (أ)

(۱۲۹۲۵۱۰)

ان توجرد في الخطية او اذ عبرا او غيرهما من الغلال لو افاق كان المزارع قبله لا يجتهد لا بعد عيا
في التعرف فليس الشئ في رد المبيع وان كان فاحشا او يعنه الناس عيا يحدوا المنة ترى من أخذ
المبيع بالثمن المسمى أو رده ولم يزد الا ان كان كان معتبرا ومثما

$$\{ \mathbf{z}_t, \mathbf{z}_{t+1} \}$$

أما ظهور الباع عيب قد يحتمل حدوثه بعيب جديد بعد انقضاء الثبوت فيدس له ان يزده بالعيب قد يحتمل
وانعيب الجديده وجوبه فيدبل له ما لا ينافي مع انقضاء الثبوت فيدس له ان يزده بالعيب قد يحتمل
ولم يوجد مانع للرد

(271 324)

اذا زال العيب الحادى عاد المشرى حتى ردا لم يبع بالعيب القديم على البائع

(2 4 5 2 2 2)

يقول الله تعالى: **الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ** (الأنعام: ١٦٠).
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون. أي لهم أجر غير ممنون، أي لهم أجر غير ممنون، أي لهم أجر غير ممنون.

(۱۵۲۵)

أد اخطب في البيع ربانماة من الرد تصعب الثوب المبيع وأبناء وأعرس في الأرض البيعة
ثم طاع المشتري على عيب فذهب في المبيع فإنه يرجع على البائع بقصاصة العيب ويتنعم الرد
ولو قبله البائع العيب الحادث

(١) هذا التقسيم جدير بالقبول وهو الراجح والأفصح وبين الحكم كقولنا في الوجه الثاني هذا ما لا يفرق بين وبينه وبين غيره وهو الظاهر والأصح كما في رد المحتار من غرة بيتنا في وسط خيار التخيير

(مادة ٤٣٤)

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالتقصان (١)

(مادة ٤٣٥)

إذا أجاز المشتري المبيع ثم وجد عيباً قبل قبض الأمانة ورده بعينه ولو رده ثم وجد عيباً ليس له تقضى الرهن وانما يرد له بعد ذلك

(مادة ٤٣٦)

إذا طالع المبيع المعيب في يوم المشتري فيه لأكالة عليه ويرجع على الباقي بتقصان المعيب

(مادة ٤٣٧)

إن ظهر أن البائع المعيب لا يتقنع بصلاحه على البيع لا يكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع إن كان قدده إليه

فصل

(في الغش والتهريب)

(مادة ٤٣٨)

لا رد بعينه فاحش في البيع إلا إذا غش أحد المتبايعين الآخر أو غشه الله لا في
فإن ثبت التهريب وتحتاق أن في البيع غشاً أو احتالاً لم يجز فسخه

والغش الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تعميم المقتضين (٢)

(مادة ٤٣٩)

لا يشمخ البيع بالغش الفاحش ولا تهريب إلا في مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال (٣)

(مادة ٤٤٠)

إذا مات المقرور المعقبون فالحش ولا ينافى خيار التفرير لو رثه (٤)

(مادة ٤٤١)

المشتري المقرور للمقبون يغش فاحش إذا تصرف في بعض المبيع تصرف المالك بعد علمه بالغش
الفاحش سقط حتى فسخه (٥)

(١) حكمه انما هو ما ذكر في هذا المختار في قوله لا يرجع بالتقصان

(٢) هذا التصريح هو الصحيح كما في حاشية الأولى على جامع القسوليين من آخر الفصل السابع والعشرين

(٣) انما حكمه لمن جامع القسوليين من آخر الفصل ٢٧

(٤) هذا ما عرفت عليه من قبل التوفيق والتمسك بالزمن والتقصين أنه يرد له

(٥) يستفاد من الاقروا من آخر الفصل في المدينه وخياره ثمرة ٥٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالعين فلا يبيع الرد فله رد ما بقي ورده مثل ما صرف في ساجته
لومئذ لا يرجع بالعين (١)

(مادة ٤٤٢)

إذا دلل عند المشتري المبيع من قبله فاحش وغرر أو أسلم له ما يوجب فيه عيب أو بطلان المشتري فيه
بطلان فلا يحق له في مبيع البيع ويلزمه بجميع الثمن (٢)

—————

باب السلم

(مادة ٤٤٣)

السلم هو شراء مئتين آجل ودحو المسلم فيه بشئ عاجل وهو إما من الثمن

(مادة ٤٤٤)

حكم السلم ثبوت المالك للسلم اليه في الثمن عاجلا وإليه السلم في السلم فيه آجلا

(مادة ٤٤٥)

لا يصح السلم إلا في الأنبياء التي يمكن صطيعة أو تعديدها قدرها ووصفها كالكسكيات والموزونات
والمندوعات والمعديات المتقاربة وأما المعديات المتفاوتة في النجدة فلا يجوز السلم فيها بعددا
الاجمير كعقول وفانق وضو ذلك

(مادة ٤٤٦)

يشترط صحة السلم أن كل السلم فيه حنطة أو قطن أو خبز أو شعير أو غير ذلك من تغلال ونحوها
أن تكون موجودة وقت العقد في وقت التسليم
فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

(مادة ٤٤٧)

شروط صحة السلم

الأول بيان جنس المسلم فيه كبر أو قطن أو فول أو شعير أو نحو ذلك

الثاني بيان نوعه أي كونه بعليا أو مسقاويا (٣)

(١) حكمه في الخبرين أو الخبر المراجعة الثانية لقمة ٥٦

(٢) إذا أوصفها من حيث الجنس في آخر المراجعة لقمة ٥٦ عليه قول المحقق وتصرفه في بعض المبيع شعير
ما عرفت من قول الشارح في المالك فيما إذا كان لا يملكه لا يملكه في خيار الباطل وفي المراجعة بمعداه

(٣) التفريق فصار العقد صحيح متى أوصف في المبيع من حيث الجنس أو قيل الدين لقمة ٥٦

الثالث بيان وصفه أى يكون جديداً أو دنيئاً وموتوماً
الرابع بيان قيمته وزنه وكيفية ذريته أو عداً فالحكمة ثلاث والموزونات والمقدونات والمعدونات
تتبع من مبادئها الباعثة والوزن والكيل والميزان والمعدبات المتتاركة تعين مقدارها
باعتدال الوزن والكيل أيضاً وينبغي فى المنسوجات تعيين مزاياها وعيوبها ودرجاتها
وتفتتها وملازماتها وصفها (١)

الخامس بيان الاجل وأقله مشرفي السلم
السادس بيان قدر رأس المال ان كان مكيناً أو مسوزواً وحددياً غير متداول
السابع بيان مكان الاقامة بما له من حيل ومسوطة

(مادة ٤١٨)

يشترط لبقاء السلم على الوحدة قبض رأس المال ولو يتأجل الاختراق

(مادة ٤١٩)

إذا اشترط الايقان فى مدية أو كل محل لا يساوى الايقان حتى لو أضاف محل فليس له
أن يطالبه فى محله أخرى وإن كانت المدينة مديونة بأن يطلع الزاحم آخرها بشرط أن يعين
للزينة ما يحيط به (٢)

(مادة ٤٢٠)

ما لا جمل له ولا مدية لا يشترط فيه بيان مكان الاقامة فيه بحيث شاء ولو عين مكانين

(مادة ٤٢١)

إذا أجب المسلم إليه قبض رأس المال بغير عاية

(مادة ٤٢٢)

لا يجوز للمسلم إليه التصرف فى رأس المال قبل قبضه ولا لرب السلم أن ينصرف فى المدة قبل
استلامه فهو يسع وشرائه (٣)

(مادة ٤٢٣)

بيان الاجل دعوت المسلم إليه لا دعوت رب السلم فهو عقد السلم فيه من تركه المسلم إليه محلاً (٤)

(١) صرح به فى الشريعة وأوائل السلم غرة ٤-٢

(٢) حكمتها فى الدرر وملازمها فى الفتن من أوائل السلم غرة ٢-٩

(٣) حكمتها فى الدرر من أوائل السلم غرة ٢-٩

(٤) حكمتها فى الدرر من أوائل السلم غرة ٢-٩

فصل

(في بيع الرقابة)

(مادة ٤٥٤)

بيع الرقابة هو أن يبيع نائياً بكراً أو دين عليه بشرط أن البائع متى رد الدين إلى المشتري أو آتاه الدين الذي له عليه يرده العين المبيعة وراقاً

(مادة ٤٥٥)

لا يجوز للمشتري وفاء أن يفتنع بالمبيع إلا بالذن البائع و بضم ما كلمة بغير إذنه من غرة أو ما أطلقه من شعيرة (١)

(مادة ٤٥٦)

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المبيعة وفاء له شخص آخر فادباعها للبائع أو المشتري بغير إجازة بوقف البيع على إجازة تستمرهم أو فاء وادباعها للمشتري فلا بائع أو ورثته حتى استردانه أو يكون للمشتري إعادة يده عليها حتى يستوفي دينه (٢)

(مادة ٤٥٧)

إذا قبض المشتري المبيع وفاء بعد ما دفع الدين للبائع وفاء في البائع مع المشتري على أن يرده المبيع إذا رد له نظير الدين في وقت كذا ثم جاء الوقت واستغنى البائع من رد الدين للمشتري ولو ضمن البائع بيع المبيع وقضا الدين من ثمنه فإذا استغنى باع استأنك عليه (٣)

(مادة ٤٥٨)

إذا عاين المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطالب من البائع سقط الدين في حقه بانه وإن كانت قيمته أقل من الدين المطالب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

(مادة ٤٥٩)

إذا عاين المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع بغيره وإن كان يدون فعليه فلا تلبية الزيادة (٤)

(١) حكمه في رد الرقابة مع الرقابة من أو غير نفس في غرة ٤٦٦

(٢) حكمه في الدين مع الرقابة في غرة ٤٦٧

(٣) حكمه في تنقيح الحاشية في أوائل الرهن غرة ٢٢٩

(٤) يستفاد حكمه من تنقيح الحاشية في أوائل الرهن غرة ٢٣٤

(مادة ٤٦٠)

اذا مات أحد المتبايعين بوفاته تقوم ورثته بقائه في أحكام الوفاء (٤٦٠)

(مادة ٤٦١)

ليس لغير المتبايعين أن يبيعوا المشتري في البيع ولا حتى يستوفى دينه من البيع

فصل

(في الاستعناع)

(مادة ٤٦٢)

الاستعناع (٤٦٢) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص من مادة من الصانع (٤٦٢)

(مادة ٤٦٣)

يقتضي الاستعناع على المدين لا على المصانع (٤٦٣)

(مادة ٤٦٤)

يجوز الاستعناع في كل ما جرى به العادة (٤٦٤)

ويستلزم لهية يد المدين للصانع وقدره ووصفه

(مادة ٤٦٥)

لا يصح الاستعناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب به شهر إذا كثيراً يكون مستعناً فيه (٤٦٥)

المادة (٤٦٥)

وكذلك ما جرى به العادة إذا ضرب به أجل وكان شهر إذا كثيراً يكون مستعناً فيه (٤٦٥)

(مادة ٤٦٦)

لا يلزم في الاستعناع تعيين المدين (٤٦٦)

(١) يستأجر من المدين بيع الوفاء أو آخر السلم (٤٦٧)

(٢) يستأجر من المدين أو آخر السلم من المدين أو آخر السلم (٤٦٨)

(٣) أي الأجرة التي تكتبها المدين أو آخر السلم (٤٦٩)

(٤) يستأجر من المدين أو آخر السلم (٤٧٠)

(٥) يستأجر من المدين أو آخر السلم (٤٧١)

(٦) يستأجر من المدين أو آخر السلم (٤٧٢)

(٧) يستأجر من المدين أو آخر السلم (٤٧٣)

(٨) يستأجر من المدين أو آخر السلم (٤٧٤)

(مادة ٤٦٧)

لا يتعين المبيع إلا بقرينة اختياره فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه فيل روية إلا بقرينة اختياره فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه فيل روية (١)

(مادة ٤٦٨)

إذا ضرب للاستعمال نوع آخر من سلعها أو أجرى في استعماله أم لا فتعتبر فيه شرائط المسلم ولا خيار الواحد منهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٢)

(مادة ٤٦٩)

إذا ضرب للاستعمال نوع آخر من سلعها أو أجرى في استعماله أم لا فتعتبر فيه شرائط المسلم ولا خيار الواحد منهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٣)

كتاب الأجرة

الباب الأول

(في عقد الأجرة)

انقضاء الأول

(في عقد الأجرة شرائط بعضها هي من مقتضاها)

(مادة ٤٧٠)

عقد الأجرة هو تسليم المؤجر لمتأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشئ أو في المثل أو في بعض أجزائه (٤)

(مادة ٤٧١)

يصح أن يرد عقد الأجرة على منافع الاعيان مشروطة كانت أو غير مشروطة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدم أو المراكب أو الأرباب الحرف والصنائع (٥)

- (١) يستأنف حكمه من المرافعة ١١٣ — (٢) يستأنف حكمه من المرافعة ١١٣ — (٣) يستأنف حكمه من المرافعة ١١٣ — (٤) يستأنف حكمه من المرافعة ١١٣ — (٥) يستأنف حكمه من المرافعة ١١٣

(مادة ٢٧٢)

يشترط لاعتقاد الاجارة لمدة العاقدين بان يكون كل منهما عاقدًا عاقلًا أو شابًا بالغًا أو وليه أو وصيه (١)

(مادة ٢٧٣)

يشترط احدا الاجارة عوضا العاقدين وتعيين المؤجر وعلوية المنفعة بوجه لا ينافي الى المتارعة
ويبان مدة الاجارة وقعيين مقدار الاجارة كانت من التقود وتعين قدره ولو وصفها ان كانت
من المشتريات كانت اذ على شرط من شرائط الخمسة اذ كونه قسدا الاجارة (٢)

التفسير الثاني

(في الاجارة ديسان شروطا لرومها)

(مادة ٢٧٤)

يصح اشتراط تحميل الاجارة وتأجيلها او تبسيطها الى اقساط تؤدى في اوقات معينة (٣)

(مادة ٢٧٥)

لا يلزم الاجارة بمجردها عند فلا يجب تسليمها الا اذا اشترط على المأجر تحميلها وكانت الاجارة
مختصة (٤)

فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقل فلا يلزم ولا تملك فيها الاجارة بشرط تحميلها ولو عمل
المستأجر الاجارة في الاجارة المختصة بان يدفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استئجارها
منه (٥)

(مادة ٢٧٦)

اذا اشترط تحميل الاجارة لزم المستأجر دفعها وقت الدفع ولو حرق تسع عن تسليم العين المؤجرة
للمستأجر حتى يستوفى الاجارة وله ان يتسرع عند الاجارة عند عدم ابقاء من المستأجر

(مادة ٢٧٧)

يجوز للاجير ان يتسرع من المالك الى ان يستوفي في اجارة المشروط تحميلها لوله فعلى الاجارة ان يوفقه
المؤجر الاجارة

(١) يستفاد من الفقه ان اول باب الترتيب من الاجارة (٢٧٢) — (٢) يستفاد من الحديث ان
اول باب الترتيب من الاجارة (٢٧٣) ويستفاد من تتبع الاجارة من الاجارة (٢٧٤) ويستفاد من
في اول باب الاجارة (٢٧٥) — (٣) يستفاد من رواية المختار (٢٧٦) من اول باب الاجارة — (٤) يستفاد
من الفقه ان اول الاجارة (٢٧٧) — (٥) يستفاد من الفقه ان اول باب الترتيب من الاجارة

(۱۷۸۰ء)

إذا اشترطت أن تجلب الأجرة فلم المؤخر أن يسلم العين الملوحة للمستأجر إن ورد العتق على منافع
الاعتين ولم الأجير أن يباع المملوك بعد الأجرة على^٩ العمل ولا تزم الأجرة الاعتد لحالوت الأجل
في التمسير وتدل وإن كان قد أوفى العن

(249 234)

تَجِبُ الْأَجْرَةُ فِي الْأَعْرَاقِ الْحَيَّةِ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ لَكَ أَجْرًا وَمِثْلَهُ إِلَيْهِ الْبَنْعَةُ تَقَعُ لِمَنْ أَوْ بَيْعَتُهُ
مِنْ أَسْئَلَةٍ أَوْ بِتَسْلِيمِهَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَسْتَوْفِهَا
لَمْ يَكُنْ قَضَى الْمُسْتَأْجِرُ إِلَّا بِالْمُؤَجَّرِ قَارِئَةً عَنْ مَتَاعِ الْمُؤَجَّرِ لَمْ يَكُنْ أَجْرُهُ لِمَنْ أَوْ لِمَنْ يَسْتَوْفِيهِ

(4A. 3210)

لأن تلك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمقدار بقائهم ، فلا تحجب الاجرة عنهم ، على المستأجر الا اذا
سلبته العين المؤجرة من جهة المؤجر المملكت اليها واستتبع بها التمتع على وجهه
فلان لم يكن في استعماله مستأجر من جهة مالكه ، انما اجرة على عهده ان استوفى المنفعة (الاجارة)

(السلسلة ٢)

اذا وقعت الابطالة فاسدة باعتبار وجود الابرار يسمى اوجبا شرا لعدم التنبيه وقبض المستاجر
العين المؤخره وان تقع بها التثنية فاسدة باعتبار الرمز نحو المثال بانعما بالغ
وان وقعت فاسدة بعد ان شرط اخرين بشرائط الصحة بل مع الاول من احرر المثال ومن المسمى
ان يحد صهي بعلمها

الماء الحار

(في جارة الدواب لاربعوب والجل)

القصة الأولى

{ في اجارة الاواب للمركوب }

(1897)

من استأجر دابة لله على أن يركبها وإن استأجرها لغيره فليس له أن يحد في علمه وإن حمل
فقد أسوأ علمه ٢٣

(١) حكمت انصاف جميع قريه المختار من اوائل الاجارة عندة ونبأ المصنف وجوب الانباء اربعين مرة ٧

[illegible]

(مادة ٤٨٢)

من استأجر دابة أو عربة للركوب أو نوله إلى محمل معين بأجرة معلومة فتعبدت الدابة بالركوب أو لحمل العربة في الطريق فلا تفسد الأجرة وعليه دفع مثله إذا ما أصابته تلك المسافة من الأجر المسمى (١)

(مادة ٤٨٤)

لا يجوز إئالة أجرة الدابة أن يجاوز ربع المحمل المعتبر مقدار المسافة المخصصة للصاحب إلا أن صاحبها ولا أن يدفع به إلى محمل آخر ولا أن يستأجره أو يزيد من المدة التي استأجرها فيه أو أن يجاوز ما على المعين إلا أن صاحبها أو يدفع به إلى محمل آخر أو استأجره أو يجله حتى المدة فعليه ضمان قيمته (٢)

(مادة ٤٨٥)

من استأجر حماراً بالدابة إلى محمل معين وكانت طريقه متعددة فله أن يذهب من أي طريق شاء من الطرق المألوفة قال ذهب (٣) أن طريق غير الذي عينه صاحب الحيوان وثلف الحيوان فإن كان الطريق الذي سلكه أصعب من الطريق الذي عينه صاحب الزم الاستأجر ضمان قيمته وإن كان مسدداً ياله أو قيمته فلا ضمان عليه

(مادة ٤٨٦)

لا يجوز إئالة أجرة أن يضرب الدابة ولا أن يسير صاحبها عتداً (٤)
فإن ضربها أو كلفها الجلاء أو وسرّها أو عتداً فارق المقتضى عطفه ضمان قيمتها

الفصل الثاني في ضمان الحيوان

(في إئالة الدواب والمعدات للعمال)

(مادة ٤٨٧)

يجوز إئالة الدواب والمعدات للعمال بشرط بيان ما يحمل عليه أو تعيين المدة أو المحمل الذي يراد به لها وقتها إليه (٥)

(١) يستأجر من أضيق من أوائل الساعات العشر من إئالة إئالة الدواب للركوب ثمرة ٤٧٤

(٢) يستأجر من أجرة الدابة من أوائل الساعات العشر من إئالة إئالة الدواب ثمرة ٣٢٦ ومثله في الخلدية

سورة فخر ثمرة من الساعات العشر من إئالة إئالة الدواب ثمرة ٤٧٦

(٣) قوله كان ذهب من طريق الخلدية من أوائل الساعات العشر من إئالة إئالة الدواب ثمرة ٤٨٠

(٤) يستأجر من الدواب من أوائل الساعات العشر من إئالة إئالة الدواب ثمرة ٥٠ وكانت المقر بعدد

(٥) يستأجر من الدابة من أوائل الساعات العشر من إئالة إئالة الدواب ثمرة ٤٣٤

و يجوز استخاره العمل بدون تعيين مقدار ولا الإشارة إليه و ينصرف إلى المعتاد (١)

(مادة ١٨٨)

من استبقى من مئة قدره ثمانية فله أن يستوفى مائة أو دونها أكثر منها (٢)

فن استأجر دابة للعمل و بين نوع ما يحمله و قدره و زرافة أن يحمل ما يحمل أو ياله في الوزن أو جلا نصف منه و زرافة أكثر منه

(مادة ١٨٩)

إذا حل المستأجر الدابة جلا ما يوجب العمل المسمى فعطيت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى فعليه الضمان وإن استوفى أو زرافة أكثر مما يحمله فله أن يستوفى مائة أو دونها أكثر منها (٣) أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا أجاز المحمول في الصورة الشبيهة موضع الحمل كما لو سعى حنطة فعمل بوزنها جنة أو قطن بحيث جاوز موضع الحمل فله يضمن (٤)

(مادة ١٩٠)

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من الذي عيّن عليه و استحقاق العقد فإن خالف و حملها زيادة عنه و كذا الدابة لا تطيقه فعطيت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من نفس المسمى أو من غير نفسه

وإن كانت الدابة تطيق الزيادة و كانت الزيادة من نفس المسمى و حلت هي و المسمى معا ضمن المستأجر و قدر الزيادة لا جميع القيمة

وإذا عيّن المستأجر أن كان هو الذي يدير الحمل ينحسره فإن حملها صاحبها يديره و فلا ضمان على المستأجر و إن حملها و وضع الحمل عليها سعى صاحب النصف على المستأجر فله و قدر فعل صاحبها (٥)

(مادة ١٩١)

من استأجر دابة فله أن يفتقر إلى محل معين بأجر محدود و عيّن الدابة في الطريق في قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كلفه الضمان وإن شاء ففرض الأجرة وإن شاء

(١) يستأجر من استأجر من الساب للمكود في المرة ٢٥

(٢) يستأجر من استأجر من الساب للمكود في المرة ٢٥

(٣) حكمه المستأجر من القدرة و الدابة أو سوط ما يوزن الأجرة مرة ٢٢

(٤) و إذا عيّن المستأجر أن كان هو الذي يدير الحمل ينحسره فإن حملها صاحبها يديره و فلا ضمان على المستأجر و إن حملها و وضع الحمل عليها سعى صاحب النصف على المستأجر فله و قدر فعل صاحبها (٥)

ترخص إلى أن تقوى العادة وليس له أن يطالب بالوجوب مرة أخرى وإن كان استأجر استأجر
دأبه بغيرها كان له أن يطالب بالوجوب مرة أخرى (١)

(مادة ٤٩٢)

وضع الحل عن العادة على المتكاري (٢) وتضمنت على صاحبها (٣) فإن علقها المستأجر أو استأجر
بأنه أن صاحبها يجهز متبرع لا رجوع له عليه بما أتت به

الباب الثالث

(في اجارة الأدي للخدمة والعمل)

(مادة ٤٩٣)

تجوز اجارة الأدي للخدمة أو لغيره من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفية

(مادة ٤٩٤)

الاجير في حال خاص وبشرط (٤)

(مادة ٤٩٥)

الاجير الخاص هو الذي يعمل لغيره واحد أو أكثر على أن يوافق مع استمراط التخصيص عليه
وعدم العمل لآخر هذا إن قدم ذكر العمل في العقد على الوقت أو للوقت أو في العمل كائن
استأجره شهر أو نحو غيره فلا يثبط التخصيص بل استثناء التعميم ويستحق الأجرة إن حضر للعمل
مع تمكنه منه وإن لم يجر (٥)

(مادة ٤٩٦)

ليس للاجير الخاص أن يعمل في مدة الاجارة بزم استأجره وإن عمل لغيره ينقص من الاجير بقدر
ما عمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتسوبة حتى لا يبعد (٦)

(١) يستفاد حكمه من السادس والعشرين من مواد المذكرة ٤٤ من المذكرة

(٢) يستفاد من المذكرة من السابع عشر من المذكرة ٤٤

(٣) يستفاد من المذكرة من أول الباب السابع عشر من المذكرة ٤٤

(٤) يستفاد حكمه من أول باب مائة من المذكرة ٢٥ من المذكرة ٢٥

(٥) يستفاد من المذكرة من المذكرة ٢٥ من المذكرة ٢٥

(٦) يستفاد من المذكرة من المذكرة ٢٥ من المذكرة ٢٥

(1942)

الأجبر المشترك هو الذي يعمل لأجل أحد مخصوص ولا لأجل عدة مخصوصين أو يعمل لأجل أحد
مخصوصين أو عدة مخصوصين ولا غير سوف أو يعمل في شأنه لئلا يترافف التخصيص عليه (١)
والأجبر المشترك لا يستقيم إلا مع الأفعال

الفصل الأول

(في الإيجاز — برهان — اعني)

(1915)

يستحق الخادم الاجرة بتسلم نفسه للخدمة وتحتكله منها - واعطاهم اولم يحترم
وكذلك الاستاذ اذا التزم بتعليم الخاد من ارضه وعنه عرفت المدة يستحق الاجر في تسليمه وتسلمه
وتحتكله من التعليم سواء علم الخاد او لم يعلم

فإن كاتب المذمة غير معصية فلا يستحق الإحراق إلا أنه أعلم الله تعالى (٥)

(५६५)

إذا استأثرت مدة الخدمة في العتق وفي الخدم الاجارة قيل انفسا المدة بالخدم
ولا عيب في الخدم لو يجب خدمها ويجب على الخدم ان يؤدوا الاجرة الى تمام المدة اذا سلم
القبول للخدمة فيها

$$\{G, \sigma, \sigma^{-1}\}$$

أما لم تكن المدة معينة في العدة حتى فسد بها المأكل من العاقبة من شيء في أي وقت أراد
ولما أراد ما حرمه الله من ذلك

(० . १ ३५)

أما المالكين أيعرؤ الخادم وقدرة في الله فنفقه أيعرؤ من الله ذنبا على حسب العرف

(०. ५३६)

لا يلزم تقديم اطلاق الكلام فكذلك ولا اذا جرى العرف به فليقلصوه وانما يرتبط ذلك بعلامه اهل اللغة

(۱) يستخلص من البرهان أن كل باب محقق الإجماع في حق الله تعالى هو من الطبقة الأولى

(٢) - بتفاد حكمه من الذي ورد في الخبر من أن من أوسط ما باله من العلم بالحق هو من لم يفتقر إلى غيره

(١٣) جو ان لا مشورہ سے منع میں الحودۃ علی طاغیہ قائم اتفق علی الخفیۃ فی الیث و نحو منہ اس یہ العیض الوی
یا غیر فی معانہ ان کا کہ لا سرحہ یخبر فی انہ رب وما تھا کہ انہ سرحہ و یقال ان عالمہ فی الیث الحودۃ

(مادة ٥٠٣)

يجوز امتناع الظئر على المارضة بإجرة معينة مطلقاً بما وكسوتها ونكاحي من أوسط الثياب (١)

(مادة ٥٠٤)

يجب على الظئر إرضاع الطفل والاعتناء بتطافته وغسل ماله وإعطاؤه طعامه (٢)

(مادة ٥٠٥)

إذا اشترط على الظئر إرضاعه لنفسه فأرضعته من غيره فإنه لا يستحق الأجرة وإن لم يشترط تلك عليه وأرضعته من غيره بأجرة أو غيرها فإنه يستحق الأجرة (٣)

(مادة ٥٠٦)

يجوز لزوجه المارضة أن يرضع الأبناء مطلقاً ولا يستأجر أن يرضعهم أي ما يجب موجب أنفسهم (٤)

(مادة ٥٠٧)

إذا انتهت مدة إرضاع الظئر ولم يجره من ترشده غيره أو وجد كذلك الطفل لم يضمن غيره قائم التحريم على رشاؤه

(مادة ٥٠٨)

إذا ماتت الظئر أو ماتت رضيعها انقضت الأجرة ولو لا تنفسه يموت والد الرضيع (٥)

الفصل الثاني

(في الأجر في المشقة)

(مادة ٥٠٩)

يجوز استئجار الصانع أو الماثل لعمل بناء مع تعيين أجرة في كل يوم بدون أن يحدد العمل أو مع تعيين أجرة كل ذراع أو متر يوم أو بالمقاولة عن العمل كله مع بيان مقدار العمل وطولاً وعرضاً وعمقاً

- (١) يستأجر من الماثل أو وسط الأجر الماثل من ٣٣ هاشور في العمل
- (٢) يستأجر من أوسط الأجر الماثل من ٣٣ هاشور في العمل
- (٣) يستأجر من الماثل أو وسط الأجر الماثل من ٣٣ هاشور في العمل
- (٤) يستأجر من الماثل أو وسط الأجر الماثل من ٣٣ هاشور في العمل
- (٥) يستأجر من الماثل أو وسط الأجر الماثل من ٣٣ هاشور في العمل

(مادة ٥١٠)

انما يصح الاجارة أو النافذ لولا تعلق عمل البائعا اذا كانت الآلات والأدوات اللازمة للخدمة من صاحب العمل أما ان كانت من المصارى بأن استأجر بائعا الآلات من عند بائع آخر كذا قاله لا يجوز وإذا عجز المصارى يكون له أجره مثل عمله وما أنفق من ثمن الآلات (١)

(مادة ٥١١)

إذا عمل المأجور من رضى أو قوة إرادة أو بإسراوة عماله فإنه صاحبها وكذا قد يسمى له أجره على ذلك فلا الاجر المسمى

(مادة ٥١٢)

إذا لم عين صاحب العمل أجره للمؤدى على عمله يكون له أجر المثل مقدرا على حسب العرف والزمن الذى استغرقه في عمله (٢)

(مادة ٥١٣)

يصح استئجار الصانع بوجود عذر معتبر ينافيه عن العمل ولا يثبت له مال يبيع وادامات الصانع بتوكيله لا يثبت له أجر (٣)

(مادة ٥١٤)

لا يجوز للصانع أو المأجور التزم في العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٤) وإذا كان العقد طائفاً بجزءه أن يستأجر أو يؤجر غيره على العمل كله أو بعضه أو يكون شخصاً ما استأجر في زمن استأجره أو فأوله (٥)

(مادة ٥١٥)

لا يجوز للصانع التزم عملاً بآفاقولة أن يطلب به من العقد زيادة عن الاجر المسمى كالأجور لصاحب العمل أن يطلب تنقيصه من ثمنه

(مادة ٥١٦)

ليس للصانع أو المأجور أن يبالغ في طلب صاحب العمل بشئ مما يثبت به الاجر أو المأجور الأول إلا إذا لو كنه أو أنه على صاحب العمل

(١) إذا استأجر بائع الآلات من عند بائع آخر كذا قاله لا يجوز وإذا عجز المصارى يكون له أجره مثل عمله وما أنفق من ثمن الآلات (١) (٢) إذا لم عين صاحب العمل أجره للمؤدى على عمله يكون له أجر المثل مقدرا على حسب العرف والزمن الذى استغرقه في عمله (٢) (٣) يصح استئجار الصانع بوجود عذر معتبر ينافيه عن العمل ولا يثبت له مال يبيع وادامات الصانع بتوكيله لا يثبت له أجر (٣) (٤) لا يجوز للصانع أو المأجور التزم في العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٤) (٥) وإذا كان العقد طائفاً بجزءه أن يستأجر أو يؤجر غيره على العمل كله أو بعضه أو يكون شخصاً ما استأجر في زمن استأجره أو فأوله (٥)

(०५४३७५)

أما أقاليم الجبال في أثناء الطوارئ ما كان يحمله أهلها فليسوا بواجب قضاء ما يقع عليهم من ديونهم
فقالوا: لا يجوز أن يثبت عليهم ديون في المساكن التي هم لا يملكها ولا يجوز تعاقبهم على ما لا يملكه في المساكن التي
تتبع تلك المساكن ولو لم يملكوا إلا ما يقع عليهم من ديونهم في تلك المساكن.

بأننا انتهى إلى الفحل المشهود ووقع الحبل منه وثقف فدا الأسير والافتحان عليه

(८५१ पृष्ठा)

يلزم جمال احوال الجاني الى المذار ولا يثبت المصعوق به نوصفة في العمل المعدل في المذار

(۵۴۵)

اذا باع ابلال جالا لا آخر بنفسه فبأجرة ابلال على البائع لا على المشتري ولو هو الله لال
بينهم ارباع المثلثة منه يعطى المثلث العرف ان كانت المدة لا على البائع فبأجره وان كانت على المشتري
فبأجره وان كانت بينهما فبأجرهما (٢٤)

(۵۴۱ : ۵۴۰)

القبائح الدلائل متاعا لا حظ بهن في ثمن من الثمن الذي أهمه به قائله زيادة لصاحب المتاع وليس الدلائل سوى الأجرة

وإذا استحق المذنب ما به الفلأل أو ربه بعينه فله الأجرة وإن كان قد أخذ من المال ما لا يستحقه (أما)

باب في الرد على الجاهل

(في إنبارة النور والعتمة — وانبات)

(05724)

تجوز جارة الدوروا اخوانيت بنديف ميانا مازمعل قبا اوين دككها او يتصرف اسمها اليها يعرف
الصفة (٥)

- (١) يستعملون أنواعاً متعددة من الأشجار في الطب، وخاصة الطصوف وهي شجرة راسية وشبه راسية، وجامع القصير من أنواع الخشب
المتصل بالثقل والزيادة في الطول، والذين من جهة أخرى في الشجرة ١٧٠ وجعل في القصير، فاسمان في قوله إذا انقوس
المتصل الخ، فقولهم لا تستعمل في قوله لا تأخذ من غيرك، بل إذا انقوس أيضاً
(٢) يستعملون أنواعاً كثيرة من الأشجار في الطب، وخاصة الخشب ١١
(٣) يستعملون هذه من الخشب في الطب، وخاصة الخشب، فاسمان في قوله إذا انقوس
(٤) يستعملون الأشجار في الطب، وخاصة الخشب، فاسمان في قوله إذا انقوس
(٥) يستعملون الأشجار في الطب، وخاصة الخشب، فاسمان في قوله إذا انقوس

(مادة ٥٢٤)

المستأجر الذي آجر غيره العين المتفجع بها عزيم بالأجرة قبل الكفا وليس للثلاثة بعضهم من المستأجر الثاني إذا أحاطه المستأجر عليه أو لم يملكه بعضهم من المستأجر الثاني (١)

(مادة ٥٢٥)

لا يجوز صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميمها اختيار من ياتمها أو إصلاح مزارعها وإن كان ذلك عليه لأعلى المستأجر سكنه إذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها إلا إذا كان استأجر عاوي كذا ذلك وقد رآه الناس إذا خرج منها (٢)

(مادة ٥٢٦)

إذا حدث بالعين المستأجرة عيب يؤول منه التلف بالكلية كخراب الدار أو جعل بالمنفعة كلتم دام يرضى أو يؤول منه عيب بالمنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ إذا جازة ويستأنه عنه لأجر في الصورة الأولى سواء فسخ أم لا وأما في الصورة الثانية فإن فسخه يضر قريب المارسة عند الإيجار وإن لم يفسخ لا يقطع الإيجار سواء استوفى بالمنفعة مع العيب أم لا (٣)
فإذا ثبت الدار وأصله انقلب الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

(مادة ٥٢٧)

إذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤول في المنفعة المقصودة منها أو لا يجعلها كالأضرار فقط من حائط لا يقصر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الإيجار المهني (٤)

(مادة ٥٢٨)

إذا احتاجت الدار المستأجرة لعملارة فمروية استأجرها لا يمنع المصلحة أجرة المؤجر من أجزائها فإن قرب على العمارة ما يضر بالسكنى أو يؤول في المنفعة للمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه (٥)

(مادة ٥٢٩)

لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في استئجاره بالمنفعة بعدد الأجرة ولا أن يحدث في العين المؤجرة تغييرا يمنع من الاتباع أو يعزل بالمنفعة المعقودة عليها

(١) يستأنه من فسخه أو يؤول منه التلف بأجرة قبل الكفا وليس للثلاثة بعضهم من المستأجر الثاني (١)

(٢) يستأنه من فسخه أو يؤول منه التلف بأجرة قبل الكفا وليس للثلاثة بعضهم من المستأجر الثاني (٢)

(٣) يستأنه من فسخه أو يؤول منه التلف بأجرة قبل الكفا وليس للثلاثة بعضهم من المستأجر الثاني (٣)

(٤) يستأنه من فسخه أو يؤول منه التلف بأجرة قبل الكفا وليس للثلاثة بعضهم من المستأجر الثاني (٤)

(٥) يستأنه من فسخه أو يؤول منه التلف بأجرة قبل الكفا وليس للثلاثة بعضهم من المستأجر الثاني (٥)

(٦) يستأنه من فسخه أو يؤول منه التلف بأجرة قبل الكفا وليس للثلاثة بعضهم من المستأجر الثاني (٦)

(مادة ٥٤٠)

أذا سلم المؤجر جميع الأجزاء المستأجرة ثم زعم حرقه ونزع منها إيتان يرونها وقع على المستأجر من
الاجرة بقدر حصته
وكذلك الحكم إذا شغل المؤجر عنده بيتان من بيوت الدار المستأجرة فإن حصته تسقط من
الاجرة المشاهدة (١)

(مادة ٥٤١)

إذا تعرض في مدة الاجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بانه غصبت الدار المستأجرة منه وتم
تحكيك ماى وسبب ذلك كانت من رفع يد الغاصب مسقط الاجرة عن المستأجر ولو عرف قبل ذلك
في بعض المدة تسقط الاجرة بغير ادعاء (٢)

(مادة ٥٤٢)

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك كذبا فلا تسقط عنه الاجرة ولو أمكنه ذلك
طائفاً من المدة لا يترتب ذلك وتسقط عنه الاجرة

(مادة ٥٤٣)

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه فأنه لا تنتفع بها أو وقع ضمها ولا ينفله وأنكر
المؤجر ذلك يحكم بحكم الحال بينهما فإن كانت الدار بيد المستأجرة فالأولى بالمؤجر وإن كانت في يد غيره
المستأجر يصدق قوله ولا أجر عليه

(مادة ٥٤٤)

يجب على المستأجر أن يرأس به حتى بالعين المؤجرة كاعتدائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث به تعديراً
بدونه إلا أن ما يملكها (٣)

(مادة ٥٤٥)

التميرات التي أضافها المستأجر بأن المؤجر أن كانت عائدة لاصلاح المؤجر وخصايته عن
الخلل فالتأجير لا يرجع عنها على المؤجر وإن لم يشرط الرجوع بمطلبه وإن كانت عائدة لتنازع
المستأجر بغيره للمستأجر الرجوع به إلا إذا اشتراطه (٤)

(١) استدل ابن الصديق في الثاني عشر في حقه بآية الإيجار قوله ٢٣٠ ومنها من اتلف في الشهرين في بيت

التي هي من أمواله قوله ٢٤٧ وكذلك في غيره من الأموال

(٢) يستقل حكمه بما هو عليه من المادتين من كتاب التار في الدار وطلبه من المقتدرين أو من غيره

(٣) يستقل حكمه من قول أبي حنيفة ومن لا يشرط الرجوع بمطلبه من المدة لا يترتب له الاجرة قوله ٢٣٠

(٤) يستقل حكمه من قول أبي حنيفة ومن لا يشرط الرجوع بمطلبه من المدة لا يترتب له الاجرة قوله ٢٣٠

(مادة ٥٤٦)

إزالة الأثر به والزيادة التي تترأى في مدة الاجارة تلتزم المستأجر

(مادة ٥٤٧)

يجوز للمستأجر الدار أو الأرض أن يستوفي عين المصلحة التي قدرته في العقد أو منعه من ثلها
أو دونها وليس له أن يضارها إلى ما فوقها
فلا يجوز للمستأجر ما يوجب له الضرر أن يعمل فيه منعه من حدود

(مادة ٥٤٨)

إذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يرفع الدار أو الحائز المؤجر ويسلمها للمدعيها
ولا طاعة للتسليم عما به يتخلط

(مادة ٥٤٩)

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الاجارة المدعى وجب ثبات الزيادة وطلب
منه قبضها أو الخرج من المدة وفسدت المستأجر بعينه سكوتة رضاه وقبوله لا يرد ذلك قبل انقضاء
المدة بشرط المدة التي كان يمكنه أن يتقبل فيها ما عهده لتخليط الدار وبغضها من مصلحته المؤجر وفيه
يسكوتة (١٣)

(مادة ٥٥٠)

إذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعد انقضاء أو أكثر من مده أجار المثل فيه ان كانت الدار
معدة للاستغلال أو كانت وقفا أو لغيره

(مادة ٥٥١)

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفا أو لغيره يجب عليه
أجر المثل وإن لم تكن كذلك فلا أجر عليه إلا إذا اقتضاه صاحب الدار بالاجرة وسكن فيها بعد
ما اقتضاه وكان مقره بالمالك ولم يصرح بثبوت الرضا بالاجرة

(مادة ٥٥٢)

إذا سكن أحد دار الغير بشاؤيل عقد أكثر من دار سكن بيت لآخر ثم ظهر أنه لغيره أو سكنها

- (١) يستأنف من زده المختار أو المختارة ٤٤ من باب سبع الاجارة — (٢) يستأنف من الدار والدار
من باب مائة من الاجارة مرة ٧٧ وقوة ١١٠ — (٣) يستأنف من الدار والدار من باب مائة من
أوسط فمصل في اللفظ التي يباع بها الاجارة من آخر مرة ٣٣٧ وأول مرة ٣٣٧ ومصلحة في اللفظ منها
من أو من كتاب الاجارة مرة ٢٤٨ والبارقة من مائة من المصروف من أول مرة وهو مائة مائة من الدار
من مائة من الاجارة مرة ٢٤٨ وقوة من الدار من مائة من المصروف من أول مرة وهو مائة مائة من الدار
(٤) يستأنف من الدار والدار في أو من مائة من الاجارة مرة ٥٥

بأنه إلى ملك كبيت من قبله أحد الشركة ولا يجب دفعه على الساكن وإن كان ذلك
مما لا يستعمله إلا في مكانه فقط أو في جميع

{ ००५३:६ }

مع العين الماخورة وقد غرقه على أبحار المستأجر فان أبحاره جاز والى لم يجره في وقوفها
الى أن يسقط حق المستأجر

$$\{001 \bar{2}1\}$$

تفصح الأجازة عوت المبرأ وعوت المستأجر إذا عده في الغيرة بالتوكيل عنه فإن مات
التوكيل ما جازة أو استأجر فلا يطل الأجازة بوجه

(७८७ १५५)

إذا مات المؤجر وكان المستأجر قد دخل الأجرة ولمدة لم تستوف المدة فحقه أن يأخذ حصة العين
المأجورة إلى استيفاء ما يأخذ فإن مات المؤجر مدني أو قبله له ما يملكه فيه غير العين المؤجرة
تباع أو المستأجر أضحى فمهما من ثمن الثمن له أن يكتسب العين في يده قبل أن يوفى حصة من ثمنها أو إذا
الأمراء وإن نقص ثمنها شيء مما يملكه يكون في النقص أسوة العجاء

(၁၀၇ မိနစ်)

اذا سكن المستأجر علم بموت المؤجر يجب عليه أجرة المثل ان كان له أجر بعد الاستئصال والا فلا يجب عليه شيء الا اذا كانت في ورثة المؤجر وجب عليه أجرة مثل حصته وان لم يظلمه هذا اذا سكن فبسط طوب الورثة الأجرة انما لو كان بعد ظلمهم الأجرة منه يلزمه الأجر المسمى بسكناه وعده لا يقرق بين العدل والاستئصال أو غيره

(०८५ पृष्ठ)

أصبح الاجلاء بعد ذلك الامم بن علي بن ابي حريش لما قال له غير العيون المؤخره من اوثق الدين بالينه
أو بأقرار المؤخره وثوقه انصاحه من قضاة القاضي فقدا البع ذلك في الدور من (١)

[illegible]

وانما تنفع الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجلبه المستأجر فان المأجور حرة حرة تنباع
وبع على المستأجر حرة من ثمنها او من زاد من ثمنها. وانما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما تجلبه
المستأجر أو أقل منه فلا تنفع الاجارة

الباب الخامس

(في اجارة الاراضي)

(مادة ٥٥٨)

تصح اجارة الارض لزراعتها مع بيان ما يزرع فيها أو بتخيير المستأجر ان يزرع ما يبدله فيها (١)

(مادة ٥٥٩)

لا تجوز اجارة الارض اجارة منفردة وهي مستغلة بزرع غير المستأجر ان كان الزرع مثلاً ليعبد له
أو ان حصاده أو كان من روعه بها بحق فان كان الزرع قائماً بالارض ملكاً للمستأجر يارث اجارة
الارض له

وان كان الزرع من اجارة اجارة الارض اغير صاحبه ويؤمر بحصاده وتسليم الارض لوارثه
للمستأجر (٢)

(مادة ٥٦٠)

اذا كان الزرع قائماً بالارض من روعه بها فليس بحق ولا يمتنع عدم ادراكه من حصة اجارة الارض
لغير صاحب الزرع ويخبر صاحبه على قاعه ولو كان اقل

(مادة ٥٦١)

تصح اجارة الارض للمستغلة بزرع غير المستأجر اجارة منفردة الى وقت يحصد الزرع فيد ونصير
الارض قارعة قابلة للتسليم للمستأجر في الوقت المسمى وعندئذ لو كان الزرع قائماً بحق أي بغير
حق مدركة أو غير مدركة (٣)

(مادة ٥٦٢)

للمستأجر الارض الشرب والداريق وان لم يشترطهما في العقد (٤)

(١) يستأجر من أو أقل ما يزرع من الاجارة فترة ٨ من القدر

(٢) يستأجر من كل ثمنها من المأجور ان كان المأجور من الفترة لمدة مستمرة قبله وكذا ان كان اجارة منفردة

(٣) يستأجر من القدر من المأجور من باب ما يجوز من الاجارة فترة ١٩

(٤) يستأجر من القدر من الباب قبل اجارة ١٨

(၀၇၇ ခု)

أذا مضت مدة الاجارة وبالأرض الممتدة شجرة زرع: قبل الم بدركه أو ان حصانه يتركه لك - تأجره بحر
المثل إلى أن تدركه ويحصده (١)

(८४ - ३६)

إذا مات المستأجر قبل انقضاء الاجارة فعليه قبل انقضاء المدة وكل في الارض زرع لم يبدله بقرنة
الزرع لزومه بالاجرة المعقولة الى ان يبدله ويصعد

الكتاب السادس

(في احوال امة الوقت)

(24)

من له ولادة الاحياء من فاطر أو خاص (٢)

(۵۷۵)

ولا يهتد به الا حجة القاطع لا القموف على الان أدركه القاطع يقضيها (٣)

(عامة over)

برأى سرقة الواقف في إجارته وقبضه فان عين الواقف تعد الإجارة البيع شره وليس للمتلقي
مجانته (١)

$$\{ \phi \pm \frac{1}{2} \}$$

إذا سلكنا لأرباب في استنصار الوقت المدة التي يمضونها الوقت وكانت اجازتهم أكثر من تلك المدة
أنعم الوقت وأهم رفعة المتولي الأمر إلى الثاني لإوجدها مدة التي رآها أحسن الوقت (٥)

(١) سئلوا عنكم وانتم لم تعلموا الخديعة من الباب الثامن في العبارة الأخيرة بقوله انتم لم تعلموا الخديعة ١١٤

(٣) رسالة ابن تيمية في الرد على أقوال الأجل عن جن جنونه ١٥٦ ومن الحاشية الزيادة ١٥٦

من فصل رابع شريطا واقف -- (T) في الحجرة المخصصة للاشورة من كتاب الامانة غرة 1-9 - شريطا واقف

الإحارة اجتول، انقضت وجب وأرعد ورون، ميماء، خر، أحمز، ول، وهاء، ذال، طاء، حاء، جيم، ياء، نون، زاي، سين، عاين، هاء، واو، آء، لام، أل، عطف

ثم يمسى الدخان المنسوب لآدم واولاده واولادهم الى ان يصيروا ادم وجميع قبيله قلائب الى ان يفرقوا واولادهم

[illegible]

(٥) يستقاض من أوصلت إلى الجاهل في ولاية التوقيت غيرة ٣٣٥ من سيجات التوقيف من المتابعة

... ..

(مادة ٥٨٢)

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعبرة العارضة في أثناء مدة الاجارة بفسخ العقد وبوجوب غيره مالم تكن العين المستأجرة مشغولة بزماعته فان كانت كذلك بترخيص الى أن يخصص الزرع ونقصان عليه الزيادة ضمن وقتها الى حصد الزرع وفسخ العقد (١)

(مادة ٥٨٣)

إذا انقضت مدة الاجارة فوجوب تأجير المثل في زرع غيرها ولو كانت غير المستأجر الاول مالم يكن للمستأجر الاول حق الفراق العين المستأجرة
فان كان له فيها حق الفراق من شئ أو غير اس فانه يحق له في الاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل (٢)

(مادة ٥٨٤)

إذا انقضت مدة الاجارة وكانت للمستأجر بناؤه من ماله أو من غير ماله في أرض الوقف
بذلك المأخذ يؤمن بعدم بانه وقطع الجيرة ان كانت هذه أو قلعة لا يضر به أرض الوقف فان أضر بها فليس له مدم ولا قلعة ولا يجبر على الترخيص الى أن يسقط البناء وان شجره ويستخلص ماله
فيأخذ أبقاضه ولا يكون بناؤه من غير ماله من جهة اجارة الأرض لغيره
ولا يظن أن تلكه ان أراد له الوقف ولو جبر على صاحبه بمن لا يجب أن أقل القديين منها
أو قلها (٣)

(مادة ٥٨٥)

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله أو من غيره مالم يضر به المأخذ وانقضت مدة
الاجارة أو أن يأن يدفع أجر المثل أو كان هدم البناء أو قطع الشجر مضراً للأرض بخلاف المأخذين
أن يملكه جبراً على المستأجر بشئ من الحق الملع وبين أن يتركه الى أن يقتضاه من الأرض
فيأخذ المستأجر أبقاضه (٤)
وإذا أغير المأخذ بناءً فأن ماله مع عرصه أو وقف جازو يتقرر مقدار ما يستأجره كل منهما
فيأصاب البناء على صاحبه وما أصاب عرصه أو وقف يعطى المأخذ الوقف (٥)

(١) بمقتضى مرسوم المحضرين أوائل الفصل في استئجار المأخذ ٢٩٩

(٢) بمقتضى مرسوم المحضرين الفصل في استئجار المأخذ ٣٠٠

(٣) بمقتضى مرسوم المحضرين الفصل في استئجار المأخذ ٣٠١

(٤) بمقتضى مرسوم المحضرين الفصل في استئجار المأخذ ٣٠٢

(٥) بمقتضى مرسوم المحضرين الفصل في استئجار المأخذ ٣٠٣

(مادة ٥٨٦)

إذا احتاجت دار الوقف إلى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بمدايرها من مال الوقف ثم عمرها فله الرجوع على الناظر. أنفق على العمارة بوفيه له من ثمن الوقف وإن لم يشترط الرجوع وإذا كان يرجع معلوم منفعة العمارة للوقف. وإذا كان يرجع من غير معلوم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع حاله بشرط الرجوع (١)

(مادة ٥٨٧)

إذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما ينافي في أرض الوقف بغير إذن ناظر مائة قاص الوقف وكان البناء بحيث لو دمر لم يبق غير الالف قاص قيمة في هذا المصالح وشرط أخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع عما أنفق على البناء ولو لم يأت بتمت البناء (٢)

(مادة ٥٨٨)

إذا غير المستأجر معالم الوقف بأن يبنيه كله أو بعضه ويبنيه على غير الصفة التي كان عليها فإن كان ما غير إليه أنفع للجهة الوقفية بقي ما ينافي على التبدية للوقف وهو يرجع عما أنفق من ثمن البناء أجر المثل بقرضه أو لا يحتسب له شيء من ثمنه في مقابلة ما أنفق على العمارة وإن لم يكن أسع للوقف وأكثر من عاين من مدمرته وإحاطة العين إلى ما كانت عليه (٣)

(مادة ٥٨٩)

لا تنسخ الاجارة بغير ائذنه الناظر ولا يغيره. وتنسخ بغير إذن المستأجر انقلب

فصل

(في الحكر والكادك والخلو)

(مادة ٥٩٠)

الاحتكام كل رهن عقد اجارة فدية عليه أو فدية له أو فدية للبايع أو الفارس أو لأحد هذه الأقسام

(مادة ٥٩١)

ما يئنه الحكر أو رهنه لنفسه بأذن المحتوي في الأرض المحركة كزيتون طح كاله فقص به للشرط وغير الشرط ووقفه يورث عنه (٤)

- (١) يستأجر من ثمن الوقف من ٢٠٨ - ٢١ يستأجر من الخبز من ١٠ إلى الوقف من ١٢٣
(٢) يستأجر من ثمن الوقف من ٢٠٨ - ٢١ يستأجر من الخبز من ١٠ إلى الوقف من ١٢٣
(٣) يستأجر من ثمن الوقف من ٢٠٨ - ٢١ يستأجر من الخبز من ١٠ إلى الوقف من ١٢٣
(٤) يستأجر من ثمن الوقف من ٢٠٨ - ٢١ يستأجر من الخبز من ١٠ إلى الوقف من ١٢٣

(مادة ٥٩٢)

لا يكلف المستعكر رفع ثأته ولا قطع غراسه ويؤيد رفع أكبر المثل انقرو على مساحة الأرض خالصة من البناء والغراس (١)

(مادة ٥٩٣)

انما زاد أو نقص المثل الأرض المستعكرة بسبب بناء المستعكر أو غراسه فلا تزيد الزيادة فان زاد أكبر المثل في نفسه زيادة فاحشمه فمؤثرته الزيادة فان اشتهع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتؤيد رفعه بالاجرة الزائدة (٢)

(مادة ٥٩٤)

ثبت للمستعكر حق انقراض في الأرض المستعكرة بناء الأساس فيها أو بغرس شجرة بها وبإلزام باجر مثل الأرض ملكا لمأس بناءه وغراسه فاحشم فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أكبر المثل (٣)

(مادة ٥٩٥)

اذا مات المستعكر قبل أن يبنى أو يغرس في الأرض المستعكرة انقضت الاجارة وليس تؤثرته البناء أو الغراس فيها بدون أدنى الناطق (٤)

(مادة ٥٩٦)

يطلق الكدلة على الاعيان المتماثلة المستعكر المتصلة بالحقايق على وجه القرار كالبناء أو لولا على وجه القرار كالآلات الصناعات المركبة به وبطاقق أيضا على المستعكر اذ في الأرضى كالبناء والغراس فيها (٥)

(مادة ٥٩٧)

الكدلة المتصلة بالأرض بناء وغراسا أو زكيا على وجه انقراضه أو أموال متقومة ببيع وتورث ولا يصح بيعها حتى انقراضها ما سبقة أوها بأجر المثل (٦)

(١) يستفاد من تنقيح الحاشية من أصوله اذ مادة ١٢٣ ونور ١٣٣ ومن الاصحاف في اواخر باب ما يجوز وقته غيرة من المذكورين بمادة ١٤٤ من المضافات اهـ

(٢) يستفاد من المبرر وحاشية رد المحتار من اواخر حجة كتاب الوضعية ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحاشية من الاجارة قبل كتاب الاكراه ببيع وروايت غيرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحاشية من التعليق والحدود المذكورين غيرة

(٥) يستفاد من رد المحتار اواخر حجة كتاب الوضعية ٣٩١

(٦) يستفاد من المبرر وحاشية رد المحتار من المجلد والحدود المذكورين غيرة

(مادة ٦٠٤)

يشترط لصحة المزارعة أن يكون المالكان هما قلين وأن تكون الأرض مباحة للزراعة لا للسمجة ولا للثروة وأن يكون البذر ولود لا نهسا وأن كان هو صاحب الأرض أو العامل وأن تلم الأرض قارذراع فارغة من الزرع ولو كان البذر من ريب الأرض (١)

(مادة ٦٠٥)

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مئة مئة لوفة قامة فمبوبة بحيث لا يمكن فيه من الزراعة ولا تارده بحيث لا يعيش أحد اليماعا (٢)

فإن سكا من المدة صحت المزارعة ووقعت على زرع واحد

(مادة ٦٠٦)

يلزم لصحة المزارعة أن يعين بنفس البذر وأن يعين نصيب من لا يذره له سراحة أو شغل فإن لم يعين بنفس البذر وكان من قبل صاحب الأرض بصحة المزارعة وإن كان من قبل المزارع فلا تصح إلا إذا جعل له التبار في أن يزرع مائة (٣)

(مادة ٦٠٧)

لا تصح المزارعة إلا إذا عين ثمة أو ثمن حصص شائعة من المحصول فإن شرط لاحد ما فخران معايرة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموقوف من المحصول وقسمه الباقي بينهما فغسلت المزارعة (٤)

(مادة ٦٠٨)

يضم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقلين على الوجه الذي اشترطه (٥)

(مادة ٦٠٩)

إذا وقعت المزارعة فإدبه يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل أنه كان البذر من صاحب الأرض فإن كان من العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٦)

(مادة ٦١٠)

إذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة المأمنة فإن كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض فعليه أجره مثل العامل (٧)

(١) يستأنس بالاشارة وانصه وما استعمل من أوائل المزارعة في البرود المختار غرة ١٧٤ وفترة ١٧٥

(٢) يستأنس من المزمع أوائل المزارعة غرة ١٧٥ - (٣) يستأنس من الشراء أوائل المزارعة غرة ١٧٧

(٤) يستأنس من البرود المختار أوائل المزارعة غرة ١٧٧ ب (٥) يستأنس من البرود أوائل المزارعة غرة ١٧٨

(مادة ٦١٠)

يجوز فسخ المزارعة بدین مجموع الى بيع الارض ان لم يثبت المزارع فان ثبت المزارع ولم يقصد
تعلق حق المزارع به فلا يجوز بيعها الا اذا أجاز المزارع (١)

(مادة ٦١١)

اذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة
خاصة وعليه الضمان في المزارعة الناحية الواجب عليه العمل فيها (٢)

(مادة ٦١٢)

اذا تزلزل الاصل سقى المزارع بما احتج به من الزرع ضمن وقت ما تزلزل السقي قيمة الزرع ثابتا
في الارض وان لم يكن للزرع قيمة تقوم الارض من زروعة وغير مشروعة قطعة من نصف فضل
حاصلها (٣)

(مادة ٦١٣)

اذا أخر الاكل سقى الزرع تأخير معتادا فلا ضمان عليه وان أخر متأخرا غير معتاد فعليه
الضمان في المزارعة الناحية (٤)

(مادة ٦١٤)

اذا تزلزل حفظ الزرع حتى اكتمت الواجب عليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى اكمل المزارع
كله مع امكانه رده ضمن والا لا (٥)

(مادة ٦١٥)

اذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع في الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع غير مافيه نصيبه من
الارض وتكون قيمة ما يلزم للزرع من سقي ومحافظة وحصاد وتزدية على كل من صاحب
الارض والمزارع بنصف حصصهما (٦)

(مادة ٦١٦)

اذا مات صاحب الارض والزرع قبل ادراك العمال على العمل في ادراك الزرع وليس لزوجة
المات في منعه (٧)

- (١) يستقاضي المدعي المزارعة بقوة ١٧٧ - (٤) يستقاضي المدعي المزارعة بقوة ١٧٩
(٢) يستقاضي المدعي المزارعة بقوة ١٧٩ - (٤) يستقاضي المدعي المزارعة بقوة ١٧٩
أو المزارعة بقوة ١٧٩ - (٥) يستقاضي المدعي المزارعة بقوة ١٧٩ أو المزارعة بقوة ١٨٠ والتقدير التكليف
قوله اكمل الزرع كلمة هي التي تعني ان يذهب المزارع الى ادراك الزرع (٦) يستقاضي المدعي المزارعة بقوة ١٧٩
أو المزارعة بقوة ١٧٨ - (٧) يستقاضي المدعي المزارعة بقوة ١٧٩ أو المزارعة بقوة ١٧٩

(مادة ٦١٧)

إذا ملك المزارع والزرع غصن فوريته تقوم بشايعه في العمل إلى أن يستوي الزرع وإن أنى صاحب الأرض

(مادة ٦١٨)

إذا دفع صاحب الأرض لزمه أن يزرع فلا يقيم عليه عام إلا حتى عند الزرع ثم استجفت الأرض يحجز المزارع بين أن يصف المخلوع أو رده ف يرجع على صاحب الأرض بأجر مثله (١)

(مادة ٦١٩)

إذا دفع صاحب الأرض الأرض للعامل ودفع إليه اليد من الزرع لها فبث الزرع ثم استجفت الأرض وقطع الزرع قبل أدائها أو أن حصانه فاختار المزارع رد المخلوع وله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الأرض وله أخذ نصف المخلوع ولا ينشئ له غيره (٢)

(مادة ٦٢٠)

إذا دفع صاحب الأرض أرض من أربعة ذل يد من العامل ثم استجفت الأرض بأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأجر العامل بالقطع ولو كان الزرع بلا ريح وكوف مؤنة نصف القطع على صاحب الأرض ونصفه على المزارع والمزارع بالخيار أن يأجره بنصف المخلوع ولا يرجع على صاحب الأرض بشئ مما وإن شاء ودفع المخلوع وضاعه فبث حصته من الزرع مستحقا للقرار لا مقابلا (٣)

الفصل الثاني

(في المساقاة)

(مادة ٦٢١)

المساقاة هي معاينة دفع النجور والكروم إلى من يزرعها بجزء معلوم من ثمرها والمزارع بالشجر كل ما ينبت في الأرض فريضة باسمه أو أكثر (١)

(١) يستأجره بكمية ثمن رد الحدة ارض أو ثمن المساقاة ثمرة (١٨١)

(٢) يستأجره من الثمن ثمن أو ثمن الجلب العاشر في زراعة أحد الشجر بكمية من المزارعة ثمرة (٢٧٢)

(٣) بدنة ارض من الثمن ثمن أو ثمن الجلب العاشر في زراعة أحد الشجر بكمية من المزارعة ثمرة (٢٧٢) ومصرح به

أيضا في رد الحدة ارض أو ثمن المساقاة ثمرة (١٨٢)

(٤) يستأجره من الثمن وصية رد الحدة ارض أو ثمن المساقاة ثمرة (١٨١)

(مادة ٦٢٢)

تصح المسافة بدون زيادة ولا نقص على أقله من يخرج من تلك السنة وتصح مع بيان الآلة
المتعارفة

والجواز كذا في طرقه لا يعارضان اليه بما لم ينص (١)

(مادة ٦٢٣)

إذا ذكر المسافة فلا يخرج المقر في المسافة المسافة (٢)

وإن ذكر المسافة فمقتضى خروج المقر فيها أو عدم خروجها كانت المسافة موقوفة فإن خرج
في الوقت المسمى في غرة برقي في مثله في الماء لم يثبت المسافة وإن لم يخرج منه ما على حسب
شرطها

وإن تأخر خروج المقر عن الوقت المسمى قبلت المسافة ولو لم يأت في آخر منى عمداً وإن لم يخرج شيء
أصله فلا يثبت الكسر منهم على الآخر

(مادة ٦٢٤)

تعد المسافة لأثر من اجتاز بين خلافتها أحدهما لا مضافاً والتسليم من غير رضا الآخر لا يعتد
ويجوز المسافة على أهل الأمن عتداً (٣)

(مادة ٦٢٥)

إذا انقضت مدة المسافة بطلت فإن كان على الشجر غول له الإحاطة والقيام للمسافة وإن شاء نيام
على العمل إلى انتهاء المقر لا وجوب أجر عليه ولا صاحب الأرض وإن شاء رد العمل ويختار
الآخر بالقيام بالثلاثة المذكورة في المسافة الأخيرة (٤)

(مادة ٦٢٦)

لا يجوز للمسافة أن يساقى بحرية الأبدان مثلما لا يجوز أن يساقى بغير إرادة فالتأرجح للثلاث وللأساقى
أشلى أجره على المسافة الأولى بالغالب ولا أجر للأول (٥)

(مادة ٦٢٧)

إذا استحق الشجر أو الثقل وفيه شجر يرجع المسافة إلى الشجر على صاحب الشجر (٦)
فإن لم يخرج الثقل أو الشجر عارضاً استحققت للأشلى للمسافة

(١) يستفاد من قوله في المسافة مائة ١٨٢ - (٢) يستفاد من قوله من المسافة مائة ١٨٢ - (٣) يستفاد من قوله في المسافة مائة ١٨٢ - (٤) يستفاد من قوله في المسافة مائة ١٨٢ - (٥) يستفاد من قوله في المسافة مائة ١٨٢ - (٦) يستفاد من قوله في المسافة مائة ١٨٢

(مادة ٦٢٨)

إذا عجز العامل عن العمل أو كان غير سامع عن الأمر ففسخ المساقاة (١)

(مادة ٦٢٩)

إذا دفع أحد الثمرين فلا يفسخ المساقاة بشرط أنه أكثر من قدر نصيبه ولا يجوز أن يكون الخراج بينهما متعاقباً على قدر نصيبهما ولا أن يجره فانه شرط أن يكون الخراج بينهما متعاقباً (٢)

(مادة ٦٣٠)

إذا مات العامل بطلت المساقاة فإن كتب على التاجر أن يدرج ثمرته بالتجارة وإن شاء أو قاموا عليه حتى يدرج الثمر وإن كره ذلك صاحب الأرض وإن شاء أو قطعها لا يجبرون على العمل فيصير التاجر بمن أن يسمي البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيه فليس فيه من البسر وبين أن يمتنع على البسر حتى يبلغ فيه جرعاً متفقاً في حصصهم من الثمر (٣)

(مادة ٦٣١)

إذا مات رب الأرض وانقرض يقوم العامل كما كان وإن كره ذلك ورثته صاحب الأرض وإن أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويجوز ورثته رب الأرض بالتخييرات الثلاثة المبينة (٤)

(مادة ٦٣٢)

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والقرض فالتجارية في التخيير عليه وعدمه لورثة العامل فإن شاءوا قاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وإن شاءوا ردوه ويكون الخيار لورثة صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة السابقة

(مادة ٦٣٣)

الأعمال اللازمة للثمرة قبل ادراكها كسقي وتلقيح وحفظه يلزم العامل (٥)

والأعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالجفاف ونحوه يلزم كل من العاقدين

كتاب الشراكة

(مادة ٦٥٤)

الشراكة على نوعين شراكة مالك وشراكة معتد (٦)

(١) يستفاد من الشراء والخرق المادة ١٨٥ - (٢) يستفاد من المروءة والمخاطرة أو الخلل في المادة ١٨٥

(٣) يستفاد من المروءة والمخاطرة أو الخلل في المادة ١٨٤ - (٤) يستفاد من المروءة والمخاطرة أو الخلل في المادة ١٨٥ - (٥) يستفاد من المروءة والمخاطرة أو الخلل في المادة ١٨٥

(٦) يستفاد من المروءة والمخاطرة أو الخلل في المادة ٣٣٦ وقدر ٣٣٧

(مادة ٦٣٥)

شركة المثلث هي التي يكون فيها أكثر من اثنين أو ثلاثة أسباب من أسباب المثلث (١)

(مادة ٦٣٦)

شركة المثلث نوعان شركة اختيارية وشركة إجبارية

فالشركة الاختيارية هي التي يكون فيها أكثر من اثنين أو ثلاثة أسباب من أسباب المثلث أو وصية أو خطاب لاسم أو لهم بختيارهم

والشركة الإجبارية هي التي يكون فيها أكثر من اثنين أو ثلاثة أسباب من أسباب المثلث أو وصية أو خطاب لاسم أو لهم بختيارهم أو يكون فيها أكثر من اثنين أو ثلاثة أسباب من أسباب المثلث أو وصية أو خطاب لاسم أو لهم بختيارهم أو يكون فيها أكثر من اثنين أو ثلاثة أسباب من أسباب المثلث أو وصية أو خطاب لاسم أو لهم بختيارهم

(مادة ٦٣٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقد بين المشاركين في رأس المال وفي الربح وفي أنواع شركة بالتساقط وشركة بالأعمال وشركة بوجوده وكل من هذه الثلاثة أمثلة لوصية أو خطاب (٢)

(مادة ٦٣٨)

يشترط في الشركة العقد أن يكون المصروف عليه قابلاً للتوكيل وأن يكون الربح معلوماً مقدراً وأن يكون براءات في الجور لا معينا (٣)

الأسباب الأولى

(في تصرفات الشركة في الاعيان المشتركة)

(مادة ٦٣٩)

لكل واحد من الشركاء في المثلث أن تصرف في حصته كيف يشاء بدون إذن شركة بجميع التصرفات التي لا يترتب عليها ضرر لشركة أو قد يبيع حصته ولو من غير شركة إلا إذا كان في صورة التملك والاختلاف فإنه لا يجوز أن يبيع من غير شركة بغير إذنه وإيجب له أن تصرف في حصته تصرفاً ضرراً دون إذن شركة (٤)

(١) يستفاد من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٢) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٣) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٤) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٥) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من

نوع ٢٣٣ - (٣) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٤) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٥) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من

(٤) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٥) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٥) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من

الشركة نوع ٢٣٥ من (٥) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من (٥) يستفاد من حكمه من الفقرة الأولى من المادة ٦٣٣ من

(مادة ٦٤٠)

كل واحد من الشريكة كلاجبي في الامتناع عن تصرف حصته بشرطه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضر إلى وجهه بكن من غير رخصته ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو اغتصبه

(مادة ٦٤١)

يجوز لأحد الشريكين بيع حصته مشاركة من العتار المشترك وغيره بشرطه ولا يغبر شريكه بل أنه ما لم يترتب على ذلك ضرر للشريك (١)

(مادة ٦٤٢)

بيع حصة شريك على الشريك غير جائز إلا أنه فلا يصح لأحد الشريكين في بناء أو شجرة أو ملح أو نخل قطعه أو زرع له بذلك أن يبيع حصته فيه بدون الأرض لغيره شريكه إلا أنه والله يبيعها شريكه

(مادة ٦٤٣)

إذا باع أحد الشريكين أنصال المشترك بدون إذن شريكه وسلم للمشتري فهل يملكه قال الشريكان الآخران بضم شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريكان لم يملك البيع وله كل النخل وإن ضمن المشتري وبيع نصف النخل على بائعه والباقي لا يرجع على أحد وكذلك الحصة إذا كان الشريكان ثلاثة وبيع أحدهم أنصال المشترك وسلمه يملك الآخرون بدون إذن الثالث فلهما نصف شريكه الآخر من أو اثنين المشتري (٢)

(مادة ٦٤٤)

إذا احتاط الشريكان ببيع مالهم بما أودعوا صنعهما فلا يجوز لأحد الشريكين فيهما أن يبيع حصته بهما دون إذن شريكه كما سبق في مادة ٦٢٩ من أول الباب (٣)

(مادة ٦٤٥)

إذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة مدة من الزمن وشركه حاضر فليس له أن يطالبه بإخراجه المدة الماضية ولأنه يطلب السكنى بقصد وملسكن الآخر والله أن يطلب شهدة الدار أو إقرارا إن كانت قابلة للشهادة أو يتم إياها مع شريكه كما هو مذكور في مادة ٦٤٧ و ٦٤٨ (٤)

(١) استفتاءكم بما أوردناه من الدورية المختارين أو على كتاب الشريعة رقم ٢٢٣ و ٢٢٤

(٢) يستفاد حكمهما من أول تل شركة التنازع رقم ١٠١ و ١٠٢ ومن الدواخيل أو الجواب الشريك القاصد بوجهه في الدار المختارة رقم ٢٢٦

(٣) يستفاد حكمه من الدورية المختارين أو على رقم ٢٢٦ الشريعة رقم ٢٢٣ و ٢٢٤ (٤) يستفاد حكمهما من النسخ من أوائل الشريعة رقم ٢٢٤ ومن آخرها الشريعة رقم ٢٢٦ المختارة رقم ٢٢٧

(مادة ٦٥٣)

حصته أحد الثمرين يكن عبارة في هذا الأمر فإن ملكته بدون تعدي فلا ضمان عليه (١)

الباب الثاني

(في عبارة الملك المشترك)

(مادة ٦٥٤)

إذا احتاج الملك المشترك إلى صفة أو عبارة يعرفها بماله بالاشتراك على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٦٥٥)

إذا حضر أحد الثمرين يكن الملك المشترك بالثمن شريكه يكون له الرجوع عليه بتدريما يصيب حصته من المصاريف فإن عجز الثمرين بالاشتراك في الثمن يكون متبرعا بالرجوع له صاحب بهامره على العبارة (٣)

(مادة ٦٥٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل التسعير إلى عبارة وكان أحد الثمرين عايبا أو أراد إخراج عايله فإن عجزه بالثمن الخفاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وإن عجزه بالاشتراك فلا رجوع له على شريكه بشئ بهامره فعلى العبارة (٤)

(مادة ٦٥٧)

إذا اتهم ببناء الدار المشتركة أو أراد أحد الثمرين عبارة أو أنى الأمر فإن كانت كبيرة تحفل القصة فلا يجبر إلا على العبارة فإن أتى الأمر على ما يدون إذن شريكه فهو متبرع لعدم إظهاره (٥)

(مادة ٦٥٨)

إذا اتهم ببناء الملك المشترك الذي لا يقبل القصة وأراد أحد الثمرين ببناءه ولم تنفع الأمر

- (١) إذا كان من رد المختار من أول تكليف الشريك ثمة
- (٢) إذا كان من التمتع من أو آخر ثمة
- (٣) يستفاد من أو آخر الشريك القصة من رد المختار ثمة ٢٥٤
- (٤) يستفاد من رد المختار من أو آخر الشريك القصة من أوائل الخطوط التي ذكرها المصنف في التمتع ثمة
- (٥) استعمى أن قيمة الثمن بغيره لا يفي في المصلحة فلا يستفاد من الأمر ثمة من أو آخر الشريك ثمة ٢٥٦
- (٥) يستفاد من رد المختار من أو آخر الشريك القصة ثمة ٢٥٤ ومن رد المختار ببناء من أوائل مقتضى التمتع ثمة ٢٥٤

يجوز على المارة فان لم يجر وأذن القاضي للشرىك بالمارة ثم يبيع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وان عجز الشرىك عن دفعه يدين الثاني فهو مسئول عن الرجوع على الآخر متى

(مادة ٦٥٩)

إذا اعدم المالك المترك الذي لا يحقل القسمة ومصاريفه خمسة وعطوب أحد الشرىكين عبارة وأبى الآخر فلا يجوز على المارة بل تقسم العريضة بينهما

(مادة ٦٦٠)

إذا احتاج المالك المستقر بين خاصين أو وقتية إلى المارة وكان إيقافه على حاشه فترام ما وأخذ الوصيين أو المتولين يطلب المارة والآخر يمنع فانه يجوز على التجهيز بالشرىك مع الآخر من مال القاصرين أو من ربيع الوقتين (١)

(مادة ٦٦١)

إذا وقع حائط مشترك وحيف سدوطه وأخذ الشرىكين أراد انقضه وأبى الآخر يجزأه على أغصه وهذه (٢)

(مادة ٦٦٢)

إذا اعدم الشرىك الحائط المشترك بينهما أو اعدم حصة فانه كان له ما عليه حولة يجزأ الآتي على البناء مطلقاً سواء كانت عريضة الحائط جريسة أم لا
وان لم يكن له ما عليه حولة لا يجزأ الآتي لو عريضة عريضة ويجزأ لو عريضة لعدم إمكان القسمة

وان كان لأحد حصاناً حولة دون الآخر وأراد صاحب الحولة البناء وأبى الآخر يجزأ الآتي مطلقاً سواء كانت عريضة أم لا وان أراد الآخر وأبى صاحب الحولة يجزأ الآتي لو عريضة عريضة ولا يجزأ لو عريضة لأن مكان القسمة

وفي كل موضع يجزأ قسمة الآتي إذا جازي الآخر بلا أدلة القاضي لا يرجع على الآتي متى وان جازي بدون القاضي يرجع على الآتي بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآتي من الانتفاع بالحائط ووضع حوائط عليه حتى يأخذ ماله ذلك (٣)

(١) يستأنس بالنور والحدادين أو آخر المارة في القسمة مرة ٢٥٥

(٢) يستأنس بالنور والحدادين أو آخر المارة في القسمة مرة ٢٥٥

(٣) يستأنس بها جميع النور والحدادين أو آخر المارة في القسمة مرة ٢٥٥

كتاب العربية

(مادة ٦٦٣)

الاعارة عن قلبك المستعير منفعه العين المستعاره قبل اعوش (١)

(مادة ٦٦٤)

يشترط لحدوث الاعارة كتابية المستعار لان الشاعريه مع شاعريه

(مادة ٦٦٥)

لا يخرج العــــين المستعاره عن ملك المـــــــبر (٢)

(مادة ٦٦٦)

يجب على المستعير ان يعتني بحفظ العين المستعارة رسمياتها كما عتنته عين نفسه

(مادة ٦٦٧)

اذا أطلق المعير للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال بآزله أن ينفع بالعارة في أي وقت وفي أي مكان وبأي استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعير وحول المعير في ذلك فجازوه وحالكت العارية عنها (٣)

(مادة ٦٦٨)

ازاقتب المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن يستعمله في غير الوقت والمكان المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال المأذون به ويجوز له في ما فوقه ضرراً وانما له استعماله ضمنياً لا عملاً للمال فليدب أو أخطب منه ضرراً

(مادة ٦٦٩)

إذا أطلق المعير للمستعير الاذن بالانتفاع ولم يعين منه فجاز للمستعير أن ينفع بالنسبة بالعين المستعارة وأن يعير لمن شاؤوا وكانت مخالفة ما يشترط بالاختلاف المستعمل أم لا ما لم يمكن قبل استعمالها بنفسه وكانت مخالفة لكتاب الاستعمال فليس له بعد ذلك اعارة الغير (٤)

واقتب المعير عين من شئ معارة بغيره فله في ذلك الاختلاف المستعمل فلا يجوز له المستعير اعارة الغير وإن خالف أو عارده لم يملك فعليه تعديله أو لا يعير تعديله في الاختلاف باختلاف المستعمل في ذلك المستعمل اعادتها الغير ولا يضمن أن أعاردها وهذا مكت في يد المستعير الثاني

(١) يستعمل ذلك في قوله تعالى بعد ما من الله أن يول المرءة سورة ٥٢ — (٢) يستعمل ذلك في قوله تعالى بعد ما من الله أن يول المرءة سورة ٥٢ — (٣) يستعمل ذلك في قوله تعالى بعد ما من الله أن يول المرءة سورة ٥٢ — (٤) يستعمل ذلك في قوله تعالى بعد ما من الله أن يول المرءة سورة ٥٢

(مادة ٦٧٠)

أما معنى المعبر المستعبر عن العار فإنه من أعمده فأعار عاراً وهذا كذا العاروة أي من المستعبر بطلان أسواء
مما كانت له أريد بها اختلاف المستعمل أم لا؟

(مادة ٦٧١)

إذا كانت العاروة لمن سبقت على المستعبر من العاروة وهذا الفراغ من العمل الذي استتبعه إردائه
وليس له عاروه بل بعده فإن أعاره عاراً كانت فعلية فبذلك أسواء كانت مما يستتبعه بغير اختلاف
المستعمل أم لا؟

(مادة ٦٧٢)

لا يلائم المستعبر بأدع العين المستعاره عند غيره في جميع المواضع التي فاقها فيها إلا أن
فان أردت ما قبلت كانت عند المستودع فعلى المستعبر عارها

(مادة ٦٧٣)

يجوز للمستعبر أن يودع العين المستعاره عند غيره في كل موضع يلائم فيه العاروة فإن عاكت عند
المستودع لا يعتد به ولا يحل عليه

(مادة ٦٧٤)

لا يجوز ذلك مع أن يودع العين المستعاره ولا أن يودعها إلا إذا كانت استعارتها لغيرها
فإن أعارها لغيره فلو كانت في يد المستعبر فالعين المستعاره لغيره وإن شاء من المستعبر وإن شاء من
المستعبر فإن ضمن المستعبر فلا يودع المستعبر على أحدهما منه وإن ضمن المستعبر لغيره
الرجوع على المستعبر إذا لم يودع المستعبر إلا إذا كانت استعارتها لغيره
وإن أعارها لغيره المستعبر في يد المستعبر المستعبر من لغيره فإن ضمن المستعبر
الرجوع على المستعبر

(مادة ٦٧٥)

لأنه إن استقر العار فهو يرجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استقرادها فاستقر
إذا كان المكان الضرب أو انتهت مدة كذا ربح أو كان قريب الزوال فليس للمستعبر أن يرد
وتبقى حين في يد المستعبر أجزأه حتى يرد لها الضرب

- (١) يستعمل العاروة في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استقرادها فاستقر
أو كان المكان الضرب أو انتهت مدة كذا ربح أو كان قريب الزوال فليس للمستعبر أن يرد
(٢) يستعمل العاروة في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استقرادها فاستقر
(٣) يستعمل العاروة في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استقرادها فاستقر
(٤) يستعمل العاروة في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استقرادها فاستقر
(٥) يستعمل العاروة في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استقرادها فاستقر

(مادة ٦٧٦)

إذا كانت العاريتين الأشياء النفسانية قد ردها المستعير على يد غيره إلى المغيرة لم تكن قبل وصولها
إليه سالمة فلهذا المستعير قد ستمها وإنما كانت من الأشياء الغير النفسية فإن ردها المستعير على يد
أبيه أو على يد من في مجال تعبير فلا ضمان عليه بها لأنها وإن ردها على صاحبها وهو
عالم الاعارة في حال ردها فلا ضمان هلاكها أيضا وإن كان لا يملك الاعارة فمرددها على يد
الاجنبي فإنه يضمن به هلاكها إن تلفت قبل وصولها مانعة إلى مالكها أو إلى المأذون به منه
يقضيها (١)

(مادة ٦٧٧)

تصح اعارة الأرض للبنا والعرس والعبر استرددها على مناء فإن استرددها وكان بها بناء أو تيجير
لمستعير كلغة المستعير ولهما وليس له تلفكهما ما يندون رضا المستعير أن لم يضر النفع بالأرض
فإن أضر بها جبر العبر أن شاء كلغة مفاعله أو رضى بالضرر وإن شاء تلفكهما جبرا على المستعير
بشيء مما سألوه من أن تقوم الأرض معه ملوئ بزرعه أو غيره مع العبر لفرق بين القيمتين (٢)

(مادة ٦٧٨)

إذا كانت اعارة لأرض مقيمة عدة معلومة ورجع العبر على المستعير قبل انقضاء المدة وكانت
المستعير به دم إلى ما وقع الشجر ذهني المغير فرق بينهما مقلتين وفانين إلى انتهاء المدة
وإن كانت الأرض معارة للزرع وكانت جهاز زرع لم يدرى أن حصاده فليس للعبر أن يسترددها قبل
أدراك الزرع بل قبل أن يجرى الزرع كما في هذا المستعير باجر مقلتها

(مادة ٦٧٩)

العارية لا تضمن بالهلاكة من غير عدة ولا على استعاط خصامها في العقد وإنما تضمن بتمشك
المستعير عليها أو بتقصيرها أو إغصاله في المحاقلة عما (٣)

(مادة ٦٨٠)

إذا حدث من استعمال العربة المستعارة تعجب يلحق نقصان كبير أقل من النقصان المستعير فيه ثلاث
النقصان إذا استعملها لغير ما سألوه أو سألوه في غير ما سألوه أو في غير ما سألوه (٤)

(١) يستند حكمها من الدرر ورد المختار من أوطى العارية رقم ٥٠٥

(٢) يستند حكمها من الدرر المختار من أوطى العارية رقم ٥٠٥ و ٥٠٦

(٣) يستند من الدرر المختار أوائل العارية رقم ٥٠٦

(٤) يستند حكمها من الدرر المختار أو وسط الباب الخامس في نفع بيع العارية رقم ٥٠٦

(مادة ٦٨١)

إذا كان في المكان المستعبر منع انتاب عن العارية بأى وجه ولم ينعقد يكون منه مديرا فيعطىها (١١)
وان أخذ العارية متقلب ولم يتدار المستعبر على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٨٢)

إذا كانت العارية موقوفة بوقت معلوم وأمسكها المستعبر بعد مضي الوقت مع إمكان ردّها
فيملكه فمفيد ضمان قيمتها إن كانت من القيضات أو مثاها أسوأ من مثاها فبعد مضي الوقت
أولم يستعبرها (١٢)

وكذلك إذا كانت العارية موقوفة بمكان معين فجاوز ذلك المكان فملكه المستعبر فمفيد ضمان
انتهيان (١٣)

(مادة ٦٨٣)

مؤنة انه من المستعارة ومصاريف صانعها وردها تكون على المستعبر (١٤)

(مادة ٦٨٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للاضمان إذا ادعى المستعبر أنه فعله بالذنم غير وأنكره الماعر
فذلك يضمن المستعبر إلا أن يقرم له ينفع على الأذن (١٥)

(مادة ٦٨٥)

تنتهي الاضمان بموت الماعر أو المستعبر ولا تنتقل العارية لورثة المستعبر (١٦)

فإن مات المستعبر جديلا بعين استعارة ولم يوجد في تركته تكون ديناً واجباً إذا وُجد من التركة

كتاب القرض

(مادة ٦٨٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر شيئاً معلوماً من الامتياز المطلوبة التي فتملك بالانتفاع بها
ليرة مثاها (١٧)

- (١) يستأجر من تعين الماعر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (٢) يستأجر من تعين الماعر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (٣) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (٤) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (٥) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (٦) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (٧) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (٨) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (٩) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (١٠) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (١١) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (١٢) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (١٣) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (١٤) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (١٥) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣ — (١٦) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣
- (١٧) يستأجر من أوائل الدورية ققرة ٩٣

(مادة ٦٨٧)

إذا تخرج العين المقرضة عن مالك المقرض وتدخل في ملك المستقرض إذا قبضها فثبت في ذمة المستقرض مبالغ الأعيان ولو كانت قائمة (١)

ولا إذا ملكت العين بعد التحويل قبل القبض ولا إذا سلمت على المستقرض

(مادة ٦٨٨)

يصح القرض في الأعيان المثلية وعن التي لا تتفاوت أحوالها فتفاوت باختلاف قيمتها كالكيلان والموزونات والمعدونات المتغيرة (٢)

(مادة ٦٨٩)

لا يصح القرض في الشبهات وهي التي تتفاوت أحوالها فتفاوت باختلاف قيمتها

(مادة ٦٩٠)

يجوز استقراض الذهب والفضة المظروية وبيع وزنها ويجوز عددا أيضا إذا كان الوزن مضبوذا ويؤخذ في ذلك عددان نوعها الموزاني لهما في الوزن أو به لهما وزنا لاعداد (٣)

(مادة ٦٩١)

لا يملك الأب ابنه مال ولد أو الصغير ولا اقترانه (٤)

وكذلك الموصى لا يجوز له أن يقرض مال الميت ولا يقرضه بمقتبه

(مادة ٦٩٢)

يجب على المستقرض رد مثل الأعيان المقرضة فخر أو صفة (٥)

(مادة ٦٩٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد آخر من غير اشتراط ذلك في العقد (٦)

(مادة ٦٩٤)

لا يلزم تسليم القرض وإن اشترط ذلك في العقد والقرض استرداده قبل حلول الأجل (٧)

(١) يستفاد من المذهب أن ذمة المقرض لحرق ١٧٣

(٢) يستفاد بحكمه أن ما يدين المهر به والمختلوعين أو ما في القرض مخرة ١٧٢

(٣) يستفاد بحكمه أن الوسط باب الرهن المهر ورد المختار مخرة ١٨٢

(٤) يستفاد من أي خرق فصل المجلس من المهر ورد المختار مخرة ٣٤١

(٥) يستفاد من أوامير المقرض في المهر ورد المختار مخرة ١٧١ ومن المهر ورد المختار من أوامير المقرض مخرة ١٧٤

(٦) يستفاد من رد المختلوعين أو وسط المقرض مخرة ١٧٤

(٧) يستفاد من المهر ورد المختلوعين أو المختارين لمخررة ١٧١

(مادة ٦٩٥)

إذا استقرض مائة أرام من القايض الرأبحة والشروط على المثل في كسب وتبطل التعادي
 جهته عليه رد قيمته يوم قبضها لا يوم ردها وإن استقرض شيئاً من الماسكوكيات أو الموزونات
 أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها وتوكلت عليه رد مثله أو لأجرة برخصتها
 وغلوها (١)

(مادة ٦٩٦)

إذا لم يكن في وضع الماسكوكيات من مثل الأعمشنة المقرضة بان لم تملكها أو لم تملكها عن يدي
 الماسكوكيات المقرضة على الانتظار إلى أن يجد مثله إلا أن الرأبحة على القيمة (٢)

(مادة ٦٩٧)

إنما يطلب المقرض رقبته من العين المقرضة وكان الماسكوكيات مقرض معسراً لا مال له فلا يطلب به
 الاعتد بساره

(مادة ٦٩٨)

إذا استقرض عدة أشخاص من المثل من الشئ واستولاه أسلافهم أو امرؤ من المقرض وليس له
 أن يطلب من القايض سوى حصته (٣)

(مادة ٦٩٩)

إذا استقرض صبي محبور عليه شيء فقامت الحكمة التي فعلية فله منه وإن تلف الشيء بنفسه
 فلا ضمان عليه وإن كادت عينه باقية فللمقرض استيفائها (٤)

كتاب الوديعة

(مادة ٧٠٠)

الوديعة هي ما سلمت لغيره على أن يرد له من جنس ما سلم له أو لدالة والوديعة هي المال المودع عند
 أمين لحفظه (٥)

(مادة ٧٠١)

يشترط لعمدة الوديعة كون المال المودع قابلاً لأمانة الوديعة (٦)

- (١) يستفاد حكمه من الفريدة المختارة من أوائل الفروض سنة ١٧١١ - (٢) يستفاد حكمه من الفريدة المختارة من أوائل الفروض سنة ١٧١١ - (٣) يستفاد حكمه من الفريدة المختارة من أوائل الفروض سنة ١٧١١ - (٤) يستفاد حكمه من الفريدة المختارة من أوائل الفروض سنة ١٧١١ - (٥) يستفاد حكمه من الفريدة المختارة من أوائل الفروض سنة ١٧١١ - (٦) يستفاد حكمه من الفريدة المختارة من أوائل الفروض سنة ١٧١١

(مادة ٧٠٣)

أشياء الإبداع في حق وجوب الحفظ بالاحتياط لتسبول مريضها مع تسليم العين للمستودع
قد لا يباحث فيها أو يتكلم بان بضعها بين يديه أو بالاحتياط والتسبول دلالة بان يضع العين بين يدي
آخره لم يقبل شيئا وتمكنت الآخر منه وضعه فإنه يجب عليه حفظها^(١)

(مادة ٧٠٤)

إذا كانت الوديعة موصوفة وعمق مسند في معاني أو في ظروف مخصوصة واستلمها المستودع مع
استلامها وإن لم يدر ما فيها
وانتفى عن صلاحها عند ردّها إليه فممنون في عمتها ولا يجب على المستودع أن يبين إلا أن يدعى
المودع عليه الخيانة^(٢)

(مادة ٧٠٥)

ليس للمستودع أن يأخذ أكثر من حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد^(٣)

(مادة ٧٠٥)

يجب على المستودع أن يعنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وإن يضعها في خزائنه على
حسب التقدير^(٤)

ولمّا كان يحفظه بنفسه أو عن يده على حقه على حفظ ماله من في حياته

(مادة ٧٠٦)

لا يجب حفظ الوديعة على المستودع إذا استعمله لأغراض أخرى غير الاحتياط أو لم يوافق على الاحتياط
عليه في أمته لئلا الوديعة إذا كان المصنف يوافقها بخبرة أو قبض الوديعة بالذن وإليه فانه
يضمن بالانتماء^(٥)

(مادة ٧٠٧)

الوديعة أمانة تقتضي بالهالة مختلفا سواء أمكن التعرض أم لا وأغراضهم المستودع بحفظه
عليها أو بتقصير عن حفظها^(٦)

(مادة ٧٠٨)

إذا كان الإبداع باجرة فذلكت الوديعة مؤوضاعة بسبب يمكن التعرض له فاضمة على المودع

(١) يستفاد من الدرر أن المودع في الإبداع فترة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٢) يستفاد من الدرر أن المودع في الإبداع فترة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٣) يستفاد من الدرر أن المودع في الإبداع فترة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٤) يستفاد من الدرر أن المودع في الإبداع فترة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٥) يستفاد من الدرر أن المودع في الإبداع فترة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٦) يستفاد من الدرر أن المودع في الإبداع فترة ٤٩٣ و ٤٩٤

(مادة ٧٠٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكانت الشرط مفيدة أو مضرًا عنه ممكنة وجب
اعتباره والعمل به وإن كان فيه شبهة أو كان مفيدًا لكن مضرًا عنه غير ممكنة فهو غير نافذ إلا ما يليه (١)

(مادة ٧١٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أي شخص من غيره غير بدون إذن صاحب الخزانة أو غيرها إلا
إذا وهبته ملكة بمعنى المستودع الثاني فمأخوذ الوديعة الخيار أن شاء من المستودع الأول
أو الثاني ذلك لأن الأول قد أودع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا يرجع له على أحد (٢)
وإن ملكت عند الثاني بدون أنه يدور قبل مدة الرقعة الأولى فلا يضمن أحد منهما وإن ملكت بعد
معارفته فإصاحبه أن يضمن المستودع الأول دون الثاني

(مادة ٧١١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة في قطع ماله من الدين أو الجرم وإن استعملها إلا أنه وجب له
في حال استعماله أن يعليه ضمانها (٣)

(مادة ٧١٢)

ليس للمستودع أن يبدل في العين المودعة عندك بأخرى أو إعادة أو غيره من غير إذن صاحبها فإن
فعل ذلك وملكته في يده المستأجر أو المودع غير المأذون فله الكسب الخيار في تضمين المستودع
أو في تضمين المستأجر أو المودع أو المأذون (٤)

(مادة ٧١٣)

يجوز للمستودع الدخول بالوديعة بغيره وإن كانت له أصل المأذون به من غير ما عن الشرع أو بعين
ممكنة حتى يخلوا أو يؤثروا الطريق ممنوع (٥)

(مادة ٧١٤)

إذا ضمن صاحب الوديعة المستودع عن الشرع بها أو عين له مكان حفظها فإخلاف أو تلف ماله أو
الضرب في محله أو سائر ما استرأه عند يده ملكته فعليه الضمان
وإن كان المقر شرطًا بالأساسه وسائر الوديعة بتفصيله دون هذا أن كلفه بيان فعله فله
حلاكها وإن دأب بماله بتدويره أو بغيره وليس له عيال وهكذا فلا ضمان عليه

(١) يستلزم جميع الحالات من أودع الوديعة بغيره - (٢) يستلزم جميعها أو أكثره بغيره من تخلف
الخامسة ثم على الوديعة بغيره - (٣) يستلزم جميعها من استعج أو على الوديعة بغيره - (٤)
(٥) يستلزم جميعها من تخلف الوديعة بغيره - (٥) يستلزم جميعها من المأذون به
والخامسة ثم على الوديعة بغيره - (٥) يستلزم جميعها من المأذون به

(مادة ٧١٥)

إذا اخلف المستودع الوديعة بماله أو بغيره إلا أن صاحبها يجتهد بتعيين المالكين عن بعضهم ففعله فمخلفا سواء كان المالك الذي خالفهم من بينهم أو من غيره فمخلفا بغيره خلفا بغيره بغيره فمخلفا على المخلف ولو كان صغيرا أو ثوبا لصاحبها بغيره من ماله (١)

(مادة ٧١٦)

إذا اخلف المستودع الوديعة بماله فإن ما حرم أو اختلطت بلا صفة يجتهد بتعيينه فمخلفا بغيره المخلفين عن بعضهم ما يصير المستودع غير مكاتب الوديعة تركه ملك وإن كان المالك بغيره فمخلفا بغيره على الوديعة الشريك

(مادة ٧١٧)

إذا كان صاحب الوديعة ثوبا غيبه من طاعة وفرض الحاكم عليه فمخلفا بغيره وإن لم يفرغه فمخلفا من قرابة الوديعة وقع المالك ودفع اليهم بأمر الحاكم من الوديعة فمخلفا بغيره وإن لم يفرغه فمخلفا بغيره فإن دفعها إلى الحاكم فمخلفا بغيره

(مادة ٧١٨)

إذا كان صاحب الوديعة ثوبا غيبه من طاعة فعلى الوديعة حفظه إلى أن يفرغه فمخلفا بغيره وإن كانت الوديعة ثوبا غيبه من طاعة فعلى الحاكم حفظه فمخلفا بغيره

(مادة ٧١٩)

الوديعة التي تقع إلى الوديعة وموثة فمخلفا بغيره على صاحبها فإن كان صاحبها ثوبا وكانت بماله فمخلفا بغيره إن وقع بها بأمر الحاكم فمخلفا بغيره وإن لم يفرغه فمخلفا بغيره وإن لم يفرغه فمخلفا بغيره وإن لم يفرغه فمخلفا بغيره

(مادة ٧٢٠)

إذا تضمن المستودع على الوديعة إلا أن الحاكم فيه فمخلفا بغيره على صاحب الوديعة وإن صرف على المالك إلا أن الحاكم فيه فمخلفا بغيره على صاحب الوديعة وإن صرف على المالك إلا أن الحاكم فيه فمخلفا بغيره

(١) يستفاد حكمه من قوله تعالى من أوفى الوديعة فمخلفا بغيره (٢) يستفاد حكمه من قوله تعالى من أوفى الوديعة فمخلفا بغيره (٣) يستفاد حكمه من قوله تعالى من أوفى الوديعة فمخلفا بغيره (٤) يستفاد حكمه من قوله تعالى من أوفى الوديعة فمخلفا بغيره

(مادة ٧٢١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يبيع ماله الذي ائتمن في أي وقت شاء من الزمان المستودع أن يبيع
الوديعة متى شاء ^{١١}

(مادة ٧٢٢)

إذا حصل ثمن يدي أو وديعة أو مودع على دفع الوديعة فإن كان قد دفع ثمنه أو مضمون أعتاقه
أو ضام ياعماله كما دفعه لا يملك عليه وإن فرط في الوديعة بدون علم من هذا الاعتبار عليه
دمائه ^{١٢}

(مادة ٧٢٣)

إذا طالب صاحب الوديعة بوديعة فعل المودع تسليمها إليه فإن لم يعطه إلا حق ما كان
قد ائتمن عليه أو ما كان عليه فله أن يبيعها متى شاء ^{١٣}
فإن كان عليه ما كان عليه فله أن يبيعها متى شاء ^{١٤}

(مادة ٧٢٤)

إذا مات المودع ووجدت الوديعة عند من تركه لم يجز أمارة في هذا الوارث ويجب عليه أداءها
أصلها ^{١٥}

فإن مات المودع مع ولاه حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم دفع الوديعة لم يكن ديناً له
أداءه من تركته ويشارك المودع ما تركه من الوديعة فيها

(مادة ٧٢٥)

إذا مات المودع ببيع والونه الوديعة وسأله المشتري أن يبيعها في يد يار صاحبها بين أن يبيع
بالبائع أو الماشترى فيتم البيع والتسليم إن كلف فيه أو أمثلها إن كلف مثله أو سواه كان
الوارث البائع يعلم أنه الوديعة أو لا وإن كانت الوديعة فائدة في يد المشتري بغير صاحبها إن شاء
أخذها أو رد البيع وإن شاء أجاز البيع وأخذها فإن لم توجد شروط الإجازة المذكورة
في المادة ٧٢١ من الفصل الثاني في البيع يجوز بيعه وما لا يجوز ^{١٦}

(١) يستقل من هذا المختار أو المختار ببيع آخر في ٤١٦ مما كان تحت قوله وقت الذكر له

(٢) يستقل حكمه من المرو أو حزنه بغيره ٥٠١

(٣) يستقل حكمه أو المختار بغيره من المرو أو المرو ٤٦٥

(٤) يستقل حكمه أو المختار بغيره من المرو أو المختار بغيره ٤٦٥ و ٤٦٦ من الفصل

أخر من نواحي الأديان ٥٠١

(٥) يستقل حكمه من المرو أو المختار بغيره ٤٦٥ و ٤٦٦ من الفصل ٢٥٧

(مادة ٧٢٦)

إذا لمات صاحب الودعة ترددت الودعة ما لم تكن التركة مفرقة بالدين فإن كانت كذلك فلا نسلم للوارث إذا كان يحتاج بحاله إلى الودعة إذا كانت الخاتم وإن ماتت إليه فلا فائدة لمالك أو مضافت فعلي المستودع فيها^(١)

(مادة ٧٢٧)

إذا استحققت الودعة ونقضها المستودع فله الرجوع على صاحبها^(٢)

(مادة ٧٢٨)

في كل موضع لم يضمن فيه ان الودعة تضمنت في تلك المكان كاتب من المظلمات ووجد مثله في السوق أو يفيدهم ان كانت من المظلمات أو من المذليات ولم يوجده مثله في السوق^(٣)

كتاب الكفالة

الباب الاول

الفصل الاول

(مادة ٧٢٩)

الكفالة هي ضمان الكفيل الوضعة الاصيل في المظالم بنفسه أو بغيره^(١)

(مادة ٧٣٠)

لا تصح الكفالة لغيره من الكفيل وحده ما لم يقبل الطالب أو نائبه ولو فسخوا في مجلس العقد^(٢)

(مادة ٧٣١)

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلاً بالغاً فلا تصح كفالة المجنون ولا عبي ولا تكن بائناً ولا الكفالة لمجنون أو عبي إلا إذا كان نائباً^(٣)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للمكفيل ويؤخذ به المكفيل

(١) يستند حكمه من أوائل الأيداع من كفاية المحققين في ٢٥٤ عند قول الدر لا يبرأ من الدين إلا بالدين

الدين إلى الوارث - (٢) يستند من أوائل الأيداع والأحكام من المظالم في ٢٥٦ - (٣) يستند من أوائل كفاية المحققين من المظالم في ١١٦ - (٤) يستند من أوائل كفاية المحققين في ٢٤٥

(٥) يستند من أوائل كفاية المحققين في ٢٥١ - (٦) يستند من أوائل كفاية المحققين في ٢٥١

الكفالة في ٢٥١ وفي ٢٥٢

$$\{ \forall x \exists y (x \neq y) \}$$

بشرط أن يثبت النجاسة الكفالة أن يكون المالك قد نزل به من ماله على الأصل ديناً أو عبداً أو نفلاً
مطلوبة وأن يكون مقدراً تسليم من الكفيل (١)

(۷۵۳ : ۵۱۵)

لا تاتى كذا القارىض من فض القوت ان كان قد فخر بالدين محبط عباده وان كان قد شبهه بغير محبط
بجمله وكانت كذا - وتخرج من ثلث ما يلقى من ماله بعد - أداء الدين صحت كلامه او الإجابة كذا

{ 452 5-14 }

تضع الكفة التي الأعمى بالمظفونة بقدمه على الأصبع وهو الذي يجب أن يمسكها باليد اليمنى
كانت قيمة أو مثلياً كان كانت مثلية كالمبيع فاسد أو المصوب أو المصوب على سبيل الشراء
المنع له فساداً

(۷۵۵۵۵۵)

لا تصح الكفاية بالاتفاق المذمومة على الاصيل بقوله لا يشهدوا هي لا تدين الواجبة التلخيص
وعن فائمه وعنده لا كفاية الا يجب ان يكون السامع قول الشيخ والحق في ما مضى وان
بالنفس والدين

(५४७-३३८)

بمعنى أن تكون الكلمة بحجزة أو مضافة إلى من نسبت شيل أو معالفة بشرط ملازمته بأن يكون
شرطا لغيره من الحق أو لا يمكن إلا بشيئا أو انعاده

(۸۴۷۵۲۸)

لا تصح التمسك بالآراء من باب البدعة والاضلالة والتمسك بالحق والعدل
على المستأجر ١٥

(١) بسم الله الرحمن الرحيم أوائل السورة الكريمة ٧٥

(٥) - نظامي العرب والمختلطين أو إلى آخره القاموس

(٢) يستأجر حاكم بلد الفخا والى بعده من المروءة المختارين ثمانية الكهنة الشرة ٤٤ وقرية ٥٠ ومن
أوسط ما ذكره قرية ٥١

(٤) يستلزم المردود الختار من أوصل التكفالة الختارة ٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧

(5) سنة اربعين ومائة من اربع مائة الف سنة النبوة -

الْقِسْمُ الثَّانِي

(في الكفاية بالنفس)

(مادة ٧٣٨)

المطعون في الكفاية بالنفس هو احضار المكشول فان اشترط في الكفاية تسامحه في وقت معين
يجبر الكفيل على احضاره وتسامحه لا كقول له في الوقتين المعينين ان طلبه
فان حضره في الوقتين المعينين بغير الكفيل من الكفاية وان لم يحضره يجبر ما لم يظفر به غيره
وعدم افتدائه على احضاره (١)

(مادة ٧٣٩)

اذا كان المكشول بالنفس غائبا بغيره معلومة وطلب المكشول له احضاره يكف الكفيل
باحضاره والمكشول له ان يثبته بأحد كفيل من المكشول عند حاجته لا احضار المكشول به
وان كان المكشول غائبا ولم يمهله فلابطال به الكفيل

(مادة ٧٤٠)

بغير الكفيل بالنفس قبله ان يخص المكشول به الكفول له حيث يمكنه شخصه ولو في غير
مجلس الحكم عالم بشرط تعلية فيه اذا قال ملته ان من جهة الكفاية وان لم يقل ذلك فان كان
المكشول له قاطب ملته بغير تسامحه اليه ابطال الا فلا (٢)

(مادة ٧٤١)

اذا مات الشخص المكشول به بغير الكفيل من الكفاية يجوز بغير الكفيل أيضا كإبراء
ان مات الكفيل لا دل
ولا يبرأ الكفيل بغير الكفاية المكشول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكشول به

الْقِسْمُ الثَّالث

(في الكفاية بالمال)

(مادة ٧٤٢)

تصح الكفاية بالمال سواء كان معلوما أو مجهولا وانما تصح من الذين أصبح انساب في النمة وهو
مالا يقطع الا بالانماء أو الابراء (٣)

(١) يستند حكمه إلى ما في بعد مجلس المدرس أو وسط الكفاية سورة ٢٥٦

(٢) يستند حكمه إلى ما في بعد مجلس المدرس أو وسط الكفاية سورة ٢٥٧

(٣) يستند حكمه إلى ما في بعد مجلس المدرس أو وسط الكفاية سورة ٢٥٦ و ٢٥٧

(مادة ٧٤٣)

لا تصح كفالة الدين الغير الصحيح الا بدین الخافقة المقدره فان وجه التراضى أو بامر القاضي

(مادة ٧٤٤)

اذا كان الدين يكتفى أو كثر من عني شخص فلا تصح كفالة أحد من التمر كاحصه صاحب
في الدين المشترك (١)

(مادة ٧٤٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالتمن عن المشتري فيما باعه ولا كفالة الوصي ضمن ما باعه من مال الصغير
ولا كفالة العاقل فيما باعه من مال الوفا

(مادة ٧٤٦)

يجوز للادائن المالك قول دينه مع البتة لاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبة ائتمامها
وان كان الكفيل كفيل قسما من مطالبة ائتمامها

(مادة ٧٤٧)

اذا تعدد الكفلاء بدين وكن كل منهم قد كفل جميعه على حدة بعد وبتعاقب مطالب كل منهم
بجميع الدين فان أدى أحدهم بربيع أو ان كانوا كفلاء عن بعضهم بربيع الدين بتمره
يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٢)

(مادة ٧٤٨)

اذا تعدد الكفلاء بدين فله التردد به مع ما في عتاد واحد فلا يطلب كل منهم الا بحصته من الدين
المكفول

فان التزم كل منهم منفردا بجمع ما لازم في ذمة لا تصرف له ان يطلب كلاً منهم بجمع الدين

(مادة ٧٤٩)

اذا كان الدين مؤجلا على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضا (٣)

(مادة ٧٥٠)

اذا كفل الكفيل بالدين المأجل كفالة مؤجلا تأجل على الكفيل ولاصيل الا اذا أضاف

(١) يستلزم حكم الكفالة ان يكون الدين صحيحا او موطا الكفالة المادة ٧٤٣

(٢) يستلزم حكم التردد ان يكون الدين صحيحا او موطا الكفالة المادة ٧٤٤

(٣) حكم التراضى أو بامر القاضي أو كثر من عني شخص فلا تصح كفالة أحد من التمر كاحصه صاحب

(٤) يستلزم حكم الكفالة ان يكون الدين صحيحا او موطا الكفالة المادة ٧٤٥

(٥) تستلزم حكم الكفالة ان يكون الدين صحيحا او موطا الكفالة المادة ٧٤٦

الكفيل الأجل إلى نفسه أو استرط الدائر وقت الكفالة الأجل للكفيل خاصة في هاتين
الصورتين لا يتأجل على الأصيل

(مادة ٧٥١)

إذا أجز الدائن الدين على الأصيل فأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وإن أجزه على الكفيل
الأول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الأصيل

(مادة ٧٥٢)

إذا أتى الكفيل ما كفل به من ماله فله الرجوع عما أتى على الأصيل إن كانت الكفالة بأمر
الأصيل وكان الأصيل ممن يجوز فرائده على نفسه فلا يرجع على صبي متجور (١)

(مادة ٧٥٣)

ليس للكفيل مطالبة الأصيل بالدين المكفول به فيل أن يؤديه الدائن المكفول له ولو كانت
الكفالة بأمر الأصيل (٢)

(مادة ٧٥٤)

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن فجلاً فلا يرجع به على الأصيل لو كانت
الكفالة بأمره إلا عند دخول الأجل (٣)

(مادة ٧٥٥)

إذا مات الأصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الأداء حالاً في حق نفسه ويكون للدائن
المكفول له أخذ من تركته لمن الكفيل (٤)

(مادة ٧٥٦)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً لا يل دفعه فوراً في حق نفسه ويكون للدائن أخذه من
تركته فإذا أداها ورث الكفيل للدائن فلا يرجع على الأصيل أو الكفالة بأمره إلا عند دخول
الأجل

(مادة ٧٥٧)

إذا مات الأصيل والكفيل معاً فالطالب اختياراً في أحدهما فلا بد أن يتركين شاه

(مادة ٧٥٨)

يستحق الدين عن الميت المقلب إلا إذا كان دينه كفيل سابق حياته أو دين (٥)

(١) يستحق من الدين أو وسط الكفالة ثلثة ٢٧١ - (٤) يستأجر من الدين أو وسط الكفالة ثلثة ٢٧٢

(٢) يستأجر من الدين أو وسط الكفالة ثلثة ٢٧٥ - (٤) يستأجر من الدين أو وسط الكفالة ثلثة ٢٧٥

من الدين أو وسط الكفالة ثلثة ٢٧٥ - (٥) يستأجر من الدين أو وسط الكفالة ثلثة ٢٧٥

(مادة ٧٥٩)

للكفيل بالنفس أو المال أن تمت كفالة ماله أن يمنع الأصيل من السفر أن كانت الكفالة بأعمره ولا يمكنه منه حتى يخاصه بها تسليم نفسه له فالب في كفالة النفس أو بدفع الدين إلى فاضالب أن كانت الكفالة بالمال (١)

الفصل الرابع

(في الإبراء من كفالة المال)

(مادة ٧٦٠)

إذا أوصى الأصيل أو الكفيل المالك المكفول به ببراءة الأصيل أو الكفيل أو كفيل الكفيل (٢)

(مادة ٧٦١)

إبراء الدائن الأصيل ببراءة الكفيل

(مادة ٧٦٢)

لا تلزم براءة الأصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الأصيل

(مادة ٧٦٣)

إذا مات الدائن المكفول دية والمعتبر ميراثه في الميراث يبرأ كسائر من الكفالة (٣)

فإن كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل من حصته المادون لأن حصته الموارث الآخر

(مادة ٧٦٤)

احالة الأصيل غير عبد الدين المكفول على آخر حوالته مقبولة من الخيال والتمثال والتمثيل عليه

بوجوب براءة الأصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٤)

(مادة ٧٦٥)

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له (٥)

(١) يستأنس بالضرورة المختار من أحوال الكفالة عمدة ٢٥٤

(٢) يستأنس من الميراث أو وسط الكفالة عمدة ٢٥٧ وقرة ٢٧٦ وكذا الدائن يبرأها

(٣) يستأنس من الكفالة عمدة ٢٥٧ والمختار من أوسط الكفالة عمدة ٢٧٣

(٤) يستأنس كدهماد أو وسط الكفالة من مقتضى إله أو دية عمدة ٢٥٥

(٥) يستأنس حكمه من أو أحوال الكفالة من مقتضى إله أو دية عمدة ٢٥٧

باللو كان غائباً بقي المنة تسترقاً حبل عليه ثم انغم فقبل الحوالة واضعاً الأنكر حاصمت الحوالة والتم
للحال الذين الحال به وعالم برض يقبل الحوالة فلا بد من الدبر في دمه ولا يلزم به ولا يكون
للمثال خلق في عطاء الدنيا

قال الأئمة رضي الله عنهم في صورة واحدة وهي ما إذا استندت رويته المذقة عليه بأمر
الغاشي قال له في هذه الصورة أن تحيل عليه بالرضا ويكون مكرهاً لما لا بد من الغشاق
(ملحة ٧٧٢)

يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَبِيلُ مَدِينَةً مُطَهَّرَةً وَلَا يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَبِيلُ
عَلِيهِ مَدِينَةٌ لِقِيلٍ بَلَى إِنْ أَرْضِي بِالْحَوَالَةِ نَحْتُ وَالزَّمَنُ بِالزَّمَنِ وَالْحَبْلُ عَلَى الْحَبْلِ

الفصل الثاني

{ في الدين التي تجوزها — والله بها }

$$\{ \psi \psi \bar{\psi} \bar{\psi} \}$$

كل من لا يصدق به الكفر بالقرآن واليه غير متوجه

(۷۷۵۳۱۰)

كل دين تصحبه المكذبة فادخلوا اليه بغيره ان يكون معلوما فلا تصح الحوائج بالدين
المجهول فلو احتال بما يثبت للجهل على الله تعالى عليه فالحوالة باطله
(ص ٤٤٦)

$$\{ \frac{1}{2} \sqrt{2} \}$$

كما تصح الحواشي باليونان الصالحة في الذئبة تصح الحواشي باليونان الصالحة
في الذئبة من جهة فالذئبة باليونان الصالحة

الْبُحْرَانُ الثَّلَاثُ

(في أحسنهم الحال) — والية {

(४४४ अंश)

لما قيل انهم اهل الحولة وروى الخصال عليهم اربع الخصال وكثير من الذين ليس
بالمطالعة معا وثبت للخصال حتى مطالب الخصال عليه غاير انهم اهل الحولة وكثير من طلبة سلامة
حق الخصال (١٣)

(١) يستلمن من المختار من أولي الحقوق (٣) يسددهنكم بما والا اثنى عشر من المختار
من أولي الحقوق (٤) يسددهنكم من المهور المختار من أولي الحقوق (٥) و ٢٩

(مادة ٧٧٨)

لا تتقطع في الحوالة المطلقة، فإذ لم يحل عن المآل عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين موصوفة أو موصوفة فله أن يطالب به بعد الحوالة، إذ لا أثر لهذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المآل به للمعنى فإن أدى سقط ما عليه قصاصاً، فبذلك أدى فإن لم يكن المآل عليه مدين أو المآل له أدى عنه بأمره والدين المآل به يرجع عليه بماله وإن أتى بالأمره فهو منقطع ولا يرجع له عليه به انتهى (١)

(مادة ٧٧٩)

إذا كانت الحوالة مفيدة فبها ضمان أو موصوفة أو يدين خاص للمآل على المآل عليه فلا يثبت المحل مطالبته بالمآل عليه ولا المآل عليه بمفعول المحل، فإذا دفعها إليه ضمن المآل ويكون له الرجوع على المآل المحل

(مادة ٧٨٠)

إذا حال المرتب غير محله على الرهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهن المآل، وإذا حال البائع غير ماله على المشتري، أو الممنوع سقط حقه في حبس المشتري، وإذا حال الرهن المرتب على آخر أو حال المشتري البائع، أو الممنوع على آخر فلا يسقط حق المرتب في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المشتري (٢)

(مادة ٧٨١)

إذا حال المدين من ماله على آخر أو اشتري في الحوالة أن يبيع المآل عليه ماله على المحل ويؤدي الدين المآل به من ماله أو قبل المآل عليه الحوالة، ثم إذا شرطت الحوالة لا من المحل المآل عليه بالبائع ولا يجوز اختلال عليه على الدفع قبل البيع ويجوز على البيع وتأدية الدين من آخر (٣)

(مادة ٧٨٢)

يتحول الدين على المآل عليه بصفته التي على المحل (٤)
فإن كان الدين على المحل حاله يكون الحوالة عليه على المآل عليه ماله أو يدفع المآل عليه الدين المآل به محلاً

(١) يستأنس بحكمه في الحوالة المطلقة، فإذ لم يحل عن المآل عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين موصوفة أو موصوفة فله أن يطالب به بعد الحوالة، إذ لا أثر لهذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المآل به للمعنى فإن أدى سقط ما عليه قصاصاً، فبذلك أدى فإن لم يكن المآل عليه مدين أو المآل له أدى عنه بأمره والدين المآل به يرجع عليه بماله وإن أتى بالأمره فهو منقطع ولا يرجع له عليه به انتهى (١)

(٢) يستأنس بحكمه في الحوالة المطلقة، فإذ لم يحل عن المآل عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين موصوفة أو موصوفة فله أن يطالب به بعد الحوالة، إذ لا أثر لهذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المآل به للمعنى فإن أدى سقط ما عليه قصاصاً، فبذلك أدى فإن لم يكن المآل عليه مدين أو المآل له أدى عنه بأمره والدين المآل به يرجع عليه بماله وإن أتى بالأمره فهو منقطع ولا يرجع له عليه به انتهى (١)

(٣) يستأنس بحكمه في الحوالة المطلقة، فإذ لم يحل عن المآل عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين موصوفة أو موصوفة فله أن يطالب به بعد الحوالة، إذ لا أثر لهذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المآل به للمعنى فإن أدى سقط ما عليه قصاصاً، فبذلك أدى فإن لم يكن المآل عليه مدين أو المآل له أدى عنه بأمره والدين المآل به يرجع عليه بماله وإن أتى بالأمره فهو منقطع ولا يرجع له عليه به انتهى (١)

(٤) يستأنس بحكمه في الحوالة المطلقة، فإذ لم يحل عن المآل عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين موصوفة أو موصوفة فله أن يطالب به بعد الحوالة، إذ لا أثر لهذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المآل به للمعنى فإن أدى سقط ما عليه قصاصاً، فبذلك أدى فإن لم يكن المآل عليه مدين أو المآل له أدى عنه بأمره والدين المآل به يرجع عليه بماله وإن أتى بالأمره فهو منقطع ولا يرجع له عليه به انتهى (١)

وان كانت الدين على الحمل مؤجلة تكون انما والاقامة على الخصال عليه مؤجلة ولا يلزم بالرفع الا عند حلول الاجل فلو كانت المجهلة في الاجل وان ما كان الخصال عليه صارا الدين حالا يؤدى من التركة ان كان بها عاقل ياد الله الا يرجع الخصال بالدين او ياتي له منه على الحمل ليؤديه عند حلول الاجل

الفصل الرابع

(فيما يجب بطلان الحوالة وما لا يوجب)

(مادة ٧٨٣)

لا يرجع الخصال بدينه على المجهل الا اذا اشترط في الحوالة تحييل الرجوع للمجهل أو قسحت احوالهم لانه المال الخالي به وبذلك في الحوالة المطلقة يكون واحداً من أمرين أولهما ان يحدد المبال على الحوالة ولا يثبت لكل من المجهل والمحال تارة ما كان يثبت الخصال عليه من قبله ولم يترك عتباتي أداء الخصال به ولا ديناً كذلك ولا كفولاً يجمع الدين فلو ترك ديناً ولو على ماله فلا يطل الحوالة (١)

(مادة ٧٨٤)

تعد رامة الدين من الخصال عليه وتثبت له ولو بأمر الحاكم لا يوجب ان يطلان الحوالة وعود الدين على المجهل (٢)

(مادة ٧٨٥)

اذا سقط الدين القابلة بالحوالة وتثبت رامة الخصال عليه منه بأمر الحاكم يثبت بطلان الحوالة فلما حال البائع غريمه على المشتري بالدين ثم استحق المبيع فغير بطلت الحوالة وعاد الدين على المجهل (٣)

(مادة ٧٨٦)

انما يطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض به لا ولم يدين رامة الاصيل منه فلا يطل الحوالة فلما حال البائع غريمه على المشتري بدين المبيع فمال المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الدين عنه وأورد المبيع بغير عيب أو بغير عيب فلا يطل الحوالة ويكون لمالك عليه بعد الأداء الرجوع على المجهل بماله (٤)

(١) يستند حكمه لمن الضرر والفساد من أوسط النصوص (٢٨٣ و ٢٨٤)

(٢) يستند حكمه من رد المخلد من أوسط النصوص (٢٨٣ و ٢٨٤) في قول الامام المرحوم في هذا الموضوع

(٣) يستند حكمه من رد المخلد من أوسط النصوص (٢٨٣ و ٢٨٤) في قول الامام المرحوم في هذا الموضوع

(۷۸۷۵۰۰۰)

أذا أحال المدين ثمره على المودع وهو المعتبر بالعين المودعة عنده فها كانت المودعة قبل أن يراها
للمحال فلا يضمن المودع برئ المودع وبطلت الحوالة وبطلت لهم: مودع الدين على الجعيل الم
واستقامت المودعة لعدم مطالبة المودع لها
فإن كان ولا كها انتصم المودع وتعديه فلا يطل الحوالة بل يضمن المودع للحال فبطلت كانت
من القديسات أو من أرومتها التي كانت من ذوات الأفعال

(۱۳۳۳)

إذا أمال تدين بدينه غريمه على احتمال عليه حوالته بقادته من العين الغصوبة التي عنده
فهل كانت العين في هذا الغاصب افتتال عليه قبل أدامها للفتنة الـ فلا تطل الخوالة ولا يـ احتمال
عليه بل يضمن للفتنة مثلهما وتضمن (٢٢)
فإن استعنت من العين الغصوبة بغير طلبة الخوالة وادام احتمال بضمه على المحمل

(४४१३५)

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحبطه بمقتضى الفقه أدنى احتياط عليه الثمن كل من الخيارات
في الرجوع وان شاء رجع على الفاعل العاقل وان شاء رجع على الغافل

الفصل الخامس

(فِي حَكْمِ الْحَوَالَةِ بِمَوْتِ أَحَدِ الْمُتَعَقِّدِينَ)

(٤٩٠ مائة)

عقد الحوائط يثبت الثقل والتحويل لا التباين سواء كانت الحوائط عظيمة أو صغيرة
فإنها تسمى بغير ذلك بل استبقية الخصال جميع الذين من الشيطان عليه في حبسه منه في حياة
انجيل فهو لا أي التمثال وما لم يوضع فهو فيه اسودت قمرها وانجيل
واذا قسم الذين بين غروا الخيل فلا يرجع الحشائ على الشيطان عليه بالحق من التي أخذها القرماء

{ ४५५३५५ }

اذا مات الخليل وله ورثة لا عزماء وكان موته قبل ان ياتي به النبي الى الدين من الجنائز عليه فلو ان
الجيل المات له دون الجنائز وضعه في التركة وحسب بقية مع الجنائز التركة

(١) يستحق من المدة المختارة أو مدة التجزئة ٢٩٥ — (٢) يستحق من المدة المختارة أو مدة التجزئة ٢٩٥
أو مدة التجزئة ٢٩٥ — (٣) يستحق من المدة المختارة أو مدة التجزئة ٢٩٥
(٤) يستحق من المدة المختارة أو مدة التجزئة ٢٩٥

(مادة ٧٩٢)

أدوات الخصال عليه مبدى لا يتقدم حاله بين المرفوع والمفعول بالحوصل وما يتبع الخصال به من
القسمة يرجع به على المبدى

(مادة ٧٩٣)

أدوات الخصال وكان الخصال عليه أو ناله بطل ما كان للحيل على الخصال عليه وكذا لو ذهب
لخصال ما في الخصال لخصال عليه (١)

المبحث السادس

(في برائة الخصال عليه —————)

(مادة ٧٩٤)

يبرأ الخصال عليه تأنيده الذين الخصال به أو ناله الخصال على غيره وقبول ثمة الغير الخصال (٢)

(مادة ٧٩٥)

إذا برأ الخصال الخصال عليه من الذين ويرى الخصال عليه منه ولو لم يقبل بل بحيث لو كان غير
مستوفى للحيل فلا يرجع عليه شيء (٣)

(مادة ٧٩٦)

أو لو ذهب الخصال الذين الخصال عليه وقيل أهمية فخصاله الذين فإن كنت تدبر الخصال فقط عنه
الذين فقد أصابوا إن لم يكن مبدى الخصال كان له قبول ثمة الحق في مطالبته

(مادة ٧٩٧)

لا يصح إبراء الخصال الفعل من الذين ولا هبته منه (٤)

(مادة ٧٩٨)

السقطة ولا شرط لها نعمة للآخرين بها ثمة وأما من كان قصده إذا كانت المنفعة مشتركة
أو متعارفة (٥)

(١) يستأنف من رد الخصال أو الخصال أو الخصال (٢٤٤) ومن التفسير عن أن الال الخصال (٢٤٤)

(٢) يستأنف من رد الخصال أو الخصال أو الخصال (٢٤٤) ومن التفسير عن أن الال الخصال (٢٤٤)

(٣) يستأنف من رد الخصال أو الخصال أو الخصال (٢٤٤) ومن التفسير عن أن الال الخصال (٢٤٤)

(٤) يستأنف من رد الخصال أو الخصال أو الخصال (٢٤٤) ومن التفسير عن أن الال الخصال (٢٤٤)

(٥) يستأنف من رد الخصال أو الخصال أو الخصال (٢٤٤) ومن التفسير عن أن الال الخصال (٢٤٤)

كتاب الوكالة

الباب الأول

(في ماهية الوكالة وشروط صحتها)

الفصل الأول

(مادة ٧٩٩)

التوكيل هو إقامة الغير مقام نفسه في تصرف خاص زعمه المزمع (١)

(مادة ٨٠٠)

يشترط صحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فعبارة كل يد بالفضل معنى الحقن
وأن يكون التوكيل مجزئاً أيضاً

(مادة ٨٠١)

لا يصح توكيل مجزئاً ولا صريحاً إلا بعقر شرط أو لا يوقعه على تصرف خاص زعمه المزمع
ولا أدنى له لولا أن التوكيل في بعضه تصرفاً الذي ينعقد بالاذن وليس له أو صريحاً
ولا تصرفاً المزمع بالضرورة والذم إن كان مأثراً بالتجارة كان مجزئاً لا ينعقد توكيله
مؤثراً على اذن وليه أو وصيه

(مادة ٨٠٢)

تعمد الوكالة بالغير فيكون ويشترط على التوكيل بالوكالة فأن يد هذا التوكيل بعد عنهم أو توكيل
ولا يصح تصرفه بعد ذلك (٢)

(مادة ٨٠٣)

يصح أن يكون ركن التوكيل مطلقاً وأن يكون مقيداً بقيد أو مقيداً بشرط أو مضافاً إلى وقت
مستقبل (٣)

(١) باستناد المادة ١٢٤٤ من القانون المدني الصادر في ١٢٠١ من الهجرة ٤٠٠

(٢) باستناد من أحكام المادة ١٢٤٤ من القانون المدني الصادر في ١٢٠١ من الهجرة ٤٠٠ ومن أحكام المادة ١٢٤٤ من القانون المدني الصادر في ١٢٠١ من الهجرة ٤٠٠
من الباب الأول في بيان ما يتعلق به المادة ١٢٤٤(٣) يستند من أحكام المادة ١٢٤٤ من القانون المدني الصادر في ١٢٠١ من الهجرة ٤٠٠ ومن أحكام المادة ١٢٤٤ من القانون المدني الصادر في ١٢٠١ من الهجرة ٤٠٠
ومن أحكام المادة ١٢٤٤ من القانون المدني الصادر في ١٢٠١ من الهجرة ٤٠٠

$$\{A = \frac{1}{2} \vec{a}_i \cdot \vec{a}_i\}$$

الذات الامر بغير بيان في كمالها والامر بان لا يجمع في كمالها والامانة الملاحقة في حكم الوكالة السابقة في ذابح فصول في مال غيره بالاتفاق في مباحات المباح فيكون كما قد وكل التمتع في البيع أولا

$$\{A - 0.5i\}$$

كل عقد سائر لو كان أن يعطى بغيره سائر أن يملك به غيره
فيجوز أن يقررت فيه شروط الاعية أن يملك به غيره واستأجره كل حتى متعدي بالاعتدالات
وبالبيع والشراء والذبح والامتناع والارهاق والايديع والامتناع والامتناع والامتناع
والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع
ساعدا التوكيل باسمه في القصاص حال تحية الموكل قبله لا يجوز

$$\{A, \gamma \tilde{A}\}$$

يعلم بتدبير من الوكالة بتسليم من الموكلة به وثمة سبعة آلاف مائة وثمانين ريالاً وثلثمائة وثمانين
شكلاً منقولة وبالحدود في كل سنة من اربع مائة واثني عشر الف مائة وثمانين الف مائة وثمانين (١)

$$(A - \lambda I)^{-1} = \frac{1}{\lambda^2 - 1} \begin{pmatrix} \lambda + 1 & 1 \\ 1 & \lambda - 1 \end{pmatrix}$$

بسم الله الرحمن الرحيم

$$(A, A, \overline{A}, 1)$$

إذا قيل الأمر مقصود الرأى الوكيل جازى أن يوكب بمقتضى روعته ولو قيل الشافى ويكبل عن المارسل
فلا يمنع الوكيل لأنه يعزل الوكيل الأول ولا يوفاته

$$\{N, q, \bar{\sigma}, \bar{\omega}\}$$
[illegible][illegible]

(٤) يستلزم حكمه المانع من إتيان ما فيه من غير أن يكون له أثر في إبطال الحكم.

(ج) یہ سب سے پہلے اور بالکل صحیح ہے کہ اس کی تعلیم میں ان کی تعلیم کے لئے

(مادة ٨١٠)

إذا اشترطت الأجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد انقضى العقد الأجرى قاله جماعة من وقت ومما
أورد كرهه جماعة يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وإن لم تشترط وكان الوكيل عن بعد في أبيه
فإن أجرة العمل والافلا (١)

الفصل الثماني

(في أحكام الوكالة)

(مادة ٨١١)

كل عقد من عقود الولاية والاعارة والرجع والأبدان والأفراض إذا عهده الوكيل من جهة
مريته لغيره ببيع العقد على الوكيل ضماناً وتعلو به حذوقه سواء أضيف الوكيل العقد إلى
نفسه أو إلى الوكيل وإن كان وكيل غيره في حصة عهده عن طالب الثمن وأضاف له من نفسه
يقع العهده للوكيل وإن أضاف العهده إلى الوكيل يقع العهده للوكيل وتعلق به حذوقه (٢)

(مادة ٨١٢)

كل عقد لا يحتاج الوكيل إليه إضافة الوكيل ويكتفي فيه بإضافته إلى نفسه كالبيع والشراء
والإجارة والاعطاف من أقرار يقع للوكيل سواء أضافه الوكيل إلى نفسه أو إلى الوكيل ضماناً إضافة
الوكيل إلى نفسه تعود كل حقوقه عليه بما يكبره من حذوقه عليه ولا تتقل هذه الحقوق إلى الوكيل
مما دام الوكيل حياً وإن كان غائباً بعد موته تفضل الحقوق إلى وصيه إذا لم يكن الوكيل قال أضاف
العقد إلى الوكيل ضماناً كل حذوقه على الوكيل ولا يلزم الوكيل شيء مما يترتب على العقد من
الحقوق والواجبات (٣)

(مادة ٨١٣)

النسب المبرأ أو المبرأ من النسب من ماله عهده بطريق الوكالة عهده من الماله وما يترتب عليه
الماله وفي الوكيل تتعالى حقوقه عهده بما يترتب على الوكيل من ماله

(مادة ٨١٤)

تتعلق حذوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) جملة من أوجب الحامدية من أو سط الركنة ٤٠٤ في من كرس ط الأخر بشرط ١٣٩ ومم لفرة ١٤٢

بوس أو من ماله المأثورة بفرقة ٢٠ (٢) إضافة حذوقه من الماله من أو سط الركنة ٤٠٤ في من كرس ط الأخر بشرط ١٣٩ ومم لفرة ١٤٢

(٣) جملة من أو سط الركنة ٤٠٤ في من كرس ط الأخر بشرط ١٣٩ ومم لفرة ١٤٢

(٤) إضافة حذوقه من الماله من أو سط الركنة ٤٠٤ في من كرس ط الأخر بشرط ١٣٩ ومم لفرة ١٤٢

الفصل الثالث

(في الوكيل بالشراء)

(مادة ٨١٥)

يشترط صحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكَّل بشراؤه معلوماً عينياً أو جسدياً مع بيان قدره
أيضاً إن كان من المقدرات كالتكاليف والموزونات ويكتفى عن بيان قدره بيان قدر الشيء.

(مادة ٨١٦)

إذا كان الشيء الموكَّل بشراؤه مجهولاً ففرض الأمر في شرائه رأى الوكيل صحته أو كذبه وله
أن يشتري من أي شخص ومن أي نوع أراد.

(مادة ٨١٧)

إذا لم يكن الأمر محققاً صار أي الوكيل فيما يشترطه وكان الشيء الموكَّل بشراؤه مجهولاً جهالة
فاحتمل بكل وجه التماس فلا تصح الوكالة وإن بدت الشيء

وإن كانت الجهة الموصية بأن يشتري من الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه صحته أو كذبه وإن لم يبين
الشيء

وإن كانت الجهة الموصية بأن كانت بين التماس والنوع فإن بين الشيء أو النوع صحته أو كذبه
والأفلا

(مادة ٨١٨)

إذا عين الموكَّل نوع الشيء الموكَّل بشراؤه فاشتري الوكيل خلافه فلا يخلط بشراؤه الأعلى الوكيل
فالأمر به اشتراؤه أو خفاه اشتري حريراً أو كذا على الوكيل ولا يتوقف على إجازة الموكَّل إلا إذا لم يحدد
أنواع الشيء الموكَّل بأن يكون الوكيل صيباً أو شحماً ورأى

(مادة ٨١٩)

إذا قبلت الوكالة بقيد فاسر أو وكيل بالشراء معناه نفسه إلا إذا كان خلافه إلى خير

(١) يستأنس حكمه وأمن المدة وكما لا يحل من أوائل السنة التركية بالبيع والشراء المادة ٢٧٦

(٢) يستأنس حكمه من المدة وكما لا يحل من أوائل السنة التركية بالبيع والشراء المادة ٢٧٦ وكذا المادة ٢٧٦

(٣) يستأنس حكمه من المدة وكما لا يحل من أوائل السنة التركية بالبيع والشراء المادة ٢٧٦

(٤) يستأنس حكمه من المدة وكما لا يحل من أوائل السنة التركية بالبيع والشراء المادة ٢٧٦ وكذا المادة ٢٧٦

(٥) يستأنس حكمه من المدة وكما لا يحل من أوائل السنة التركية بالبيع والشراء المادة ٢٧٦ وكذا المادة ٢٧٦

فإن عين الموكل التي واشترى الوكيل بأكثر من ثمنه فلا ينفذ في موكله مطلقاً ولا كذلك وكيله
بشراء معين أو غير معين وإن اشترى ما لم يكن وكيله بشراء معين نفذ على الموكل وإن كان
وكيله بشراء غير معين فلا ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو تكون قد
وصلته به من ثمنه فاشترى بذلك الصفه بأقل من ذلك الثمن المعين فإنه ينفذ على الموكل

(مادة ٨٤٠)

إذا عين الموكل قدر الثمن لوكيله بشراء معين وأمره أن يشتريه به حالاً فاشترى به شيئاً لزم الماركن
ولو أمره أن يشتريه به شيئاً فاشترى به حالاً لزم الوكيل

وإن عين قدر الثمن لوكيله بشراء غير معين وأمره أن يشتري به حالاً فاشترى به شيئاً لزم الوكيل
ولو أمره أن يشتريه به شيئاً فاشترى به حالاً لزم الموكل (١)

وإن كان الماركن معروفاً عند الناس كمن اشترى اللحم فلا ينفذ على الموكل إلا بمن أمثل (٢)

(مادة ٨٤١)

إذا دفع الوكيل بالشراء من المبيع من مال نفسه طلب دفع ثمنه الرجوع به على موكله ولا يحبس
المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وإن لم يكن دفعه نائياً (٣)

(مادة ٨٤٢)

إذا اشترى الوكيل بالشراء بثمن مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطلب به حالاً
فإن أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه اقتضى أن يوفى به أو يوفى أن يطلب الثمن من الموكل حالاً (٤)

(مادة ٨٤٣)

لا يجوز للوكيل بالشراء معين أن يشتري لنفسه في عينة موكله الشيء الذي كان موكله بالشراء له
والمشتري وإن أريد من الثمن الذي عينه له أو يونس آخر (٥)

(مادة ٨٤٤)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ما لم يملكه أو يملكه لنفسه (٦)

(١) يستأنف حكمه من المعتبرين من الأوامر الدالة التي في كونه وكيل بالشراء من المصلحة غير المصلحة (١٠٠ و ١٠١)

(٢) يستأنف حكمه من المعتبرين من الأوامر الدالة التي في كونه وكيل بالشراء من المصلحة غير المصلحة (١٠٢ و ١٠٣)

(٣) يستأنف حكمه من المعتبرين من الأوامر الدالة التي في كونه وكيل بالشراء من المصلحة غير المصلحة (١٠٤ و ١٠٥)

(٤) يستأنف حكمه من المعتبرين من الأوامر الدالة التي في كونه وكيل بالشراء من المصلحة غير المصلحة (١٠٦ و ١٠٧)

(٥) يستأنف حكمه من المعتبرين من الأوامر الدالة التي في كونه وكيل بالشراء من المصلحة غير المصلحة (١٠٨ و ١٠٩)

(٦) يستأنف حكمه من المعتبرين من الأوامر الدالة التي في كونه وكيل بالشراء من المصلحة غير المصلحة (١١٠ و ١١١)

(مادة ٨٢٥)

يجوز للوكيل بالشراء، رد ما اشترى في البائع إذا وجد فيه عيبا قد عينا وكان المبيع في يده قبل مدة
أو كانه فليس له رد ما عيب به دون ذلك.

(مادة ٨٢٦)

للمبيع في يد الوكيل بالامر أو المانة فإذا هتكت أو ضاع بدون تعديمه وبالك على الموكل ولا يثبت من
التمتع.

وإن جسد الوكيل بالشراء عن الموكل لأخذ ثمنه وتلقى في يده أو ضاع زمه أو أمتعه.

الفصل الرابع

(في الوكيل بالبيع)

(مادة ٨٢٧)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيع، بقصا لا يتعين الناس فيه لا يتعين
العين ولا يجوز إلا بالمرأهم والله أعلم بما لا يؤلف أو لا يؤلف.

فإن عيب الموكل المشتري ببيع بغيره فلا أن يبيع بغيره منه فلا يتعين منه أو يبيع بغيره منه
فلا يتعين له ولا يملك ولا يملك فمعه ويسترد المبيع فلو عاين في يد المشتري كان للوكيل الخيار أن يشاء

أخذ الثمن من المشتري وإن شاء أخذ من الوكيل.

فإن أخذ من المشتري لم يرجع به على غيره وإن أخذ من الوكيل لم يرجع به على المشتري ١٣١

(مادة ٨٢٨)

إذا لم يرد الموكل البيع فإن حاله أو غير حال وكان البيع التخياري فالوكيل بالبيع أن يبيع بغيره
حال أو غير حال بأجل يستعاره بين الخيار ولا يقضي به على الموكل البقاء بأجل أو بالغير

بدون العرف عند الخيار.

(١) يستفاد حكمها من قولنا بالوكيل بالبيع والتمتع من المدة ٤٠٣

(٢) يستفاد حكمه من قولنا بالوكيل بالبيع والتمتع من المدة ٤٠٣

(٣) يستفاد حكمه من قولنا بالوكيل بالبيع والتمتع من المدة ٤٠٣ ومن قولنا بالوكيل بالبيع والتمتع من المدة ٤٠٣ ومن قولنا بالوكيل بالبيع والتمتع من المدة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكمها من قولنا بالوكيل بالبيع والتمتع من المدة ٤٠٣

(مادة ٨٢٩)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكَّل ببيع مئة من قبل مئة منهم له إذا كان لثمن أكثر من القيمة لأغص منها ولو أنه ما يبيع ولا مثله الموكَّل ببيع مئة منهم له فيجوز بيعه لهم عن القيمة ولا غيرها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وُكِّل ببيع مئة لا يبيع ما لا يبيع له الصغير ولو صرح له الموكَّل ويدخل تحت من زدها عليهم له شريك الوكيل شركة تخان أو مئة مئة ولا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وُكِّل ببيع مئة إذا كان من جنس تجارتهم

(مادة ٨٣٠)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكَّل ببيع ولو صرح له الموكَّل بذلك

(مادة ٨٣١)

للكوكيل بالبيع أن يأخذ مئة أو كذا لا على المشتري بما يبيع مئة نسيئة ولو لم يأمره الموكَّل بذلك وإن أمره الموكَّل أن لا يبيع نسيئة إلا بمرحله أو كذا لا على المشتري بما يبيع مئة نسيئة وإن قال لا يبيع مئة على الموكَّل

(مادة ٨٣٢)

إذا عقد الموكَّل والوكيل مئة مئة يبيع أو لم يبيع المالك من العتدين يشترط المشتري أن يبيع ويخبر كل منهما ما بين الاثنين والثلث

(مادة ٨٣٣)

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للموكَّل والمشتري الامتناع من دفعه للموكَّل وإن دفع المشتري الثمن للموكَّل مع دفعه ونيس للوكيل مطالبة به بعد دفعه

(مادة ٨٣٤)

يجوز للوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه فله أن يبيع المالك

- (١) يستأجر جميع ثمراته من المزرعة وكذا يزرعها من ثمراتها فيلزمه دفع ثمنها للمالك
- (٢) يستأجر المزرعة من المزرعة وكذا يزرعها من ثمراتها فيلزمه دفع ثمنها للمالك
- (٣) يستأجر المزرعة من المزرعة وكذا يزرعها من ثمراتها فيلزمه دفع ثمنها للمالك
- (٤) يستأجر المزرعة من المزرعة وكذا يزرعها من ثمراتها فيلزمه دفع ثمنها للمالك
- (٥) يستأجر المزرعة من المزرعة وكذا يزرعها من ثمراتها فيلزمه دفع ثمنها للمالك
- (٦) يستأجر المزرعة من المزرعة وكذا يزرعها من ثمراتها فيلزمه دفع ثمنها للمالك
- (٧) يستأجر المزرعة من المزرعة وكذا يزرعها من ثمراتها فيلزمه دفع ثمنها للمالك

(مادة ٨٢٥)

لا يعتبر الوكيل بالبيع على أذن من يبايعه من ماله إذا لم يتبضعه عن المشتري (١)

(مادة ٨٢٦)

الوكيل بالبيع الذي لأجره لا يعتبر على أذن من يبايعه عن المشتري

وتعتبر سلطة الموكل على المشتري أو توكيله عنه في بعض الثمن

(مادة ٨٢٧)

الوكيل بالبيع المجهول له أجر على البيع كانه لال والسمه يار بيجير على أذن من المشتري

وتعتبر منه

(مادة ٨٢٨)

إذا استثنى المبيع من المشتري الرجوع على الوكيل بالثمن إن أنشده إليه سواء كان الثمن باقيا في يده

أو سلمه إلى الموكل أو يكون للوكيل الرجوع به به بدفعه على موكله وإن أنشده المشتري الثمن

إلى الموكل رجوع عليه به (٢)

(مادة ٨٢٩)

إذا وجد المشتري حيا فدية يلقى البيع فلا الرجوع به عن الثمن على الوكيل إن كان قد أنشده الثمن وإن كان

قد أنشده إلى الموكل فلا أخذ منه (٣)

(مادة ٨٣٠)

إذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري بالبيع حيا فدية يلقى له أن يبره على وارث الوكيل أو وصيه

فإن لم يكن له وارث أو وصي يرد على الموكل (٤)

(مادة ٨٣١)

إذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا رده إليه إلا إذا تعذر عليه أو قصر في حفظه (٥)

(١) يستند حكمه على المادة التي أو سط الباب الثالث في الوكالة بالبيع في ٤٦٢ وكان المادة التي بدعا

(٢) يستند حكمه على المادة التي أو سط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من المادة ٤٦٣

(٣) يستند حكمه على المادة التي أو سط فصل في بيع الوكيل بالبيع من المادة ٤٦٤

(٤) يستند حكمه على المادة التي أو سط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من المادة ٤٦٥

(٥) يستند حكمه على المادة التي أو سط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من المادة ٤٦٦

الفصل الخامس

(في التوكيل بالخصومة)

(مادة ٨٤٤)

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والادعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وانما هو شرط لا يروم (١)

ولا يملك وكيل الخصومة وقف احدى الدين قبض الدين الا اذا كان العرف بين الصلوات المتعاضية هو الذي يشترط فيه قبضه (٢)

(مادة ٨٤٥)

وكيل قبض الدين من قبل الدائن عتسا بالخصومة مع المدين فان اقام المدين عليه البيعة على استيفاء الماركل او ابراءه قبل قبضه اذن وكيل المتعاضية يشترط في قبضه ان يثبت قبضه ولا يثبت بالخصومة وتوكيل قبض الدين لاي ملك بالخصومة (٣)

(مادة ٨٤٦)

وكيل الدلي لا يملك الخصومة وتوكيل الخصومة لا يملك السلي

(مادة ٨٤٧)

اذا كان الموكل بالخصومة مدعيًا ونعمًا بما مدته مسفوقًا وكان مراد الدائن في المصير لا يتعدى ان يعتدي على قلمه في المجلس الحاكم بمرام منه التوكيل بشرط رضا الخصم وان كان الموكل هو المدعي عليه فلا يلزم منه التوكيل بشرط رضا الخصم بل يحضره في قبض الدين بشرط ان يكون له حق قبضه في رضى به لزمه برضاه (٤)

(مادة ٨٤٨)

يجوز للعدوان ان يوكل ويلازم يوكله ان يرد رضى الخصم

(١) يستفاد من هذه الفقرة ان اذن المالك في التوكيل بالخصومة من الاذنة بقرينة المادة ٤٠٠ وكذا ان المالك وتكليفه والحقار من اوسط اقسام الوكالة بقرينة المادة ٤٠٠

(٢) يستفاد من هذه الفقرة ان اذن المالك في التوكيل بالخصومة وانه يرضى من المدين في الخصومة المادة ٤٠٠ ومن تكليفه المادة ٤٠٠

(٣) يستفاد من هذه الفقرة ان اذن المالك في التوكيل بالخصومة وانه يرضى من المدين في الخصومة المادة ٤٠٠ ومن تكليفه المادة ٤٠٠

(٤) يستفاد من هذه الفقرة ان اذن المالك في التوكيل بالخصومة وانه يرضى من المدين في الخصومة المادة ٤٠٠ ومن تكليفه المادة ٤٠٠

(مادة ٨٤٧)

يجوز الموكيل من الافصاح والبيان في المصلحة ومقتضى ما يوجب قبوله، وكذا بدونه من رضائهم.

(مادة ٨٤٨)

لا يتم التوكيل بغير وثيقة، وإذا كان الموكل حاضرا، فإنه مع وكيله في مجلس المحكمة (١).

(مادة ٨٤٩)

يجوز التوكيل بشأنين الدين وقضاه من غير رضا الخصم، سواء كان الموكل حاضرا أم غائبا، كما أم صريحا (٢).

(مادة ٨٥٠)

يجوز اقرار الموكيل بالمصلحة على موكله في مجلس المحكم بنفسه، أو بالحدود وانعصاص، سواء كان موكله أو المدعى وأقر عليه، أو بالحق أو المصلحة عليه، وأقر بغير الحق عليه، وإذا امتنع الموكل الاقرار في وكيله مع وكيله واستأذنه ولا يشل القرار وكيله عليه (٣).

(مادة ٨٥١)

يجوز للموكيل بالإدارة اشخاصة في الشاؤون وقضاه الاجرة وعليه تسليم العين للاستأجر (٤).

(مادة ٨٥٢)

الموكيل بالمصلحة إذا انت الحق على موكله لا يلزمه ولا يجس عليه، ولو كان وكيله لا مال ولا يكون ضامنا لادائه، يكون كماله شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذي في يده (٥).

(مادة ٨٥٣)

يجوز النيابة في الاستعلاف لا العلم في المصلحة والوصى ومستولى الوقت، وأبو الصغير الاستعلاف، فله طلب عين خصمه ولا يعتدب أحد منهم إلا إذا حصل الادعاء عليه بالشرع العائد أو وضع اقراره على الاصيل (٦).

(١) يستفاد حكمه من أو طرحة في كتاب التوكيل من كتابه رد المحتار لمرة ٢٠٤

(٢) يستفاد حكمه من الاستعلاف وقوله انهم من أو طرحة في كتاب التوكيل من كتابه رد المحتار لمرة ٥

(٣) يستفاد حكمه من أو طرحة في باب الوكيل من كتابه رد المحتار لمرة ١١٣

(٤) يستفاد حكمه من أو طرحة في كتاب التوكيل من كتابه رد المحتار لمرة ٢٠٤

(٥) يستفاد حكمه من أو طرحة في كتاب التوكيل من كتابه رد المحتار لمرة ٢٠٤

(٦) يستفاد حكمه من أو طرحة في كتاب التوكيل من كتابه رد المحتار لمرة ٢٠٤

الفصل السادس

(في عزل الوكيل)

(مادة ٨٥٤)

للوكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شفها أو بغيرها بشرط علم الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير

فإن تعاقب به حق الغير كما إذا رهن المدينون ماله وعند حلول الأجل وكل أمر يبيع الرهن فلا يعزل ولا تطل وكاتب بالوكالة (١)

(مادة ٨٥٥)

يعزل الوكيل بغير وجه أو بغير وجه الموكل عن الاختصاص وجبارة الموكل وإن تعلّق به حق الغير إلا في الوكالة يبيع الرهن أو كل الراهن العبد أو الرهن يبيع الرهن عند حلول الأجل فلا يعزل عت الموكل ولا بغير وجه عن الاختصاص (٢)

(مادة ٨٥٦)

للوكيل بتخصونه وشراء معين أن يعزل نفسه عن الوكالة ما لم يتعلق به حق الغير فيبيع على إيقاع الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزاً إلى أن يعلم الموكل (٣)

(مادة ٨٥٧)

للوكل عزل وكيله بقبض الدين إن وكاه بغيره بغيره ما يولد وإن وكاه بغيره لا يولد بدون علم المدين فإن دفع إليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (٤)

(مادة ٨٥٨)

تنتهي الوكالة بتم ايد الشيء الموكل فيه كالتوكاه بقبض دينه وقبضه بنفسه

(١) استفتاء حكومتهم لآلولة التتابة من المبرور حكمه بغيره بالوكالة من أوقاف باب عزل الوكيل غرة ٢٥٦

وآخر ٢٥٧ وأثره ٢٥٨

(٢) استفتاء حكومتهم بامتنان أوقاف باب عزل الوكيل من الغرة ٤١٧

(٣) استفتاء حكومتهم بامتنان الغرة ورد اختيار غرة ٤١٧ وغرة ٤١٧ من أوقاف باب عزل الوكيل

(٤) استفتاء حكومتهم بامتنان الدين من أوقاف باب عزل الوكيل غرة ٤١٧

مكتاب الرهن

الفصل — الاول

(في شرائط الرق وبيان ما يجوز رده وما لا يجوز)

{ 109 524 }

عَدَّ الرِّهْنُ حَوْجًا لِمَا فِي يَدِ الرِّهْنِ أَوْ لِمَا يَدْعُوهُ بِحَقِّ مَالِكٍ يَكُونُ اسْمُهُ وَأَمَّا كَلَامُ
أَوْ نَعْمًا (١)

(A7. 21a)

بسمه في اقرهون ان يكون الاموجود مستقلا عما قدور التام محورا لا متحركا مسترخيا
لا متحركا ولا متحركا الى الابد بل لا متحركا ولا متحركا (٢)

(874 2100)

بشروط في مسائل الزعم أن يكون ديننا باطلًا في نفسه أو موعودا به أو عينا من الاعيان المصنوعة
فلا يصح الزعم بالاعمال (٢٣)

(175 516)

وَيَسْتَفِضُّونَ عَلَى الرِّهَانِ وَلَهُمْ فِيهِ الْآيَةُ الْكُبْرَى
وَالرَّاهِنُ قِيلٌ يُسَمَّى الرِّهَانُ لِأَنَّهُ يَرْتَهِنُ وَتَرْهِنُ فِي الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ (٥)

(مائة ۸۷۵)

يحبون لأهل البيت أن يستمر طاقى العبد وضع الرضى عنه عدل وأن يشهد على ذلك بعد العقد
فإن رضى العدل صار منه كدائى من وسم الرضى عنه عدل والزم الرضى (٢)

(٨٧٤ : ٥٩٥)

لا يصح اخذها بغير العلم بالمرحومة فلم يبق في حشاها بدنة ان لم يوجد لها من في الذيل العين
لا دامها بعد الرض ويطل الباطن

(١) نسخة من أول كتابه الرمان من المرقية ٢٠٧ و من يد المخطوط ٢٠٨

١٢) بعدة ايام التسلل الاعيان في جميع المدن وقرى كركوك وشرقية الموصل الى كركوك والفرار من احتلالها في ١٤٧١ و١٤٧٢

(١٥) ...

(٥) بناءً على خبر جاسر بن عبد الله بن كعب التميمي عن العوفية (٣١٨)

(٥) يستند حكمهم إلى أن الباب الثاني في الرحمة بشرط أن يرجع على أبي عبد الله من الغد في ليلة ١٣٦ ومن المومن أن يكتب الرحمة يومع على ليلة ليلة ١٣٦ ٨٩

ويصح تركيل الراهن المرشع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من غنه وكذا يصح تركيل الراهن العدل وغيره بالبيع لا بفناء الدين (١)

(170554)

يجوز للمدين أن يعطاه رهن واحد بعدة مدينين سواء كانتوا اشخاصا أو شركات أو كانت اشخاص منهم دين على الراعي بشرط أن يرهنه عند الركن بعينه واحدا لا قصه سيل فيكون كل رهنه نافعا عند كل منهم بدنه (٥)

(۸۷۷۵۵۰)

يجوز للمدعي أن يستعمل المال غيره ويرهنه بالذي فاقه فأنفق له الميراث لأن لم يحمده بشئ مما له فأنفق
يرهنه بأي قدر يكون كثيرا أو قليلا وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء
وان قيد الميراث بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فلا ينال المستعير مثله لأنه لا إيجاب شيء إلى الجعرجان
عينه الميراث فدرا أكثر من قيمة الميراث عن مقتضى قوله أن يرهنه بأقل من انشأ الميراث لم ينقص عن
قيمة الميراث (٥)

(A 245 524)

أذاعه من المستعبر مالى العبر فانتج على حسب ما اشترط عليه فلم يأتى بجمع فى الزهن بعد
فسياء للزهن إلى يحبسها من الخيال يستوفى دينه

(1995)

يُخَوِّدُ الْإِبِلَ أَنْ يَرَى مَالَهُ عِنْدَ وَلَدِهِ وَأَنْ يَرَى مَالَهُ وَلَدَهُ لِنَفْسِهِ وَيُخَوِّدُ أَنْ يَرَى مَالَهُ ابْنَهُ
الْخَيْرِ يَرَى عَلَى نَفْسِهِ وَبَيْنَ عَلَى الْخَيْرِ وَذَاكَ هُوَ يَرَى نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ فَانْ كُنْتَ قِيمَةَ الرُّعَيْنِ أَكْثَرَ
سَنِ الدُّنْيَا يَفْقَهُمُ الْإِبِلَ قِيَمَةَ الدُّنْيَا لَا تَرَى (٥)

(۸۷۹۳۵۱)

لايت ذلوا على دهر والله عند الذير ولا ايمان ما اليتيم نفسه وله رزقه عند ابي عبد الله عليه السلام
اليتيم او على نفسه وله اخذ ربح الدين الماخوذ اليوم ذل

- (١) يستعان بحكمة القدرة الاولى من ذوات الخراب الرض من تنظيم الحاشية في غرة ٢٠٠٠ وبعدهم القدرة الثانية من أوائل
 طب الرض موضع علي بن الحسن من الغرة ٢٠٠٤ - (٢) يستعان بحكمة طاهر التور ودالحه الرض من أوائل طب ما عور
 ابيه ما عور ودالحه الرض ٢٠٠٢ - (٣) يستعان بحكمة طاهر التور من أوائل طب ما عور ودالحه الرض من أوائل طب ما عور
 غرة ٢٠٠٢ و ٢٠٠١ - (٤) استعان بحكمة طاهر التور من أوائل طب ما عور ودالحه الرض من أوائل طب ما عور ودالحه الرض
 المعرفه ٢٠٠٤ - (٥) يستعان بحكمة طاهر التور من أوائل طب ما عور ودالحه الرض من أوائل طب ما عور ودالحه الرض ٢٠١٥
 (٦) يستعان بحكمة طاهر التور من أوائل طب ما عور ودالحه الرض من أوائل طب ما عور ودالحه الرض من أوائل طب ما عور ودالحه الرض
 غرة ٢٠١٥ ويستعان بحكمة طاهر التور من أوائل طب ما عور ودالحه الرض من أوائل طب ما عور ودالحه الرض ٢٠١٥

الفصل الثاني

(في أحكام الرهن)

(مادة ٨٧٠)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يحكم به من آخر على الراهن سابق على القيد أو لاحق به.

وقامد الرهن كصفه في الأحكام كلها فالمرتهن حق حبسه إلى أن يبل إليه ديانه تمامه إذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

(مادة ٨٧١)

المرتهن أحق بالرهن من الراهن وإذا مات الراهن مدينه فاعا رتهن أحق به من سائر الغرماء إلى أن يستوفي حقه ومدة فضل من الغرماء (٢)

(مادة ٨٧٢)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبته الراهن بدينه إن كان مثالا فإن كان موقفا فلا قبض للمرتهن بمطالبة به إلا بعد حلول الاجل (٣)

(مادة ٨٧٣)

انقضى الرهن بفض الدين فلا يكلف المرتهن تسليمه بعض الرهن بل يحبس به إلى استيفاء ما بقي منه ولو قايلا (٤)

فإذا كان الموهون شيئين وحبس لكل منهما مدة من الزمن وانقضى الرهن فقدم ما عليه لاحدهما كان له أن يتخذه أمّا إذا لم يعبى قبضه إلا أخذ قبض الكل بكل الدين (٥)

(مادة ٨٧٤)

لا غير الرهن أن يعجز المدين عن على فكأن الرهن وتسلمه إليه إلا أن كانت العارية مؤقتة جدد معلومة قبضه أمجوره على ذلك قبل وفى المدونة به بعد مقسم (٦)

(١) يستفاد حكمه من أحكام أول كتاب الرهن من تلخيص الخليلي ٢٧٤ و ٢٧٥

(٢) يستفاد حكمه من تلخيص الخليلي بقوله في كتاب الرهن آخره ٣٧٤

(٣) يستفاد من المدونة أوائل كتاب الرهن مادة ٢١

(٤) يشاهد حكمه في الفروع من أول كتاب الرهن من المدونة ٣٧٢

(٥) يستفاد حكمه من الفروع من المدونة آخره في كتاب الرهن مادة ٢٢٦

(٦) يشاهد حكمه في أول كتاب الرهن من تلخيص الخليلي مادة ٢٧٤

(مادة ٨٧٥)

لا يكتسب من ثم من بعده وبنده تنكح الرهن من استلامه الرهن ليدل على أنه قد دبت له لأن حكم الرهن الخسيس اذا تم حتى يقبض دينة (١)

(مادة ٨٧٦)

اذا اراد المغير في كذا الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتهن بغير الرهن على القبول ويرجع المغير على المستعير عما اذنه من الدين ان كان الدين يشمل نفقة الرهن فان اقل لا يجوز على تسليم الرهن فان كان أكثره لم يمتنع ولا يرجع به على المستعير (٢)

(مادة ٨٧٧)

لا يطل الرهن بغير الراهن ولا غوث المرتهن ولا يجوز ما وصى رهناء عند الورثة (٣)

(مادة ٨٧٨)

اذا مات الراهن المستعير قبل ان يفي الرهن على سائر محبوس سائر المرتهن ولا يساعدهون رهناء المغير (٤)

(مادة ٨٧٩)

اذا مات المغير قبل ان يوفى المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخلص الرهن وان بغيره عن فضله دينة يفي الرهن على حله عند المرتهن ولو رهن المغير ثبوت الرهن ويستخلص الرهن (٥)

(مادة ٨٨٠)

اذا مات الراهن باع وصبه الرهن باقية من ثبوت وقضى منه الدين للمرتهن فان لم يكن له وصي ينصب القاضي له وصيا او امره ببيع رهناء المغير فله الرهن ولو بغيره من ثبوت (٦)

(مادة ٨٨١)

اذا مات المرتهن تقوى ورثته مقامه في حبس الرهن القاسم ثبوت الدين (٧)

(مادة ٨٨٢)

اذا مات العدل بوضع الرهن عتق عدل غيره بتراضي المتطرفين فان اختلفا بضعه اخطأ عند عدل وان شانه وضعه عند المرتهن اذا كان مثل العدل في اعداله وان كره الراهن (٨)

(١) يستفاد حكمه من أول آخر كتاب الرهن من الفروع ورد مختار في ٢١٢ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ - (٢) يستفاد حكمه من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ - (٣) يستفاد حكمه من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ - (٤) يستفاد حكمه من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ - (٥) يستفاد حكمه من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ - (٦) يستفاد حكمه من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ - (٧) يستفاد حكمه من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ - (٨) يستفاد حكمه من أول كتاب الرهن في ٢٥٠ وشذوذ في الفروع والشرعيات من أول كتاب الرهن في ٢٥٠

{ ANP Est. }

اذا مات المؤمن شجرة لا تلبس ولا تلبس ولا يوجد في قبره فقهة الرسل قد يرد بها واجب الاداء على تركته
وتنقبض اليد من الرأى عند اورد من عود لهم (١٩)

القسم الثالث

(في أسواق الزاوية والمارشمسين)

$$(AR \pm \frac{1}{\sigma^2})$$

كل تصرف من التصرفات المختصة بالبيع كالبيع والإيارة والهبة والصنعة وشبه ذلك إذا فعله الرهن قبل سقوط الدين عنه بوقته لا يقع رضا المرمين ولاية الرهن في حبس الرهن إلا إذا أساء المرمين أو قضى الراهن وبيعه قبل انقضاء مدة تصرفه ويخرج المرمون عن عهد المرمين لكن في صورة البيع يتحول حق المرمين إلى الرهن بخلاف بدل الأمانة (٢) وكذا إذا أقر الراهن بالمرمون فبغيره فلا يصح إقراره حتى المرمين ولا يسقط حقه في حبس الرهن إلى استيفاء دينه (٣)

(1101)

كما لا يباع الراعي مع ترحي ولا ايجارة ولا اعارته ولا رهنه بل يباع الراعي مع كل ذلك المثلث
لا يجوز له بيع الراعي الا فاكلا وكيل في بيعه من قبل الراعي وليس لبايعه ولا ايجارته ولا اعارته
ولا رهنه بل اذن الراعي وان فعل ذلك يكون متهم بباطل يمتنع من تعديده في الراعي بالعهدة
المالعة (١٢)

(1973)

أذ ياتي الراس الراس بلا اذن المربعين واستلمه المشنري فله بالثانيه قبل أن يجيء المرتين اتبع
ولا اتبع بعده الا كما لا يجازي وللمرتين الخيار فان شاء مشنري فبعت يومه وكنه وان شاء غفلتها
(ج ١ ص ٩٠)

وإنه قد جرى المزمع وباع الرعين بلا إذن الراعي واسأله المشتري فيه الله في بابه قبل الاجازة يكون
للاراعي الشفعة في بقية هذا المشتري أو المزمع

[illegible]

(مادة ٨٨٧)

إذا تعدى المرتين ورهن الرهن بلاذن الرهن فنهالت في الرهنين الثاني قبل الاعادة الى المرتين الاولى فللرهن الاول اختيار ما ضمن المرتين الاولى قبضة الرهن بالقضاء بالحق وبصرف ضمانه بهما وعليه نأخذ المرتين الثاني بالدين وان شاء ضمن المرتين الثاني ويكون الضمان رهنًا عند المرتين الاولى وبطل رهن الثاني ويكون للمرتين الثاني الرجوع على الاول بما ضمنه وبدينه وللمرتين الاولى عند الثاني ان تأخذ الرهن الاول مع الرهن الثاني وبطل الرهن الاول (١)

(مادة ٨٨٨)

يجوز للمرتين أن يعبرا الرهن للرهن فيخرج من ضمان المرتين ولغا استرجاعه الى يده وأن استرده وأعاد عليه فانه عليه قضاء عند الرهن فان ذلك الرهن في يد الرهن المستعير كان مجازا في بلا سقوط شيء من الدين ويكون المرتين في ضمانه بصورة سوية الغرماء

فان كان الرهن أعطى المرتين كقبض لا يشترط له الرهن بالمعسر فلا يلزم الكفيل شيء ثم فذلك الرهن في يد راعيه نظروا وجهه من حكم الرهن وان كان العقد مقبلا أمانا كان الرهن أخذ به غير ضمان المرتين بل ضمان الكفيل شيء الراسد بقايد فان مات الرهن المستعير قبل استرداد العين الموهوبة أو أعادها الى المرتين فالمرتين أحق بها من سائر غرماء الرهن فلا يشاركون المرتين فيه (٢)

(مادة ٨٨٩)

إذا باع المرتين غمار العين الموهوبة وبلاذن الرهن المستعير أي بلاذن القاضى فوالرهن غايبا فانه يضمن قيمته (٣)

(مادة ٨٩٠)

يجوز للمرتين أن يسافرا بالرهن إذا كان الطريق آمنا إلا إذا قيد الرهن بالمعسر فلا يجوز له السفر (٤)

(١) يستفاد حكمه من نصها من أن من كتب الرهن من نصيب المالك بقوله ٢٧٦

(٢) يستفاد حكمه من نصها من أن من كتب الرهن من نصيب المالك بقوله ٢٧٦

(٣) يستفاد حكمه من نصها من أن من كتب الرهن من نصيب المالك بقوله ٢٧٦

(٤) يستفاد حكمه من نصها من أن من كتب الرهن من نصيب المالك بقوله ٢٧٦

(A9: 26)

لا يجوز للمرته أن يتطعم بالرهن معقولاً كان أو غير ذلك من أذن الراهن وله أن يؤجره بالشفعة
ويدفع الأجرة للراهن أو يستحب لمن أصل الدين رضا الراهن وإن بطل الرهن
ولم تأت المرته للمرته في استعمال الزهر والاشتقاق به أو أعارته لغيره فبطل الرهن قبل التمسرع
في الاستعمال أو العمل أو بعد الاشتقاق منه بطل الدين
وإن دنا في حالة الاستعمال والاشتقاق أو في حالة العمل المستعارة حسب ما أتت به الراهن في الشفعة
أي لا ضمان على المرتهين فلا يسه قسطي عن الدين
ولو سكن المرتهن الدار فزهره فلا أثر عليه

ولما اختلف الراعي والمرعى في وقت هذا الزمن فقال المروءة في ذلك الوقت العمل وقال الراعي
 هل قبل العمل أم بعدة فقال قول بلارنهن واليهما لارنهن^(١٤)

(1955)

المصاريف اللازمة لحفظ الرعي وصيادته تكفي على المتمردين والاصحاب اليد العاملة
كتملة لمؤننا وأوسق الأرض وتلج النهر وكل ما به اصلاحه ويقاوم يكون على الراعي
وكل ما وجب على أحد من مملكتنا الآخر وان كان أقام أمر القاضي ويحبه ويسته على الآخر
الرجوع عليه وان أداره لأمر القاضي وقه وشيخ لا يرد على الآخر بشيء من أماله (١٢)

الفصل الرابع

(ثم ما يقرب إلى الموتين والراهن عند هذا الزمان)

(A q f 726)

يحب على المرتين أن يفتي بحفظ الرهن كما تذهب إليه فله أن يفتي بحفظه ولو جازبه
فولده وتغير له ما من عوفى إلى الله الساكن معه وبإحدى حجراته من أعمدة على حفظ ما لا (٤)

$$(A_0, \bar{A}_0, \bar{A}_0)$$

الرعي مضمون على المؤمن به لا كره له فيجوز الاقل من قيامه ومن الذين
لا يؤمن به لا كره له

(١) يستلزم حكمه إلقاء تاذق من لزوم الاحتياط والالتفات في مسائل الخلاف من الزمان ٢٣٣ و ٢٣٤
وبما أن إلهامها من استدلال العبد في الزمان ٢٣٤ - (٢) يستلزم حكمه إلهامها من
لزوم الاحتياط في الاستدلال ٢٣٤ و ٢٣٥ - (٣) يستلزم حكمه إلهامها من لزوم الاحتياط في الاستدلال
كتاب الزمان ٢٣٤ - (٤) يستلزم حكمه إلهامها من لزوم إلهامها في الزمان ٢٣٤

$$\{A, q, c, \bar{\omega}^1_{1,2}\}$$

فإذا ما أخرج من فيه نثر من ركائب قيمته مسلوقة لغير الذين منسطة الرميته عنه عن الراس
وعبار لم يكن مستوفيا فلهذا سوا كل هذا كمتعدي الرميته أو ما فته مسلوقة (١)

{ ۱۹۷۲ تا ۱۹۷۳ }

أذلهك الرعي في يد المربين وكانت عينه مأكثرا من التبرجس سقط الدين عن الراعي أما الزميمة فلا
تأثم المربين ولا يصحها الراعي إن كان هذا الرعي من دون تعديه ويكون عليه ضمان المراقبين إن
كان ذلك الرعي لأشباع تعديه أو تشويهه في حق نفسه أو حقه لمؤثره من ما عليه على حفظ ماله

(Avery et al.)

اذا هدك الرهن في بلد الرهن وكنت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتب
علايق له من الدين على الرهن

وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا إِيَّاهُ وَالْمُجْرِمِينَ
وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا إِيَّاهُ وَالْمُجْرِمِينَ

(1912)

إذا كان الرهن في يد المدين قبل أن يقرضه، بان كانت قدرته على إرضائه أو حتى قدرته قبل
الرهن غير كافية، فإن الرهن كان مقبولا عليه بما لا يتجاوز الدين المحض إذا كان الدين مسدودا
لغاية الرهن، وأقل منه بقية قيوحه إن سلمه الدين للمدين، جيم أكان ذلك الدين أكثر من قيمة الرهن
فهو ممنوع عليه بفخته، وإن لم يكن قد انقضى صمدى فلا ضمان على المرتهن بهلاك الرهن^(٢)

(३९९ ६३५)

إذا اختلف الرهن في يد المرحوم بعد ما تيقن اديته من ائراهن أو بعد ما كانه بدينه على آخر وكانت قيمته قد ارتفعت أو انخفضت لم تكن للرهن ويخرج المرحوم أن يرد ما قيمته إلى المرحوم فيبطل الحق في الرهن وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرحوم أن يرد الباقي مما كانه بدينه في الرهن ولا يبطل الحق في الباقي إذا زاد على قيمة الرهن (٥)

$$(q = 52\frac{1}{2})$$

إذا استحق الرهن بعد الإكراه المارتهن وفيه قد دللنا على أن كثر فقهنا المستحق قيمته المارتهن
صار المارتهن مستحقاً الذي يبيع بالإن الذي يبيع عنده (١٢)

(١) يستغل الحاكم بها من الخدم من أوطق كتابه المولى بنو... وكذا ما به من الخدم من أوطق كتابه المولى بنو...
من الخدم من أوطق كتابه المولى بنو... وكذا ما به من الخدم من أوطق كتابه المولى بنو...

[illegible]

وان كان السحق المرثون القيد يرجع المرثين على الراعي بالقيمة وبالدين

(مادة ٩٠١)

اذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرثين فانه كمن استحق مساعداً لطل الرهن فيلحق وان كان
دعماً لغير الرهن فيلحق منه ويحس بكل الدين (١)

(مادة ٩٠٢)

اذا ابرق الرهن في يد المرثين أو اعدله بالاعتسار منه في مدته وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر منه
للدين على الراعي ولا يضمن المرثون الزيادة اذا اذابت ان الرهن لم يكن موضوعاً في حله مثله (٢)

(مادة ٩٠٣)

اذا اهلكته نزلت الرهن في يد المرثين وانما اهلكته بغيره (٣)

(مادة ٩٠٤)

اذا ادعى المرثون هلاك الرهن يصدق به ولا يضمن الراعي قيمة الرهن على قدر الدين (٤)

الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ٩٠٥)

اذا حل أجل الدين بغير الراعي على بيع الرهن ووجه الدين من ثمنه ان لم يدفعه ويشك الرهن (٥)

(مادة ٩٠٦)

اذا امتنع الراعي من أداء الدين وعين بيع الرهن ووفائه من ثمنه بعد أمر الحاكم بذلك يبيعه
الحاكم ولو يعطى الدين من ثمنه وان كان الرهن دليلاً وليس له غيره (٦)

(مادة ٩٠٧)

اذا حل أجل الدين والراعي غائب عتبة منقطعة بان لم يسلطه على رفع الرهن الامر ان الحاكم
يبيع الحاكم الرهن ويقتضى منه ثمنه (٧)

(١) يستند حكمه في الرهن المبرق في يد المرثين في المادة ٩٠١ — (٢) يستند حكمه في الرهن المبرق في يد المرثين في المادة ٩٠٢ — (٣) يستند حكمه في الرهن المبرق في يد المرثين في المادة ٩٠٣ — (٤) يستند حكمه في الرهن المبرق في يد المرثين في المادة ٩٠٤ — (٥) يستند حكمه في الرهن المبرق في يد المرثين في المادة ٩٠٥ — (٦) يستند حكمه في الرهن المبرق في يد المرثين في المادة ٩٠٦ — (٧) يستند حكمه في الرهن المبرق في يد المرثين في المادة ٩٠٧

$$(q, h^{\frac{1}{2}})$$

اذا خيف على الرهن المثلث والرهن الخائب لا يعرف مكانه يبيعه المرحوم بالذل الحلالكم أو يبيعه
الحلالكم أو يكون له من رهنه مكانه وان يباعه المرحوم يدينون اذن الحلالكم مع امكان الاستدانة قبل ان يلقه
كل من ضامنا القديسة عاتقة ما بلغت (١)

(۹۹ عادت)

الوكيل يبيع الرهن بوجه عند حصول الاجل ويفضي الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الرهن
ثما بايجبه الوكيل على البيع وان كان الرهن حاضرا لا يجبر الوكيل الى بيعه الرهن على وجهه
فان امتنع بوجه الحاكم ويوفى الدين من ثمنه (٢٤)
والوارث بعد موت الراهن شركاه له في فسخه كمر

کے متاثرہ افسر

(٩٢ : مادة)

انصليحاً في موضع لرفع النزاع وقطع الحدة ودية بين المتخاصمين بقراءة هذا (٣)

(71, 82)

لصم الصلح عن اخلاق المقرح المذموم عليه وامسك رها واتى في يد قبا اقرارا ولا تكاد انما

(٩٦٥ مائة)

بشرط أن يكون المصالح عنه حقا المصالح فإني أشال يجوز أخذ البديل في مقابله سواء كان مالا
كافيا والذين أو غير ما كان له قيمة وحقق القصاص والتعزير وبشرط أن يكون معارفاً أن كان
مصلحة تخرج إلى التماس (٩)

(۹۶۴۲۱۱)

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو متاعا. ويستلزم أن يكون ملكا للصلح وأن يكون معلوما أن
كل مما يحتاج إلى القبض والتسليم وأن يكون متبوعا وقت الصلح أن كان الصلح عن دين
بدون من خلفه آخره.

[illegible]

بعضه وان كان عالما بالدين وهو من جنس المذبحي به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل
الافتراق عن المجلس يرجع المذبحي بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يظل الصلح

(مادة ٩٤٩)

إذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المذبحي به كله أو بعضه
يرجع المذبحي به بمثل ما من العوض على المذبحي ويرجع المذبحي بالموسومة فيه والدعوى على
المستحق وان استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المذبحي بالدعوى كان أو بعضا على حسب
القدر المستحق إذا كان بدل الصلح مما يتعين بالدين وان كان عالما بالدين بالدين وهو من
جنس المذبحي به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المذبحي بمثل
ما استحق وان كان بعد الافتراق يظل الصلح كما تقدم (١)

(مادة ٩٥٠)

إذا ادعى متنافي دأول بينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدأول لا يسترد المذبحي عليه بآسن
العوض وان استحق كل الدأول يسترد العوض كله (٢)

(مادة ٩٥١)

إذا كان المذبحي به عبداً مملوكاً أو أرضاً أو عرضاً أو أركاً والمذبحي عليه دعوى المذبحي أو ملكاً
ولم يداقر أو لا انكاراً ثم فصلت على شيء معين من الدأول أو عرضاً أو أرضاً أو ملكاً فذلك الصلح
قضاء من العين وقضاء الخازنة في حق المذبحي عليه ويحالف حق المذبحي مختبري عليه أحكامه (٣)

(مادة ٩٥٢)

إذا كانت للمذبحي الميراثين وكان له أدونهما بآسن أو بآسن له دين على الدين بآسن أو بآسن له دين
على بعضه أو على شيء آخر فلهما أقل من الدين وان كان له دين على الدين لا يجوز له ذلك (٤)

(مادة ٩٥٣)

إذا كان للمذبحي دين على آخر وكان له دين عادية أو كان الدين مقر الدين أو مضموناً عليه فلهما
يجوز لو صيد أو غيره أن يصلح على بعض الدين إلا إذا كان الدين واجباً عليه فلهما يجوز صلحه

(١) يشترط أن يتم هذه المادة من أول كتاب الصلح من الميراثين وان كان الاختلاف في ٢١٠ و ٢١٢

(٢) يستحق حكمه من الضرر والاختلاف من أو آخره إلا أنه قد فرق في ٩٥٠ ومن أو بعد الميراثين ومن
الميراثين كتاب الصلح في ٩٥٠

(٣) يشترط أن يتم هذه المادة من أول كتاب الصلح من الميراثين وان كان الاختلاف في ٩٥٠

(٤) يشترط أن يتم هذه المادة من الميراثين وان كان الاختلاف في ٩٥٠ من كتاب الصلح في ٩٥٠

على نسب موصى عن غيره الدين العيني وان صالح عن الدين على مال آخر ان كانت قيمته قدر الدين
أو أقل بعين مبيع يجوز الصلح بان من فاحش لا يجوز
قال حنفي الوصي أو الولي ان لا يثبت لكل الدين بان لم تكن له ائنة والديون منكره يقدم على العين
بما لو لم يأت الوصي أن يصالح على بعينه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ٩٢٤)

اذا ارعى على الصبي المميز دين وكان له في يئنة ثبت بها عود ظا الوصي أو الولي أن يصالح على
شيء يدفع الباقي وان لم تكن للوصي يئنة فلا يجوز تأويل أو الوصي أن يصالح على شيء مثلاً (٢)

(مادة ٩٢٥)

اذا كان للمسي الفقير دين له والتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح به بتدبيره على تأجيل الدين
الى أجل معلوم (٣)

(مادة ٩٢٦)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكلة بالخصومة في ما يلائم ذلك وكما
ولا يصح صلحه (٤)

(مادة ٩٢٧)

اذا وكل المدينون وكيلًا بالصلح وكانت سقر الدين فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح
على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضا
ويضاف الوكيل بدل الصلح ثم يرجع به على الموكل

وان كان المدينون منكرًا أو وكيلًا بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على
الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل
الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل (٥)

(مادة ٩٢٨)

لرب الدين أن يصالح ليتوبه على بعض الدين ويكون أخذاً اياه من حقه وإبراء عن باقيه (٦)

- (١) يستفاد حكمه من حيث أن الوصي أو الولي من الفقير والفقير ٢٢٤ و ٢٢٥ الا قوله ولا يصالح عن الدين الى آخر القصة الاولى التي يستفاد من صلح المصروع في وسط الفصل السابع والعشرين بقا ٢٢٤
- (٢) يستفاد حكمه من حيث أن الوصي أو الولي من الفقير والفقير ٢٢٤ و ٢٢٥
- (٣) يستفاد حكمه من حيث أن الوصي أو الولي من الفقير والفقير ٢٢٤ و ٢٢٥
- (٤) يستفاد حكمه من حيث أن الوصي أو الولي من الفقير والفقير ٢٢٤ و ٢٢٥
- (٥) يستفاد حكمه من حيث أن الوصي أو الولي من الفقير والفقير ٢٢٤ و ٢٢٥
- (٦) يستفاد حكمه من حيث أن الوصي أو الولي من الفقير والفقير ٢٢٤ و ٢٢٥

الفصل الثاني

(في أصل كلام الصلح)

(مادة ٩٢٩)

أن أصل الصلح على الوجه المطهر لم يدخل به الصلح في ذلك الذي وسقطت دعواه المصالح عنها فلا يشبه منها إلا دعاءهم إياها ولا يشبهه بالمدعى عليه لغيره إذ بدل الصلح الذي دفعه للمدعى (١)

(مادة ٩٣٠)

أما ما إذا أخذ المتصلحين بقياس لزومه فمجهول المكنى لو كان في معنى الأبيارة ومات أحد هذه قبل معنى الأبيارة لم يوفيه شيئا (٢)

(مادة ٩٣١)

إذا كان الصلح بمعنى التعاضد فكل من الطرفين فسخه فبطلت دعواه وإذا انفسخ يرجع المدعى به للمدعى وبطل الصلح للمدعى عليه (٣)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان المدعى عليه منكر المادى عليه وبطلت دعواه المدعى به على بدل سقط حق المدعى في التعاضد فليس له أن يتقاضى الدعوى المصالح عنها ولا أن يتقاضى الدين ولا أن يفرض الصلح (٤)

(مادة ٩٣٣)

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كلاً أو بعضاً قبل تسامحه للمدعى فإن كان مما لا يعين بالثمنين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن ضاع قبل الاعتراف من الجباس فلا بد من الصلح وإلازم المدعى عليه بمثل ما ضاع كلاً أو بعضاً سواء كان الصلح عن إقرار أو عن إنكار

وإن كان بدل الصلح مما يعين بالثمنين فضايع كله أو بعضه قبل تسامحه للمدعى فإن كان الصلح عن إقرار يرجع المادى على المدعى عليه بالمادى به كلاً أو بعضاً وإن كان الصلح عن إنكار يرجع المدعى إلى التعاضد (٥)

(١) يستأنس به من الدرر ونحوه من المختار من أوائل كتاب الصلح فقرة ٢٠١

(٢) يستأنس به من الدرر فقرة ٢٠١ الباب المسمى في الأصول والاختلافات في الصلح من المصنف ٢٦٠

(٣) يستأنس به من الدرر ونحوه من المختار من أوائل كتاب الصلح فقرة ٢٢٠

(٤) يستأنس به من الدرر ونحوه من المختار من أوائل كتاب الصلح فقرة ٢٢٠

(٥) يستأنس به من الدرر ونحوه من المختار من أوائل كتاب الصلح فقرة ٢٢٢

الفصل الثالث - في الأبرار

(مادة ٩٢٤)

إذا اتصل بالصلح إرأء مخصوص من المصالح عنه يان قال برئت عنه أو أنا بريء فلا يجمع الدعوى في خصوص ذلك ولا يجمع في غيره (١)

(مادة ٩٢٥)

من أبرأ شخصاً من حق له عليه أصح الأبراء منسقطاً عن المبرأ ذلك الحق

(مادة ٩٢٦)

إذا اتصل بالصلح إرأء من كان له حلاً وقبولاً فدعوى فلا يجمع على المبرأ دعوى في أي حق كان قبل الصلح ويجمع على الحق الحادث بعده (٢)

(مادة ٩٢٧)

إذا تمسك المبرأ بطلب تعديهم تعدينا كالمادة (٣)

(مادة ٩٢٨)

حكم الأبراء المنفردة عن الصلح بحكم الأبراء المذمومة في المذموم والمبرم

(مادة ٩٢٩)

لا يوقف الأبراء على قبول المذموم تكون المذمومة قبل القبول أو بعد القبول ولا يملك قبل القبول فله أخذ الدين من تركته (٤)

(مادة ٩٣٠)

لا يجمع إرأء المريض في مرض موته وأرثه من الدين الذي له عليه أو من بعده سواء كان على المريض دين أم لم يكن (٥)

(مادة ٩٣١)

إذا أبرأ المريض في مرض موته غيره وأرثه من الدين الذي له عليه يبرئ ذلك من ثلث تركته بعده وفيما يباكون عليه من الدين وإن كانت التركة مستغرقة بالدين فلا يبرئ ذلك الأبراء ولا غيرها

مطالبة المذموم بما عليه من الدين (التمهي)

(١) يستعد بحكمه لا يان بعد ما بين أو شرط بحيث يعلم من الدين وقبضه ولا يحد له (١٣)

(٢) يستفاد بحكمه أن قوله لا يجمع الأبراء من المصالح المذمومة بالبرء أو الضيق بين جواب المادة ٥٩

(٣) يستفاد بحكمه أن لا يجمع بين الأبراء الفصل الثالث في دعوى الأبراء والصلح المذموم ١٥٥

(٤) يستفاد بحكمه من الفصل ٢٤ من أم سلمة من عدة الدين وما يجمع به من جمل التذليل للمادة ٢١٩

(٥) يستفاد بحكمه من المادة ١٥٤ من إرأء الأبراء من الدين (١٥٥) ١٥٥

تم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مضابلاً على نسخة
مؤاتاه بالهبة مع ما اقتضت به من الهراست في المطبعة العسكرية الاميرية
على نفقة نظارة المعارف العرفية في ظل الساحة النخبة الخديوية التوفيقية
أدام الله أيامه مدى الاعوام والأيام وحفظ أئمنه الكرام ورجى حكومته العظام
وذلك في أوائل ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هجرية

على صاحبها آتية من الصلاة وأزكى التحية

ملاح يدر انتقام وفاسد سلك النظام

آمين

(فہرست)

کتاب مرشد الحیران

الى

معرفة أحوال الانسان

(الكتاب الأول - في الأموال)

- ٢ (الباب الأول) في أنواع الأموال
- ٤ (الباب الثاني) في الملكية
- ٥ (الباب الثالث) في مال المشقة وفي الانتفاع
- ٦ (الباب الرابع) في حق السكنى
- ٧ فصل في ما يترتب عليه من التصرف وما يجب عليه من التمتع
- ٨ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ٩ (الباب الخامس) في حقوق الارتفاق
- ٩ الفصل الأول - في الشرب
- ١٠ الفصل الثاني - في حق المرور والحري والمسيل
- ١١ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الخوارية

(الكتاب الثاني - في شهاب المال)

- ١٣ الفصل الأول - في العسقية
- ١٤ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٥ الفصل الثالث - في الوصية
- ١٦ الفصل الرابع - في الميراث

(كتاب الشفعة)

- ١٦ الفصل الأول - في أمر شفعة وأصيلها واحتجتها
- ١٨ الفصل الثاني - فيما ثبت فيها الشفعة وما لا يثبت
- ١٩ الفصل الثالث - في طلب الشفعة
- ٢١ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
- ٢٢ الفصل الخامس - فيما يثبت الشفعة في ملكها
- ٢٤ (باب) في الغنم يوضع اليد على الأموال المباحة
- ٢٤ (باب) في وضع اليد وعدمها مع الدعوى بخروج الركن
- ٢٦ (باب) في نزع الماء

(في العقود والمداينات والامانات والضمانات)

(كتاب المودع على المحرم)

- ٢٧ (الباب الاول) في ماهية العقد وشرايطه
 ٢٨ الفصل الاول - في أهلية التعاقد
 ٢٩ الفصل الثاني - في رضا التعاقدين وسلبه لعدم الرضا
 ٣٠ الفصل الثالث - في انقضاء العقد وانقضاء الواقع في العقود
 ٣١ الفصل الرابع - في محل العقد وفوائده وقصد شرعيته
 ٣٢ الفصل الخامس - في أحكام العقود
 ٣٣ (الباب الثاني) في العقود التي يصح إقترانها أو تعليقها بالشروط والتي لا يصح إقترانها وتعليقها به وفي العقود التي يصح إضاقتها إلى إفسادها والتي لا يصح
 ٣٤ الفصل الاول - في ماهية الشرط وتعلقه بالعقد
 ٣٥ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح إقترانها أو تعليقها بالشروط والتي لا يصح إقترانها وتعليقها به
 ٣٦ الفصل الثالث - في أمثلة العقود التي يصح إضاقتها إلى وقت مستقبل والتي لا يصح إضاقتها إليه
 ٣٧ (الباب الثالث) في أنواع الطيارات
 ٣٨ الفصل الاول - في خيار الشرط
 ٣٩ الفصل الثاني - في خيار الزيادة وتبطله في غير
 ٤٠ (كتاب البيع)
 ٤١ الفصل الاول - في عقد البيع
 ٤٢ الفصل الثاني - في أهلية البيع
 ٤٣ (باب) في شروط البيع وفيه يجوز - منه وما لا يجوز في كيفية البيع
 ٤٤ الفصل الاول - في شروط البيع وأوصافه
 ٤٥ الفصل الثاني - فيما يجوز به وما لا يجوز
 ٤٦ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع
 ٤٧ الفصل الرابع - في أمثلة البيع

- ٥٣ (باب) في حكم البيع
٥٥ (باب) في نكاح البيع
٥٥ الفصل الأول - في كيفية انقضاء البيع ومكافئته ورواقه
٥٨ الفصل الثاني - في حق سبب البيع لتبعض الثمن وفي هلاك البيع
٦٠ فصل في مقدار ربح التسليم ولو لم يمتد له
٦٠ فصل في ما يدخل في البيع وما لا يدخل
٦٥ فصل في أداء الثمن
٦٣ فصل في ضمان البيع عند الاستحقاق
٦٥ فصل في حكم البناء والغرام
٦٧ فصل في زرع البيع بالغيب بتقديم
٧١ فصل في العين والتغرير
٧١ (باب السلم)
٧٣ فصل في بيع الخالة
٧٤ فصل في الامتناع

(كتاب الاجابة)

- ٧٥ (الباب الاول) في عهد الاجارة
٧٥ الفصل الأول - في عهد اجارة وشراء قطعتين او يات منها
٧٦ الفصل الثاني - في الاجارة بين امرء وامرأة
٧٧ (الباب الثاني) في اجارة الدواب للركوب والخل
٧٧ الفصل الأول - في اجارة الدواب للركوب
٧٨ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للعمل
٨٠ (الباب الثالث) في اجارة آلاتي الخدم والعمال
٨١ الفصل الاول - في الاجارة الخاص
٨٢ الفصل الثاني - في الاجارة المشترك
٨٥ (الباب الرابع) في اجارة الدواب والحواشي
٩١ (الباب الخامس) في اجارة الاراضي

(كتاب الوصية)	١٣١
(الباب الاول) في ماهية الوكيلة وشروطها	١٣١
الفصل الاول	١٣٦
الفصل الثاني - في أحكام الوكيلة	١٣٢
الفصل الثالث - في الوكيل بالبراءة	١٣٤
الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع	١٣٦
الفصل الخامس - في التوكيل بالخصومة	١٣٩
الفصل السادس - في عزل الوكيل	١٤١
(كتاب الرهن)	١٤٢
الفصل الاول - في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز	١٤٦
الفصل الثاني - في أحكام الرهن	١٤٤
الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمقرضين	١٤٦
الفصل الرابع - في ما يترتب على المرتهن والراهن عند حلول الرهن	١٤٨
الفصل الخامس - في مدة الدين من الرهن	١٥٠
(كتاب الصلح)	١٥١
الفصل الاول - في الصلح بين الاملاك	١٥٢
الفصل الثاني - في أحكام الصلح	١٥٥
الفصل الثالث - في الانباء	١٥٦

صـ صـ

المكتبات التي حوت بين نظارة انظر الى الموممية

وحضرة الاستاذ الساجد منى الدين المصطفى

بشأن

مكتاب من يد الخيران في معرفة احوال الانسان

في المعاملات المبررة

تأليف

المرحوم محمد قنديل باشا

(صورة الفادى مشروعة من نظارة المعارف حضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية)

(بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ان وريه المرحوم محمد قديرى باشا قدموا هذا الطريف من مؤلفات المرحوم كتابى المعاملات مع
المؤلف مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان وعيوبه على مذهب ابي حنيفة
مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه فى كتاب الوقف وانظر الاثنى عشر مرة
الاسلامية من تدرجه بالدارس قد حصلت المشافهة مع حواتلوا فقدم رئيس مجلس النظار
فى ثلث ايام هذه المؤلفات وقد اشار دولته بعدم المنافع من ذلك حتى هذه فتم حضوركم عليها
واهدا كلف حضرة الشيخ حضوره التواوى به درس الفسرية بالدارس بان يتوجه اطرف
حضوركم ومع هذه المؤلفات فالامل ان يحضروه يصير اصلاح حضوركم عليها وقراءتها مع
حضرة والتكرم بالفائدة عما يراى فى ضبطكم فيها حتى اذا اقتضى عليها يجرى اللازم عنها
بالاستماع بماتى التدرج من مقدم مائة و ربيع اول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

اطرف المعارف

غير مسمى

(ختم) الى مباركة

(صورة الشرح الوارد من حضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية لنظارة المعارف)

(ف ١٩ عاشر سنة ١٨٩٠ تمرة ٤٣٢ سارة)

تدلى ماورد بكتابة سعادتكم بحسب هذا الطريف بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٣٠٧
(٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩) غير مسمى المتضمنة الى وريه المرحوم محمد قديرى باشا قدسوا نظارة
المعارف من مؤلفات المرحوم كتابى المعاملات مع المؤلف مرشد الحيران الى معرفة احوال
الانسان على مذهب ابي حنيفة الثمان مرتبا كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه
فى كتاب الوقف وقد أرسلت تلك المؤلفات لهذا الطريف للاطلاع عليها والفائدة بما يراى
فيها الاجراء اللازم الى التمر بالوضع والا فاذيعه قد صار الان لا علاج على مرشد الحيران المذكور
ويجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل فى مذهب الامام الاعظم
بمساعدة من سبق نصيبه لذلك حتى صار بالحسنة التى هو عليها الاتموا اتفاقا للتدريس عليه
فى المذهب ومقتضى ذلك ونسب احكامكم المواد الشرعية السطرية وكتب على معظم مواد
التأليفات الثلاثة على خدمة ما فى تلك المواد المؤثر عليها واطاع عند المواد المؤثر عليها اسمعامة
واحدة واربعة من مادة حسب المكتوب فيها وغير هذه السجدة ما تان وتعالى به ومسئولية

وبحسب المذكرة الشفهية مع سعادتك من أعين من يلزم ان يفيض هذه النسخة بخط منتظم
والنسخة التي عندهم من سواد مع رافعة لتبينها عما في ذلك القهرست التي وضعت الكتاب من
هذا الطرف والثاني من اني عنها وبقضي قرضي صرف من اب مانلي من المسألة في
نفس هذه الاقوال لا أعاد اني عن السادة فلا اطلاع على الكتاب التي عنه وبصر فطعها
فيما بعد هذا التاريخ وان لم أعاد ان الكتاب المذكور لهذا الطرف بعد تبينه لمنايلته وانتاخير
عليه الاعتماد فإذ من سعادتك بتعبين من يلزم لذلك بالمرتب الذي يصير تعيينه وقتها
وأما المسودات الثلاث المتعلقة بكتاب الوفاء فلكونهم امدتة ولا يسيرا لا اطلاع عليها بالخال
التي هي عليها الآن فهي من سادة سعادتك لا إجراء ما يقتضي عنها وبمقتضى الله تعالى عند
طبع الكتاب المذكور يرسل لهذا الطرف منه مقدار عشرة نسخ لحفظها والاتباع من اقتدم ما
في ٢٨ رجب سنة ١٢٠٧ (١٩ مارس سنة ١٨٩٠) الفقير محمد انعماني المهدي

أدبني الحنف

(ختم) على عنه

{ صورة الفقه محمود من نظارة المعارف حضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية }

{ بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيو سنة ١٨٩٠ عمرة ١٣٦٣ }

توضع في الاقداس التي وردت من غرضتكم بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٣٠٧ عمرة ١٣٢٢
انه صادر الاطلاع على كتاب من هذا الخيرات الى رفعة احوال الانسان تأليف المرحوم قدري بنينا
وجرى تغيير واصلاح لازم تخيره واعلاجه بان تطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم
حتى صار بالخال التي هو عليها الآن موافقا للثمة ومن عذبه في المذهب وسيفد الى خصوص
أحكام المواد الشرعية المطروقة وأرسلتم ساداتكم تلك النسخة لتبينها بخط منتظم وحيث
انه كانت من يدعي الشيخ محمود واهم بالنسب انهم هو اجعة كل ما ينسخه منها أول وأول بطرف
حضرتكم وقد حضر وتوضع انتم ذلك فتنسخة لتبينها وشقة الاصل من ساداتكم مع هذا
عن يد باطل التكرار عما كانت نسخة التبين صدرت الموافقة للواصل المستدق عليه
من حضرتكم بعد اجراء تغييرات المذكورة أولا واعادة النسخين لاجراء المتاركة بينهما ما

في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ (١٥ يونيو سنة ١٨٩٠)

أغاسي المعارف (ختم) على مبارك

(صورة المرح الوارد من مصرية للنظارة في ٢٨ شوال سنة ١٢٠٧ هـ مرة ٢٢٨)

ورسلة افادة سعادتهم بانه المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٢٠٧ هـ مرة ٢٢٩ المتضمنة ان المذمور
الشهير محمد ديارهم كلف باستنساخ كتاب من كتبنا في ان تاليف المرحوم قدري باشا
من النسخة التي جرى اصلاحها بجمعية هذا الطرف وأرسلت النظارة بمقتضى افادة مؤرخة
٢٨ رجب سنة ١٢٠٧ هـ مرة ٢٣٢ وكلف ايضا بمراسلة ما يجري استنساخه اول ما يؤول لدى
هذا الطرف وانه حضر وأطلع اذ انتم ذلك مراتكم أرسلتم نسخة الاصل والتبديل عن يده
ترغبون الافادة عما اذا كانت نسخة التبديل صار من وافية للاصل المصدق عليه بذلك الافادة
واعادة التصديق لاجرامنا بكم وحيث ان الافادة الواردة من سعادتكم بتاريخ ٩ ربيع اول
سنة ١٢٠٧ هـ غير صحيحة بمقتضى طاب الاطلاع على الكتيب المذكور واجرا ما يترتب من اصلاحه
بالطباعة لمذهب الامام الاعظم أي جمعية اشعثات وقد صار ذلك وأرسلت نسخة لسعادتكم
موسدة واعلم بان الافادة المحكي عنها أولا وكذا صار من باب التوبة الجديدة التي رخصت على
الاصل وتاخر على كل كراس من كتابنا ذلك فبهذا كاف الا ان نسخة التبديل المذكورة وان
قوبل بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في افادة المذكورة وأرسلت للنظارة وعلى
الجمعية المحفوظة بهذا الطرف ايضا لكن نسخة التبديل المذكورة كبت في ورق في وجهه
يقابل المحفوظ والاشهاد بكونه نسخة من نسخة الاصل فبالطبع ان لا يكتفى بالتقليد على نسخة
التبديل بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصدق عليه كذا كر والنسختان المحكي عنهما
ياقبتان بطرف السكاكيب المذكورة فليهما بذلك الطرف انتم ما ٢٨ شوال سنة ١٢٠٧ هـ

التقديم محمد العباسي المصدي

المختص بالمشافي

(ختم) على عنه

(صورة افادة من حرد من قنطرة المصارف على عشرة الف سناده في العيان المصرية)

(بتاريخ ١٢٠٨ هـ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ هـ مرة ٥٨٤)

الذي تامل على اقرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٢٠٤ هـ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥)
من ان نظارة المعارف تشكل لجنة نظرية في اياتهم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبتنا
في القراءات الواردة من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٠٧ هـ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ هـ مرة ١٢٤)
بان الكتب التي يراد طبعها على النظارة تظهر هنا لجنة مستعدة بحسب ما يتناسب العلم الموافق

فيه الكتب وبناء على أن انتشاره في بلاد مصر قد كان طبع كتاب مرشد الخيران إلى معرفة أحوال الإنسان في الشريعة الإسلامية تأليف المرحوم قدري باشا على طرف الحكومة للاتفاقية تدريس الشريعة في دار العلوم والالتحاق بالنظر في ذلك وإعطاء الشرائع بما أتى وقد عود في تاريخه من قبله إلى ما أتى به من أن يوجهه إلى طرف في طلبكم لهذا الغرض وإقتضى تحرير هذه الحضر بكم وإرسال النسخة التي حصلت من نسخة الأصل التي حصل الإفراج عنها عن حضر بكم مع هذا بأمل الله بجهة وزير حضرة الشريعة حسب قوله في الطرف والمعاودة في هذا الأمر يعطى القراء الأقدم ويريد بالاداءة اللازمة لأجر المأثني نحوها قدم ٢٤٤٦ محرم سنة ١٢٠٨ (١٨٩٠ أغسطس سنة)

بأمر نصارى
(ختم) على مبارك

(صورة الترخيص الصادر من حضرة الوزارة في ١٥ محرم سنة ١٢٠٨ قرة ٢٤٤٦)

بناء على ما ورد من معاد بكم في تاريخ ٢ محرم سنة ١٢٠٨ قرة ٥٨٢ قد صار إعطاء القراء الأول في تاريخه من هذا الطرف وعن حضرة الوزارة الشريعة حسب قوله في دار العلوم الشريعة الإسلامية تدريس في دار العلوم والمستوف بشأن موافقة طبع كتاب مرشد الخيران إلى معرفة أحوال الإنسان تأليف المرحوم قدري باشا مع أن يريد طبعه على طرف الحكومة لما أتى به من إحصاء الأبحاث وما صار إرفاقه في موافقة الشريعة في عهده في عهد الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان وقد رافق في خصوص أحكام ما أود الشريعة المستطوية وإقتضى تحرير هذه الحضر بكم بإلحاحه والقرار والنسخة مما أتى مع هذا قدم ما ٢٤٤٦ محرم سنة ١٢٠٨

الفقيه محمد العباسي المهدي

الحقوقي الحنفي

(ختم) على عنه

(صورة القرار الصادر من حضرة الوزارة في ١٥ محرم سنة ١٢٠٨ قرة ٥٨٢)

قرار

بناء على ما ورد من نظارة المعارف بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٠٨ قرة ٥٨٢ قد صار الاجتماع في تاريخه أدناه وحصلت المذكرة في خصوص موافقة طبع كتاب مرشد الخيران إلى معرفة

أحوال الإنسان ، كيف المرحوم قد رعى إلى ما على طرف الحكومة إلا أن يقع في وسق في غير ما لم
تغيره وإصلاحه فيه ، وتقدم إليه النظر في المعارف ، فمن من يستند إلى هذا المصير في هذه
المنبيط والمناظرة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٠٧ هـ ، غرة ٢٢٨

قد تقرر بالاجتماع

أنه متى ارتبط مع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هناك مانع لما نذكره من هذا الأصلحات
وما صاروا فيه موافقة للمنصوص عليه في من هذا الامام لا تقام أي حقيقة النعمان من هذا
في خصوص استخدام المواد الشرعية الأسطورية كالتسمية في الإشارة في المنظر والنظر في المعارف
من سنة الافتتاح الموقوع في تاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٠٧ هـ ، غرة ٢٢٢ هـ ، في

تحريرات في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ هـ
الفقيه محمد العباسي المهدي
أعطى الطبع
مضى عنه

الفقيه سويد التواوي
أعطى

(خودرة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ هـ ، ١٠ ربيع سنة ١٢٩٩ هـ)

قرار

من قبل وزارة المعارف

بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٢ شعبان سنة ١٢٠٢ هـ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥)
من أن نظارة المعارف تشكل لجنة النظر فيما يترجم طبع من الكتب على أن تكون
وبناء على التوافق الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٠٧ هـ (٢٨ يونيو سنة ١٨٩)
غرة ٢١٤ هـ ، بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة النظر في سنة سنة في حسب ما ياسب
العلم المؤيد عليه الكتاب

وبناء على ما تقرره من أن نظارة مختصة بالاستفادة في الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ هـ
غرة ٥٨٢ هـ ، بالتجديد مع حضرة الشيخ حسنة التواوي مدير من الشرع الإسلامية
بمدرسة دار المعلمين والحقوق ، ونظر الكتب التي قد رعى إلى ما في (مدرسة الخيران
التي دروة أحوال الإنسان في الشريعة الإسلامية) واعطاهم نشر في هذه الجريدة التي

وبناء على القرار الذي أعطى من حضرة في تاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ هـ ، أحد التوريتين
غرة الوار في هذا مختصة في الرقعة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ هـ ، غرة ٢٤٦ هـ ، من أن هذا الكتاب
مشبه ، ويوافق طبعه على طرف الحكومة

قرارنا ماعوات

أولا يطبع من هذا الكتاب المطبعة الأهلية المقنن التي تحتاج إلى النظر فيه وتحسين
الأساليب من المقرر بالمصرية للطبعوعات

ثانيا على قلم عربي تنقيدها هذا القرار

تحريراً في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٤٦ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ١٦٦٤) ناظر المعارف
(سليم) على مبارك

هذا ونظر السبق من أهل الكتاب المذكور من وزارة المرحوم محمد نوري باشا يبلغ خمسة
جنيه مصرى ووقف هذا الأصل بالكتبة التي تنفذها من الرصيد لشؤون المطبعة الأهلية بدمشق
وسورة المحرر لها كالمسألة

(صورة منقولة من المطبعة الأهلية)

فما استقرت النظارة من وزارة المرحوم محمد نوري باشا الأصل في كتاب في العادلات من مؤلفات
المرحوم - عليه من تأليفه إلى معرفة أخوان الإنسان وبقية على القرار الصادر من النظارة
بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٦٤ بناء على ما قرره اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ
مفتي الديار المصرية والشيخ حسونة النواوي مدرسي الشريعة بالاسكندرية بدرستي دار
العلوم والعلوم من موافقة طبع هذا الكتاب في نفقة الحكومة من محل حضر تكتم نسخة
يشت من أصل هذا الكتاب تفعل على سنة عشر كذا ما واصل كراس لياحه يطبع ألف
ونصف مائة نسخة منه وإرساله بالنظر في محاسبة الخواص بالفرنسية وحيث أن حضرة الاستاذ مفتي
الديار المصرية يفتون في إعادته والوزارة للنظر بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ١٣٢٨
أن نسخة التبعيض آتت في كرت في ورق على وجهه قبل الخواص والاختلاف بينه وبينه وأنه
عند إزالته طبع هذا الكتاب لا يكتب بالمقابل على نسخة التبعيض بل يوزع ذلك من نسخة
الأصل المصدق عليه من حضرة - وحيث أن نسخة الأصل حقت في كتبة الخواص من
رصيد الكتب فيلاحظ ما أشار به حضرة الاستاذ المفتي إليه وبالاعتناء به عن قيمة الأساليب
لأعتابها من المقرر بالمصرية للطبعوعات والمقصود من هذه في ذلك للاحتياج لهذا الكتاب
لقد درس من أول السنة المكتبة التي تبتدئ في شهر أكتوبر المقبل ما

تحريراً في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٤٧ محرم سنة ١٣٠٨) ناظر المعارف

(سليم) على مبارك

حاشية - صح الذي يطبع من هذا الكتاب هو النسخة التي كان في
(سليم) على مبارك

